دراسات

في
أسانيد الكُتُب الرِّوائيّة

الجزء الثانى

السيّد محمّد الحسينيّ القزوينيّ

مؤسّسة وليّ العصر للدراسات الإسلاميّة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ١٠٦ ﴾

هل الصحيح: «الحسين»، أو «الحسن»؟ وما هو المراد من «محمد بن عليّ بن إبراهيم»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٢٩ ح ٦ كتاب الحجّة (٤)، باب الإشارة والنص إلى ... (٧٦).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ وَمُحَمَّدٍ ابْنَيْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ ابْنِ عَبْدِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلْعَبْدِيِّ مِنْ عَبْدِ قَيْسٍ، عَنْ ضَوْءِ بْنِ عَلِيٍّ ٱلْعِجْلِيِّ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ فَارِسَ سَمَّاهُ، قَالَ: أَتَيْتُ سَامَرَّاءَ وَلَزِمْتُ بَابَ أَبِي مُحَمَّدٍ عليه السلام، فَدَعَانِي، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، وَسَلَّمْتُ، فَقَالَ: «مَا ٱلَّذِي أَقْدَمَكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: رَغْبَةٌ فِي خِدْمَتِكَ.

قَالَ: فَقَالَ لِي: فَالْزَمِ ٱلْبَابَ؛ قَالَ: فَكُنْتُ فِي ٱلدَّارِ مَعَ ٱلْخَدَمِ، ثُمَّ صِرْتُ أَشْتَرِي لَهُمُ ٱلْحَوَائِجَ مِنَ ٱلسُّوقِ، وَكُنْتُ أَدْخُلُ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ، إِذَا كَانَ فِي ٱلدَّارِ رِجَالٌ؛ قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ يَوْماً، وَهُوَ فِي دَارِ ٱلرِّجَالِ، فَسَمِعْتُ حَرَكَةً فِي ٱلْبَيْتِ، فَنَادَانِي مَكَانَكَ، لَا تَبْرَحْ، فَلَمْ أَجْسُرْ أَنْ أَدْخُلَ، وَلَا أَخْرُجَ، فَخَرَجَتْ عَلَيَّ جَارِيَةٌ مَعَهَا شَيْءٌ مُغَطًّى، ثُمَّ نَادَانِيَ ادْخُلْ، فَدَخَلْتُ، وَنَادَى ٱلْجَارِيَةَ، فَرَجَعَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا: اكْشِفِي عَمَّا مَعَكِ، فَكَشَفَتْ عَنْ غُلَامٍ أَبْيَضَ حَسَنِ ٱلْوَجْهِ، وَكَشَفَ عَنْ بَطْنِهِ،...».

وردت هذه الرواية في موردين آخرين في الكافي:

أحدهما: في باب تسمية من رآه عليه السلام، وفيه: «عليّ بن محمّد، عن محمّد

والحسن ابني عليّ بن إبراهيم، أنّهما حدّثاه في سنة تسع وسبعين ومائتين، عن محمّد بن عبد الرحمن العبدي، عن ضوء بن عليّ العجلي، عن رجل من أهل فارس سمّاه...»[١].

ثانيهما: في باب مولد الصاحب عليه السلام، وفيه: «عليّ بن محمّد ، قال: حدّثني محمّد والحسن ابنا عليّ بن إبراهيم ، في سنة تسع وسبعين ومائتين، قالا: حدّثنا محمّد بن عليّ بن عبد الرحمن العبدي، ـ من عبد قيس ـ عن ضوء بن عليّ العجلي، عن رجل من أهل فارس سمّاه...»[٢].

أقوال العلماء:

قال العلاّمة المجلسي في المرآة، بعد ذكر السند المبحوث عنه : «ونسبة محمّد بن عليّ وعليّ بن إبراهيم إن كان هو المشهور، ففي رواية الكليني عنه بواسطتين بعيد، لكن قد يكون الرواية عن المعاصر بوسائط، لا سيّما في أمثال هذه الأمور النادرة، ويؤيّده أن رواية الكليني مع قرب عهده عمّن رأى القائم عليه السلام في صغره، لا يحتاج بحسب المرتبة إلى تلك الوسائط الكثيرة، وعندي كتاب «العلل» تأليف محمد بن عليّ بن إبراهيم القمي المشهور، لكن الظاهر أنّ المذكور هنا هو محمد بن عليّ بن إبراهيم بن محمد الهمداني، وكان من وكلاء الناحية المقدّسة»[٣].

وقال أيضاً، بعد ذكر السند الثاني: «وفي السند السابق، كان عن الحسين ومحمد ابني عليّ بن إبراهيم، وهنا عن محمد والحسن، وأحدهما تصحيف

---

(١) الكافي: ١ /٣٣٢ ح ١٤.

(٢) المصدر نفسه: ١ /٥١٤ ح ٢.

(٣) مرآة العقول: ٤ /٤ ح٦، وكذا بحار الأنوار: ١ /٢٨.

من النساخ فتفطّن»[١].

وقال في موضع آخر، بعد ذكر السند الثالث: «ومحمد بن عليّ هو ابن إبراهيم ابن محمد الهمداني، الذي تقدّم أنّه وأبوه وجدّه من وكلاء الناحية المقدّسة بهمدان، والحسن أخوه غير مذكور في الرجال، وفي الإكمال: الحسين، وهو أيضاً غير مذكور»[٢].

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكره للسند المبحوث عنه: ولا يبعد صحّة ما هنا[٣]، أي الحسن بن عليّ بن ابراهيم.

وقال أيضاً في ترجمة «محمّد بن عليّ بن إبراهيم» بعد ذكر الأسانيد الثلاثة: من المحتمل أن يكون هذا هو محمّد بن علي بن إبراهيم بن موسى بن جعفر[٤].

وقال أيضاً في ترجمة محمّد بن عبد الرحمن العبدي بعد ذكر السند الثاني: «هذا السند مذكور تحت رقم: (٦)، من الباب، وفي باب مولد الصاحب عليه السلام من الكتاب، وكذلك في كمال الدين للصدوق، وفي الموارد الثلاثة: محمّد بن عليّ بن عبد الرحمن العبدي، بدل محمّد بن عبد الرحمن العبدي، والظاهر هو الصحيح»[٥].

واحتمل المحقّق الزنجاني اتّحاد الحسن بن عليّ بن إبراهيم، المعنون في السند مع الحسن بن عليّ بن إبراهيم العلوي، الذي يروي عن الوشاء، وروى عنه ابن عقدة في مجالس الشيخ[٦].

---

(١) المصدر نفسه: ٤/١٥ ح ١٤.

(٢) مرآة العقول: ٦/١٧٢ ح ٢.

(٣) راجع: معجم رجال الحديث: ٥/١٣ رقم ٢٩٢٦.

(٤) المصدر نفسه: ١٦/٢٩٤ رقم ١١٢٥٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٦/٢٢١ رقم ١١٠٤٨.

(٦) الجامع في الرجال: ١/٥١٦ و ٥١٧.

وصرّح المحقّق التستري باتّحاد محمد بن عليّ بن إبراهيم هذا، مع محمد بن عليّ ابن إبراهيم بن محمّد الهمداني، حيث عنون الهمداني وأورد في ذيله الرواية الثانية المتقدّمة، وقال: «ويفهم منها حياته في سنة ٢٨٩»[١].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند، ذيل عنوان «الحسن» من السند الثاني: «المظنون أنّ الصواب: الحسين مصغراً»، وقال ذيل عنوان محمّد بن عبد الرحمن: «هو محمّد بن عليّ بن عبد الرحمن نسبة إلى جدّه».

وقال أيضاً في السند الثالث، ذيل عنوان «الحسن»: «وتكنيته بأبي عبد اللّه في ذيل الخبر، يؤيّد كونه بالتصغير؛ لغلبة تكنية الحسين بأبي عبد اللّه، وندرة تكنية الحسن به». وقال ذيل عنوان «محمّد»: «هو محمّد بن عليّ بن إبراهيم أبو عليّ، وهو من الإماميّة ظاهراً، يروي عنه عليّ بن محمّد، وقد عبّر عنه بالكنية في ذيل الخبر.

وأمّا محمّد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، فهو من الواقفة، ويروي عنه عليّ بن محمّد بواسطة، ثمّ إنّ جدّه موسى بن جعفر، ليس هو الكاظم عليه السلام، فإنّ إبراهيم بن موسى بن جعفر، ليس له ابن يسمّى بعليّ. أُنظر كتب الأنساب».

وذكر السيّد البروجردي هذه الأسانيد الثلاثة، كما في الكافي من دون إشارة إلى التصحيف[٢]، وكذا الأردبيلي[٣].

التحقيق:

الظاهر صحّة الحسين مصغّراً، بدل الحسن مكبّراً، ويدلّ عليه تكنيته

---

(١) قاموس الرجال: ٩ / ٤٢١ رقم ٧٠١٤.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٢٦٩.

(٣) جامع الرواة: ٢ / ١٥٠.

«بأبي عبد اللّه» في ذيل الخبر[١]، حيث إنّ المسمّين بـ«الحسين» مصغّراً، يكنّون بـ«أبي عبد اللّه»، والمسمّين بـ«الحسن» مكبّراً، يكنّون بـ«أبي محمّد»، كما عليه المحقّق التستري[٢]، وتبعه السيّد الشبيري كما تقدّم.

وقال المحقّق التستري أيضاً: «كثيراً ما يبدّل الحسن والحسين؛ لقربهما في الخط، فإن كان الاشتباه بينهما في الحديث، فقد يستكشف الأصل بالرجال، وقد يبقى مجملاً؛ ولذا ذكر بعضهم خبر «دهن الأسود»[٣] وخبر «نخلة الزبيري»[٤] في معجزات الحسن عليه السلام، وبعضهم في معجزات الحسين عليه السلام.

وإن كان في الرجال، فيمكن الاستكشاف بالكنى، فالمسمّون «بالحسن» مكنّون بـ«أبي محمّد»، و«بالحسين» بـ«أبي عبد اللّه»[٥].

ويؤيّده الاستقراء في المكنّين بأبي عبد اللّه، وبأبي محمّد، فنذكر جملة منهم.

أبو عبد اللّه الأشعري، الحسين بن محمد بن عمران الأشعري[٦].

أبو عبد اللّه البزوفري، الحسين بن عليّ بن سفيان[٧].

---

(١) وفيه: «... قال أبو علي وأبو عبد اللّه: ونحن نقدّر له إحدى وعشرين سنة». الكافي: ١/٥١٥ ح ٢.

قال العلّامة المجلسي: «وأبو علي كنية محمد، وأبو عبد اللّه كنية الحسن ابني علي بن إبراهيم»، مرآة العقول: ٦/١٧٣.

(٢) أُنظر: قاموس الرجال: ١/٦٥.

(٣) الخرائج: ١/٢٣٩ ح ٤ الباب الثالث، وعنه بحار الأنوار: ٤٣/٣٢٤ ح ٣.

(٤) بصائر الدرجات: ٢٥٦ ح ١٠، وعنه بحار الأنوار: ٤٣/٣٢٣ ح ١.

(٥) قاموس الرجال: ١/٦٥. في المقدّمة في الفصل الثالث والعشرين في الأسماء المتقاربة والمشتبهة في الخط وغيرها.

(٦) رجال النجاشي: ٦٦ ر ١٥٦.

(٧) المصدر نفسه: ٦٨ ر ١٦٢.

أبو عبد اللّه البوشنجي، الحسين بن أحمد بن المغيرة[١].

أبو عبد اللّه المعروف بابن الخمري، الحسين بن جعفر بن محمد[٢].

أبو عبد اللّه القزويني، الحسين بن عليّ بن شيبان[٣].

أبو عبد اللّه النحوي الأديب، الحسين بن خالويه[٤].

أبو محمد الأطروش، الحسن بن عليّ بن الحسن[٥].

أبو محمد البجلي الوشاء، الحسن بن عليّ بن زياد[٦].

أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى[٧].

أبو محمد الفحّام، الحسن بن محمد بن يحيى[٨].

أبو محمد القماص، الحسن بن علويّة[٩].

أبو محمد المحمدي، الحسن بن أحمد بن القاسم[١٠].

أبو محمد النوبختي، الحسن بن موسى[١١].

---

(١) المصدر نفسه: ٦٨ ر ١٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٤ ر ٥٨٧ في ترجمة «عبد اللّه بن إبراهيم بن الحسين بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام».

(٣) الفهرست: ٣٠ ر٧٩، في ترجمة: «أحمد بن عليّ الفائدي».

(٤) رجال النجاشي: ٦٧ ر١٦١.

(٥) المصدر نفسه: ٥٧ ر١٣٥.

(٦) المصدر نفسه: ٣٩ ر٨٠.

(٧) المصدر نفسه: ٦٤ ر١٤٩.

(٨) المصدر نفسه: ٢٩٧ ر٨٠٦، في ترجمة: «عيسى بن أحمد بن عيسى بن المنصور».

(٩) رجال الكشّي: ٢ / ٧٦٠ ر٩١٧(ط. آل البيت)، ونقد الرجال: ٢ /٣٦ ر١٣٠٧ (ط. آل البيت).

(١٠) رجال النجاشي: ٦٥ ر١٥٢.

(١١) المصدر نفسه:٦٣ ر١٤٨.

أبو محمد التيملي الكوفي، الحسن بن عليّ بن فضّال[١].

تنبيه: في تعيين المراد من محمد بن عليّ بن إبراهيم المذكور في السند.

هل المراد منه محمد بن علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، أو محمد بن عليّ بن إبراهيم بن موسى بن جعفر، كما تقدّم عن السيّد الخوئي، أو محمد بن عليّ بن إبراهيم بن محمد الهمداني، كما تقدّم عن المجلسي والتستري والمحقّق الأردبيلي؟

الظاهر هو الثالث، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: تكنيته بأبي علي في الخبر، وهو كنية محمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني[٢].

الثاني: رواية علي بن محمّد، عن محمّد بن عليّ بن إبراهيم[٣].

الثالث: قرب طبقتهما، حيث إنّ علي بن محمّد كان من الطبقة الثامنة[٤]، ومحمّد بن عليّ بن إبراهيم الهمداني كان من السابعة[٥].

الرابع: كونه وكيل الناحية، مع ورود هذه الروايات الثلاث في باب مولد الصاحب عليه السلام، ومن رآه، وهذه المناسبة تقتضي انصرافه إلى الهمداني.

وأمّا الاحتمال الأوّل فيردّه، أنّ عليّ بن إبراهيم القمّي المعروف، كان من مشايخ الكليني، ويروي الكليني عنه بلاواسطة، فكيف يروي الكليني عن ابنه محمّد مع الواسطة؟! وهو أمر بعيد غاية البعد.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٤ ر٧٢ وفيه: «أبو محمّد»، ومنتهى المقال: ٧/٢٤٢ رقم ٣٧٧٤.

(٢) الكافي: ١/٥٠٧ ح ٤، وفيه: علي بن محمد، عن أبي علي محمد بن علي بن إبراهيم.

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٣١ ح٧، و٥٠٧ ح ٤.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٦٣.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٣٣٧.

وأمّا الاحتمال الثاني فيردّه:

أوّلاً: أنّه كان واقفياً كما صرّح به في الكافي[١].

وأمّا المعنون فقد كان إمامياً ظاهراً، كما تقدّم عن السيّد الزنجاني.

وثانياً: أنّ «عليّ بن محمد» يروي عنه مع الواسطة[٢]، وهذا يروي عنه بلاواسطة.

(١) الكافي: ١ /٥٠٦ ح ٣، وفيه: ومع هذا يقول بالوقف.

(٢) المصدر نفسه، وفيه: علي بن محمد، عن محمد بن إبراهيم المعروف بابن الكردي، عن محمد بن علي بن إبراهيم بن موسى بن جعفر.

﴿ ١٠٧ ﴾

هل الصحيح: «الحسين بن محمّد»، أو «الحسن بن محمّد»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٣٥ ح ١، كتاب الحجّة (٤) باب الغيبة (٨٠).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيِّ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَمَانٍ التَّمَّارِ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام جُلُوساً فَقَالَ لَنَا إِنَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ غَيْبَةً الْمُتَمَسِّكُ فِيهَا بِدِينِهِ كَالْخَارِطِ لِلْقَتَادِ ثُمَّ قَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ فَأَيُّكُمْ يُمْسِكُ شَوْكَ الْقَتَادِ بِيَدِهِ ثُمَّ أَطْرَقَ مَلِيّاً ثُمَّ قَالَ إِنَّ لِصَاحِبِ هَذَا الْأَمْرِ غَيْبَةً فَلْيَتَّقِ اللَّهَ عَبْدٌ وَ لْيَتَمَسَّكْ بِدِينِهِ»[1]

أقوال العلماء:

ذكر المحقّق الأردبيلي هذا السند وغيره من أسانيد أخرى المبدوّة «بالحسن ابن محمّد في ترجمة جعفر بن محمّد الكوفي وقال: «الظاهر أنّ محمّد بن يعقوب، عن الحسن بن محمّد في المواضع المذكورة إشتباه والصواب «الحسين بن محمّد» بقرينة روايته عن الحسين بن محمّد بن عمران الأشعري كثيراً والله أعلم»[2].

---

(١) مصادر أخرى للرواية: غيبة النعماني: ١٦٩ ح ١١، بحار الأنوار: ٥٢/١٣٥ ح ٣٩.

(٢) جامع الرواة: ١/١٦٠.

وأشار السيّد الخوئي بهذا السند تارة في ترجمة جعفر بن محمّد الكوفي، وأخرى: في ترجمة الحسن بن محمّد، من دون إشارة إلى وقوع التصحيف[١].

ذكره السيّد الأبطحي ذيل ترجمة جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري وجعل «الحسن بن محمّد» من رواته، استناداً بهذا السند[٢].

التحقيق:

لا يخفى على المتتبّع البصير أنّ الكليني يروي عن «الحسن بن محمّد» في موارد متعدّدة:

منها: السند المبحوث عنه.

ومنها: الكافي، كتاب الإيمان والكفر باب السبّاب الحديث ٦، وفيه: الحسن ابن محمّد، عن معلّى بن محمد[٣].

ومنها: الكافي: كتاب المعيشة، باب شراء العقارات وبيعها، الحديث ٥، وفيه: الحسن بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهدي[٤].

ومنها: الكافي: كتاب الحجّة، باب التمحيص والإمتحان، الحديث ٢ و٣، وفيهما: الحسن بن محمّد، عن جعفر بن محمد[٥].

ومنها: الكافي: كتاب الروضة الحديث: ١، وفيه: حدّثني الحسن بن محمّد،

---

(١) معجم رجال الحديث: ٤ / ١٢٩، و ٥ / ٣٧٥.

(٢) تهذيب المقال: ٤ / ٣٩٦ رقم ١٩.

(٣) الكافي: ٢ / ٣٦٠ ح ٦.

(٤) الكافي: ٥ / ٩٢ ح ٥.

(٥) الكافي: ١ / ٣٧٠ ح ٢ و٣.

عن جعفر بن محمّد بن مالك[١].

ومنها: الكافي: كتاب الروضة الحديث: ٩٥، وفيه: الحسن بن محمّد ، عن محمّد بن أحمد النهدي[٢].

الظاهر أنّ الحسن بن محمّد في المواضع المذكورة مصحّف، والصحيح «الحسين ابن محمّد» والدليل على ذلك أمور:

الأوّل: لم نجد في مشايخ الكليني من كان مسمّياً «بالحسن بن محمّد»، وأمّا «الحسين بن محمّد» وهو الحسين بن محمّد بن عامر بن عمران الأشعري، فقد صرّح الرجاليون بكونه من مشايخ الكليني[٣].

الثاني: أنّ الراوي عن جعفر بن محمّد الكوفي هو الحسين بن محمّد بن عامر الأشعري[٤]، ومن ثَمّ جعله السيّد البروجردي[٥]، من العدّة التي يروي الكليني بواسطتها، عن جعفر بن محمّد الكوفي[٦].

الثالث: أنّ الرواية الثانية نقلها المجلسي في البحار[٧]، والشيخ الحرّ في الوسائل[٨]، وفيهما «الحسين بن محمّد».

مضافاً إلى كثرة رواية الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمد[٩].

---

(١) الكافي: ٨/٢ ح ١.

(٢) الكافي: ٨/ ١٢٤ ح ٩٥.

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٦٦ رقم ١٥٦.

(٤) الكافي: ١/٣١ ح ٧، و٢٧٩ ح ١، و٣٣٩ ح ١٢، و٣٦٩ ح ٧، و٢/٣٤٤ ح ١، و٥/٧٢ ح ٦.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٢٣.

(٦) الكافي: ١/٣٣٣ ح ٣.

(٧) بحار الأنوار: ٧٥/١٦٥ ح ٣٧.

(٨) وسائل الشيعة: ١٢/٣١٠ ح ١٦٣٥٨.

(٩) الكافي: ١/٢١٧ ح ١، و٢٧٢ ح ٣، و٣٤٨ ح ٦، و٤٧٤ ح ٥، و٥٠٠ ح ٥، و٨/٢٥٣ ح ٣٥٦.

الرابع: أنّ الرواية الثالثة فقد رواها الشيخ الحرّ في الوسائل[١].

وفيه: الحسين بن محمّد، كذا ذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي[٢].

ويؤيّده كثرة رواية الحسين بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهدي[٣].

الخامس: أنّ السيّد الخوئي قال ـ بعد نقل رواية روضة الكافي المتقدّمة، وفيها: الحسين بن محمّد، عن محمّد بن أحمد النهدي ـ: «كذا في الوافي أيضاً ولكن الظاهر أنّ الصحيح الحسين بن محمّد بدل الحسن بن محمّد بقرينة سائر الروايات»[٤].

---

(١) وسائل الشيعة: ١٧ / ٦٩ ح ٢٢٠١١.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ١٦٢.

(٣) راجع: الكافي: ١ / ٣٢٣ ح ١٢، و٣٢٥ ح ١، و٢ / ١٠٦ ح ٣، و٢٧٢ ح ١٨، و٤٦٣ ح ٢، و٦٣٢ ح ٢١، و٤ / ٢٦٩ ح ٥، و٢٧٨ ح ١، و٣٧٧ ح ٩.

(٤) معجم رجال الحديث: ١٥ / ٦١ رقم ١٠١٨٣.

﴿ ١٠٨ ﴾

هل تصحّ رواية «علي بن إبراهيم» عن «محمّد بن الحسين» أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٣٣٦ ح ٤، كتاب الحجّة (٤) باب في الغيبة (٨٠).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجْرَانَ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ سَدِيرٍ ٱلصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ ٱللَّه عليه السلام يَقُولُ: «إِنَّ فِي صَاحِبِ هَذَا ٱلْأَمْرِ شَبَهاً مِنْ يُوسُفَ عليه السلام. قَالَ: قُلْتُ لَهُ كَ كَأَنَّكَ تَذْكُرُهُ حَيَاتَهُ أَوْ غَيْبَتَهُ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي: «وَ مَا يُنْكَرُ مِنْ ذَلِكَ هَذِهِ ٱلْأُمَّةُ أَشْبَاهُ ٱلْخَنَازِيرِ، إِنَّ إِخْوَةَ يُوسُفَ عليه السلام كَانُوا أَسْبَاطاً أَوْلَادَ ٱلْأَنْبِيَاءِ، تَاجَرُوا يُوسُفَ، وَبَايَعُوهُ، وَ خَاطَبُوهُ، وَهُمْ إِخْوَتُهُ، وَهُوَ أَخُوهُمْ ...»[1].

---

(١) وردت هذه الرواية في مصادر متعدّدة وبسند مشابه، كما في العلل: ١/٢٨٥ ح ٣، باب علّة الغيبة (١٧٩)، وفيه: «... عبد اللّه بن جعفر، عن أحمد بن هلال، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن فضالة بن أيّوب، عن سدير» وكذا في كمال الدين: ١٤٤ ح ١١، في باب (٥) في غيبة يوسف عليه السلام، و٣٤١ ح ٢١ في باب (٣٣) ما روي عن الصادق عليه السلام من النصّ على القائم عليه السلام، وعنه في البحار: ١٢/٢٨٣ ح ١٦، وفي دلائل الإمامة: ٥٣١ ح ١١٤، في باب معرفة ما ورد من الأخبار في وجوب الغيبة (ط. مؤسسة البعثة) وفيه: «سعد بن عبد اللّه، قال: حدّثنا أبي عبد اللّه محمّد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن فضالة بن أيّوب، عن سدير...»، وفي غيبة النعماني: ١٦٣ ح ٤، وفيه: «... أحمد بن الحسين، عن أحمد بن هلال، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن فضالة بن أيّوب، عن سدير الصيرفي ...»، وعنه في البحار: ٥٢/١٥٤ ح ٩.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في رواية علي بن إبراهيم، عن محمّد بن الحسين: «فتأمّل»[١].

والظاهر من المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي، والمحقّق الزنجاني، عدم الإرسال، حيث تعرّضوا لهذا السند من دون إشارة إلى الإرسال[٢].

التحقيق:

الظاهر أنّ المراد من «محمد بن الحسين» هذا، هو «ابن أبي الخطّاب»، كما صرّح به السيّد الخوئي، حيث قال في ترجمة «محمد بن الحسين» بعد ذكر رواية عليّ بن إبراهيم عنه: «محمّد بن الحسين هذا، هو منصرف إلى ابن أبي الخطّاب، إلّا أن تقوم قرينة على أنّ المراد غيره»[٣].

وعندئذ ليس هناك محذور من رواية عليّ بن إبراهيم، عن محمّد بن الحسين ابن أبي الخطّاب من حيث الطبقة، لأنّ عليّ بن إبراهيم كان حيّاً سنة سبع وثلاثمائة، وكانت وفاة طبقته في حدود عشر وثلاثمائة[٤].

ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، كان من أصحاب أبي جعفر الجواد، وأبي الحسن الهادي، وأبي محمّد العسكري عليهم السلام[٥]، ومات سنة اثنتين وستين

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٣٨.

(٢) جامع الرواة: ٢ / ٩٩، ومعجم رجال الحديث: ١١ / ١٩٥ رقم ٧٨١٦، وص ٤٧٨، والجامع في الرجال: ٢ / ٧٧١.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢٩٠ رقم ١٠٥٤٩.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ١١٩.

(٥) رجال الطوسيّ: ٤٠٧ رقم ٢٨، و٤٢٣ رقم ٢٣، و٤٣٥ رقم ٨.

ومائتين[١].

وممّا يؤيّد ذلك، رواية علي بن إبراهيم، عمّن كان في طبقة «محمّد بن الحسين ابن أبي الخطاب»، مثل روايته عن «محمّد بن عيسى بن عبيد اليقطيني»[٢]، الذي كان من أصحاب أبي الحسن الرضا والهادي وأبي محمّد العسكري[٣]، ومات بعد سنة ٢٦٠[٤]، ومحمّد بن خالد الطيالسي[٥] المتوفّى سنة ٢٥٩[٦].

مضافاً إلى رواية عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي نجران بواسطة واحدة في مواضع متعدّدة[٧].

ولعلّ وجه تأمّل السيّد البروجردي في رواية عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي الخطّاب؛ إمّا عدم معهوديّة روايته عنه، لا مع الواسطة، ولا بلاواسطة، حيث إنّا لم نظفر بروايته عنه في الجوامع الروائية، إلّا في موردين لا غير[٨]، أو أنّ محمّد ابن الحسين عنده غير ابن أبي الخطّاب.

---

(١) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(٢) الكافي: ١/٨٢ ح ١، و٨٧ ح ١، و١٠٦ ح ٨، و١٠٨ ح ١، و١٤٨ ح ١١، و١٥٠ ح ٢، و١٥٨ ح ٦، و١٥٩ ح ٩، و... .

(٣) رجال الطوسي : ٣٩٣ رقم ٧٦ و ٤٢٢ رقم ١٠ و ٤٣٥ رقم ٣.

(٤) لأنّه كان حيّاً في وفاة الفضل بن شاذان في سنة ٢٦٠. رجال الكشّي: ٥٣٨ رقم ١٠٢٣.

(٥) الكافي: ١/١٠٧ ح ١، ومثله في التوحيد ١٣٩ ح ١.

(٦) رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٠.

(٧) انظر: الكافي: ١/٦٥ ح ٣، و٣٠٩ ح ٦، و٣/٢٩ ح ٧، و٤/٢٧٥ ح ٦، و٤٨٩ ح ٣، و٥/١١٤ ح ٢.

(٨) الكافي ٤/٥٨٦ ح ٣، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/٥٥ ح ٢١.

﴿ ١٠٩ ﴾

هل الصحيح: «علي بن محمّد، عن عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد» أو «علي بن محمّد بن عبد اللّٰه، عن محمّد بن خالد»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٣٧ ح ٧ كتاب الحجّة (٤)، باب في الغيبة (٨٠).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُنْذِرُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَابُوسَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ ٱلسِّنْدِيِّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ ٱلْمُسْتَرِقِّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مَالِكٍ ٱلْجُهَنِيِّ، عَنِ ٱلْحَارِثِ بْنِ ٱلْمُغِيرَةِ، عَنِ ٱلْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ: أَتَيْتُ أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَوَجَدْتُهُ مُتَفَكِّراً، يَنْكُتُ فِي ٱلْأَرْضِ، فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ، مَا لِي أَرَاكَ مُتَفَكِّراً تَنْكُتُ فِي ٱلْأَرْضِ؟ أَ رَغْبَةً مِنْكَ فِيهَا؟ فَقَالَ: «لَا وَٱللّٰه مَا رَغِبْتُ فِيهَا، وَلَا فِي الدُّنْيَا يَوْماً قَطُّ، وَلَكِنِّي فَكَّرْتُ فِي مَوْلُودٍ يَكُونُ مِنْ ظَهْرِي ٱلْحَادِيَ عَشَرَ مِنْ وُلْدِي، هُوَ ٱلْمَهْدِيُّ ٱلَّذِي يَمْلَأُ ٱلْأَرْضَ عَدْلًا وَقِسْطاً، كَمَا مُلِئَتْ جَوْراً وَظُلْماً...».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في تجريد أسانيد الكافي: «رواية علي بن محمّد، عن عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد، عادمة النظير، ويحتمل فيه ما ذكرناه في السند الذي قبله»[١].

---

(١) تجريد أسانيد الكافي: ٣١١ رقم ١١.

نقول: السند الذي قبل هذا السند هكذا:

«علي بن محمّد، عن عبد اللّه بن علي، عن إبراهيم بن إسحاق ، عن عبد اللّه ابن حمّاد، عن بريد بن معاوية، عن أحدهما»[١].

وقال بعد نقل هذا السند: «الغالب على ظنّي أنّ فيه وهماً، وصوابه علي بن محمّد بن عبد اللّه، عن إبراهيم بن إسحاق، وأمّا توصيف عبد اللّه بابن علي، فلعلّه نسبة إلى جدّه، أو زيادة، ورواية علي بن محمّد، عن إبراهيم، كثيرة»[٢].

فعليه يكون السند المبحوث عنه بنظره الشريف هكذا:

«علي بن محمّد بن عبد اللّه[٣]، عن محمّد بن خالد، عن منذر بن محمّد بن قابوس ...».

والظاهر من السيّد الخوئي صحّة ما في الكافي، وأنّ المراد من علي بن محمد، هو علي بن محمّد بن بندار، حيث ذكر هذا السند في عنوان «علي بن محمّد» بغير وصف، ثمّ قال: «علي بن محمّد هذا، هو علي بن محمّد بن عبد اللّه بن بندار، فيما إذا كان راويه محمّد بن يعقوب»[٤].

كما صرّح بأنّ المراد من «عبد اللّه بن محمّد بن خالد»، هو «ابن الطيالسي» لا البرقي، حيث ذكر هذا السند في عنوان عبد اللّه بن محمّد بن خالد، وصرّح باتحاده مع عبد اللّه بن محمّد بن خالد الطيالسي[٥].

---

(١) الكافي: ١/٢١٣ ح ٢.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ٣١٠ رقم ١٠.

(٣) وهو: علي بن محمّد بن عبد اللّه بن عمران الحنّاني أبو الحسن القمّي، أحد مشايخ الكليني، ويروي عن إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، وأحمد بن محمّد، وابن بنت البرقي ... راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١/١٢٠.

(٤) معجم رجال الحديث: ١٢/١٢٧ رقم ٨٣٨٣.

(٥) المصدر نفسه: ١٠/٣٠٧ رقم ٧١٠٩.

وقد ذكره المحقّق الأردبيلي في ترجمة «عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد الطيالسي» من دون إشارة إلى التصحيف[١].

التحقيق:

الظاهر صحّة ما في الكافي المطبوع أي: «علي بن محمّد، عن عبد اللّٰه بن محمّد ابن خالد».

والمراد من «علي بن محمّد»، هذا هو: «علي بن محمّد بن الزبير»، الذي ولد في سنة أربع وخمسين ومائتين[٢]، ومات ببغداد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وقد ناهز مائة سنة[٣].

كما أنّ المراد من «عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد» هو: «عبد اللّٰه بن أبي عبد اللّٰه محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي»[٤].

ويدلّ عليه أمور:

الأول: أنّ علي بن محمّد بن الزبير، كان راوياً لكتاب عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد الطيالسي، كما في رجال النجاشي، حيث قال: «ولعبد اللّٰه كتاب نوادر ... ونسخة أخرى نوادر صغيرة، رواه أبو الحسين النصيبي، أخبرناها بقراءة أحمد ابن الحسين، قال: حدّثنا علي بن محمّد بن الزبير عنه»[٥].

---

(١) جامع الرواة: ١ / ٥٠٥.

(٢) تاريخ بغداد: ١٢ / ٨١ رقم ٦٤٨٩، ورجال النجاشي: ١٢ رقم ٧، في ترجمة أبان بن تغلب.

(٣) رجال الطوسي: ٤٨٠ رقم ٢٢، وقال الذهبي: توفّي في ذي القعدة، وله أربع وتسعون سنة [تاريخ الإسلام: ٢٥ / ٤٠٣ رقم ٦٦٧].

(٤) رجال النجاشي: ٢١٩ رقم ٥٧٢.

(٥) رجال النجاشي: ٢١٩ رقم ٥٧٢.

الثاني: أنّ عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد يروي، عن منذر بن محمّد بن قابوس، كما في رجال الكشي، حيث قال في ترجمة منذر بن قابوس[١]: «محمد بن مسعود، قال: حدّثنا عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد، قال: حدّثنا منذر بن قابوس»[٢].

الثالث: وقوع رواية علي بن محمّد بن الزبير، عن عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد الطيالسي في فلاح السائل[٣].

الرابع: ورود هذه الرواية المبحوث عنها، في كمال الدين، و فيه سعد بن عبدالله عن عبدالله بن محمد الطيالسي[٤] وايضاً فى غيبة الطوسى بعنوان «عبدالله بن محمد بن خالد الكوفى»[٥] و يظهر منهما وقوع التصحيف فى عنوان الاختصاص حيث رواه بسنده عن سعد بن عبدالله، عن محمد بن خالد الطيالسى[٦] فان الصواب فيه سعد عن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسى.

بقي هاهنا أمر: وهو أنّنا لم نجد رواية للكليني، عن علي بن محمّد بن الزبير في موضع، ولم نقف على من صرّح بكونه من مشايخ الكليني، إلّا الأردبيلي في جامع

---

(١) منسوب إلى جدّه كما لا يخفى. راجع: رجال العلّامة: ١٧٢ رقم ١٥، ومنتهى المقال: ٦/٣٣٤ رقم ٣٠٤٥، قاموس الرجال: ١٠/٢٤٥ رقم ٧٧٤٣، معجم رجال الحديث: ١٨/٣٣٦ رقم ١٢٦٥٥.

(٢) رجال الكشي: ٥٦٦ رقم ١٠٧٠.

(٣) فلاح السائل: ٢٥٩، وفيه: أحمد بن محمّد بن الحسن، عن علي بن محمّد بن الزبير، عن عبد اللّٰه بن محمّد بن خالد الطيالسي، وعنه بحار الأنوار: ٨٤/١٠٨ ح ٥.

(٤) كمال الدين: ١/٢٨٨ ح ١.

(٥) الغيبة: ١٦٤ ح ١٢٧.

(٦) الاختصاص: ٢٠٩.

الرواة[١]، حيث ذكر عنوان علي بن محمّد بن الزبير، وأورد في ذيله رواية الكافي، كتاب الحدود، باب المحارب ح ١١، وقال: محمّد بن يعقوب، عن عليّ بن محمّد، عن عليّ بن الحسن الميثمي، عن عليّ بن أسباط»[٢].

ولا ريب أنّ المراد من «علي بن محمّد»، الذي يروي عن ابن فضّال، وروى عنه الكليني[٣]، هو: «علي بن محمّد بن الزبير»، حيث إنّه يروي جميع كتبه كما في رجال الشيخ، فقد قال في ترجمة علي بن محمّد بن الزبير القرشي الكوفي: «روى عن علي بن الحسن بن فضّال جميع كتبه، وروى أكثر الأصول»[٤].

والذي يؤيّد ذلك أنّ الكليني روى عن عليّ بن محمّد، عن عليّ بن الحسن التيمي، عن عليّ بن اسباط، عن داود بن أبي يزيد، عن عبيدة بن بشير الخثعمي، عن أبي عبد اللّه عليه السلام[٥]، مع ورود هذا السند في أمالي المفيد[٦]، وفيه أخبرني أبو الحسن عليّ بن محمّد بن الزبير الكوفي، قال: حدّثنا أبو الحسن عليّ بن الحسن ابن فضّال، قال: حدّثنا عليّ بن أسباط. مضافاً إلى أنّه لم نظفر في موضع برواية عليّ بن محمّد بن عبد اللّه أو عليّ بن محمّد بن بندار، عن عليّ بن الحسن بن فضّال.

---

(١) جامع الرواة: ١/٥٩٨.

(٢) الكافي: ٧/٢٤٧ ح ١١.

(٣) راجع: الكافي: ٣/١٨٥ ح٦، و٢٤٣ ح ١.

(٤) رجال الطوسي: ٤٨٠ رقم ٢٢.
راجع: أمالي المفيد: ٢ ح ٢، ورجال النجاشي: ٥٠ رقم ١٠٧، و١٦٤ رقم ٤٣٣، و٢٥٠ رقم ٦٥٧، و٢٨٢ رقم ٧٥٠، و٢٨٧ رقم ٧٦٦، و٢٨٨ رقم ٧٧١، و٣٦٠ رقم ٩٦٦، والفهرست: ١١ رقم ٣٢، و١٨ رقم ٥٢، و٩٢ رقم ٣٨٠، و١٢٩ رقم ٥٧٢، وفي الجميع روى علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضّال.

(٥) الكافي: ٧/٢٤٧ ح ١١.

(٦) أمالي المفيد: ص ٢ ح ٢.

وممّا ذكرنا يظهر أن علي بن محمّد بن الزبير[١]، كان أحد مشايخ الكليني، ويروي عنه في الكافي، وإن غفل عنه الرجاليّون.

وأمّا ما ذهب إليه السيّد البروجردي من أنّ الظاهر: «علي بن محمّد بن عبدالله، عن محمّد بن خالد» فهو غير تامّ؛ لأمرين:

أوّلاً: عدم وجود رواية علي بن محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن خالد في الجوامع الروائيّة.

ثانياً: عدم إمكان رواية علي بن محمّد بن عبد الله، عن محمّد بن خالد إن كان المراد منه هو البرقي؛ لبعد طبقتهما، حيث إنّ الأوّل كان من الطبقة الثامنة[٢]، والثاني كان من الطبقة السادسة[٣]، ويؤيّده أنّ جميع ما رواه عنه كان مع الواسطة[٤].

وأمّا إن كان المراد منه هو الطيالسي كما استظهره فلا محذور من رواية عليّ بن محمّد بن عبد الله عنه من حيث الطبقة، لأنّ الطيالسي كان من الطبقة السابعة[٥]، ومات سنة ٢٥٩[٦]، إلّا أنّه لم نظفر بروايته عن منذر بن محمّد في موضع.

---

(١) راجع: ترجمته في رجال الطوسي: ٤٨٠ رقم ٢٢، ومنتهى المقال: ٥/٥٥ رقم ٢٠٩٠، وقاموس الرجال: ٧/٥٥٢ رقم ٥٢٨٩، وجامع الرواة: ١/٥٩٨، ومعجم رجال الحديث: ١٢/١٤٠ رقم ٨٤١٧، وتنقيح المقال: ٢/٣٠٤ رقم ٥٤٧٢، وتاريخ بغداد: ١٢/٨١ رقم ٦٤٨٩، وتاريخ الإسلام: ٢٥/٤٠٢ رقم ٦٦٧، وسير أعلام النبلاء: ١٥/٥٦٧ رقم ٣٤٠.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٦٣، في ذيل ترجمة عليّ بن محمّد بن بندار.

(٣) المصدر نفسه: ٤/٣٢٣.

(٤) الكافي: ١/١٥٠ ح ١، و٣٩١ ح ٥، و٣/٣٩٠ ح ١٢، و٤/٧ ح ١١، و١٥ ح ٥، و٣٧ ح ٣، و٥٢ ح ١١، و٥٥ ح ٧، ٥/٨١ ح ٧.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٦/٣٠٢.

(٦) رجال النجاشي: ٣٤٠ رقم ٩١٠.

﴿ ١١٠ ﴾

هل الصحيح: «إبراهيم بن خلف بن عبّاد»، أو «إبراهيم بن خالد»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٣٨ ح ١١، كتاب الحجّة (٤)، باب في الغيبة (٨٠).

السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ جَبَلَةَ، عَنْ إبراهيم بن خلف بن عباد ٱلأَنْمَاطِيِّ، عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام، وَعِنْدَهُ فِي ٱلْبَيْتِ أُنَاسٌ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ غَيْرِي، فَقَالَ: «أَمَا وَٱللّٰه، لَيَغِيبَنَّ عَنْكُمْ صَاحِبُ هَذَا ٱلأَمْرِ، وَلَيَخْمِلَنَّ هَذَا، حَتَّى يُقَالَ: مَاتَ، هَلَكَ، فِي أَيِّ وَادٍ سَلَكَ؟ وَلَتُكْفَؤُنَّ كَمَا تُكْفَأُ ٱلسَّفِينَةُ فِي أَمْوَاجِ ٱلْبَحْرِ، لا يَنْجُو إِلَّا مَنْ أَخَذَ ٱللّٰه مِيثَاقَهُ، وَكَتَبَ ٱلإِيمَانَ فِي قَلْبِهِ وَأَيَّدَهُ بِرُوحٍ مِنْهُ، وَلَتُرْفَعَنَّ اثْنَتَا عَشْرَةَ رَايَةً مُشْتَبِهَةً، لا يُدْرَى أَيٌّ مِنْ أَيٍّ، قَالَ: فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَا عَبْدِ ٱللّٰه؟! فَقُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! كَيْفَ لا أَبْكِي، وَأَنْتَ تَقُولُ: اثْنَتَا عَشْرَةَ رَايَةً مُشْتَبِهَةً لا يُدْرَى أَيٌّ مِنْ أَيٍّ؟! قَالَ: وَفِي مَجْلِسِهِ كَوَّةٌ تَدْخُلُ فِيهَا ٱلشَّمْسُ، فَقَالَ: أَبَيِّنَةٌ هَذِهِ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: أَمْرُنَا أَبْيَنُ مِنْ هَذِهِ ٱلشَّمْسِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «لم أجد العنوان

[أي إبراهيم بن خلف بن عبّاد الأنماطي] مع الفحص في غير هذا المورد، ويحتمل كون «خلف» مصحفاً من «خالد» بعد شيوع إسقاط الألف من خالد، وتصحيف «خالد» بـ«خلف»، والعكس كثيراً، وإبراهيم بن خالد العطّار مترجم في كتب الرجال، وطبقته لا تأبى عن إرادته هنا».

وأورد المحقّق الزنجاني[١]، والسيّد الخوئي[٢]، هذا السند، كما في الكافي من دون تعرّض للتصحيف.

التحقيق:

لا يخفى أنّ عنوان: «إبراهيم بن خلف بن عبّاد الأنماطي» غير مذكور في الكتب الرجالية ولا في الكتب الروائية، إلّا في هذا الموضع، ولم نظفر بمن أشار إلى اختلاف النسخ فيه.

نعم، أورده السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي بعنوان: «ابراهيم بن أبي خلف بن عبّاد الأنماطي»[٣]، وهو أيضاً غير مذكور في الكتب الرجاليّة والروائيّة.

وأمّا كونه مصحّف «إبراهيم بن خالد العطّار»، كما تقدم عن السيّد الشبيري، فغير تامّ؛ لعدم الدليل، ولو من جهة اتّحاد الراوي والمروي عنه.

مضافاً إلى أنّ إبراهيم بن خالد كان عبديّاً، وهو ابن أبي مليقة (مليكة)[٤]، فيما كان إبراهيم بن خلف أنماطيّاً.

---

(١) الجامع في الرجال: ١/٣٧.

(٢) معجم رجال الحديث: ١/٢٢٠ رقم ١٤٨.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/٣٧٦، و١٥٩، و٤/٢٦.

(٤) رجال النجاشي: ٢٤ رقم ٤١.

ويحتمل أن يكون إبراهيم بن خلف، مصحّف إبراهيم بن صالح الأنماطي، ويؤيّد ذلك، مضافاً إلى اتّحاد الاسم واللقب، أنّ لإبراهيم بن صالح الأنماطي كتاب الغيبة[١]، وهذه الرواية أيضاً في باب الغيبة، والطبقة أيضاً تساعده، حيث إنّ إبراهيم بن صالح كان من الطبقة السادسة[٢]، ومفضّل بن عمر عدّ من الطبقة الخامسة[٣].

وهذا أيضاً محلّ ريب وتردّد؛ لعدم تمامية الدليل، كما لا يخفى، وعلى هذا، فالظاهر صحّة العنوان؛ لأضبطية الكافي والأخذ بالظاهر.

والقول بانحصار رواية هذا المورد، وانحصار رواية راوٍ بمورد واحد وعدم ذكره في الجوامع الرجاليّة، كم له من نظير.

(١) الفهرست: ٤ ـ ٥ رقم ٢، ورجال النجاشي: ١٥ رقم ١٣.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٦ / ٣٥١.

(٣) المصدر نفسه: ٤ / ٣٦٧.

﴿ ١١١ ﴾

هل الصحيح: «علي بن الحسين»، أو «علي بن الحسن»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٤٠ ح ١٧ كتاب الحجّة (٤)، باب في الغيبة (٨٠).
السند: وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنِ الْوَشَّاءِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبَانِ بْنِ تَغْلِبَ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللّٰه عليه السلام: «كَيْفَ أَنْتَ إِذَا وَقَعَتِ الْبَطْشَةُ بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ فَيَأْرِزُ الْعِلْمُ كَمَا تَأْرِزُ الْحَيَّةُ فِي جُحْرِهَا، وَ اخْتَلَفَتِ الشِّيعَةُ، وَ سَمَّى بَعْضُهُمْ بَعْضاً كَذَّابِينَ، وَتَفَلَ بَعْضُهُمْ فِي وُجُوهِ بَعْضٍ، قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ مَا عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ خَيْرٍ؟! فَقَالَ لِي: الْخَيْرُ كُلُّهُ عِنْدَ ذَلِكَ ثَلَاثاً».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي في عنوان «أبان بن تغلب»، الذي روى عنه علي بن الحسن، بعد جعل الحسين نسخة: «لا أعرف علي بن الحسن، ولا علي بن الحسين في هذه الطبقة، نعم ذكر الشيخ والنجاشي في فهرستيهما علي بن الحسن الصيرفي، وأنّ له كتاباً رواه ابن أبي عمير، وكونه إيّاه محتمل»[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٢.

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة المعرّبة، والوافي ونسخة من المرآة أيضاً، ولكن في نسخة أخرى منها علي بن الحسين بدل علي بن الحسن»[١].

وذكره الأردبيلي في ترجمة «علي بن الحسن بن فضّال»، وجعل علي بن الحسين نسخة[٢].

قال المجلسي: «الظاهر أنّ علي بن الحسن هو الطاطري، وفي بعض النسخ علي ابن الحسين، فيكون مجهولاً»[٣].

التحقيق:

الظاهر صحّة «عليّ بن الحسن» مكبّراً، بدل عليّ بن الحسين مصغّراً؛ لورود هذه الرواية بعينها في كتاب الغيبة للنعماني[٤]، وفيه: «علي بن الحسن» مكبّراً، مضافاً إلى رواية الوشاء، عن علي بن الحسن في موضع آخر[٥].

وقد اختلفوا في المراد منه، على وجوه ثلاثة:

الأوّل: كونه علي بن الحسن الطاطري، كما تقدّم عن المجلسي.

الثّاني: كونه علي بن الحسن بن فضّال، كما صرّح به المحقّق الأردبيلي.

الثّالث: كونه علي بن الحسن الصيرفي، كما احتمله السيّد البروجردي.

---

(١) معجم رجال الحديث: ١١ / ٣٢٣ ر ٧٩٨٨.

(٢) جامع الرواة: ١ / ٥٧١.

(٣) مرآة العقول: ٤ / ٥١ ح ١٧.

(٤) الغيبة للنعماني: ١٦٠ ح ٧، وعنه البحار: ٥٢ / ١٣٤ ح ٣٨.

(٥) الكافي: ١ / ٣١١ ح ١٥.

أمّا الوجه الأوّل: فيؤيّده أنّ الطاطري له كتاب الغيبة[١]، وهذا الخبر أيضاً في باب الغيبة.

ولكن تبعده غرابة رواية الوشاء ـ وهو الحسن بن علي الوشاء ـ عن علي بن الحسن الطاطري؛ لكونهما من طبقة واحدة، وهي الطبقة السادسة[٢]، ولم نظفر بروايته عنه، في غير هذا المورد.

مضافاً إلى إرسال رواية الطاطري، عن أبان بن تغلب ظاهراً، حيث إنّه يروي عمّن كان في طبقة «أبان»، تارةً: بواسطة واحدة، وأخرى: بواسطتين، وثالثة: مع ثلاث وسائط كروايته عن أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام[٣]، المستشهد سنة ١٤٨، وأبي بصير[٤]، ومحمد بن مسلم[٥]، وزرارة[٦]، الذين توفّوا سنة ١٥٠[٧].

وأمّا الوجه الثاني: فهو غير صحيح لعدم إمكان رواية علي بن الحسن بن فضّال، عن أبان بن تغلب؛ لبعد طبقتهما، حيث إنّ ابن فضّال كان من السابعة بل الثامنة[٨]، وأبان بن تغلب، كان من الخامسة، بل من الرابعة[٩].

---

(١) رجال النجاشي: ٢٥٥ ر ٦٦٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ٣٧ و ٥٢٢.

(٣) الكافي: ٣/ ٨٠ ح ٣، والتهذيب: ٢/ ٤٦ ح ١٧، «عن الصادق عليه السلام مع ثلاث وسائط»، والكافي: ٨/ ٣٧٦ ح ٥٦٦، والتهذيب: ١/ ٢٠ ح ٤٨، و٢/ ١٤١ ح ٧، «عن الصادق عليه السلام بواسطتين».

(٤) التهذيب: ٢/ ٤٢ ح ١، و٤٣ ح ٥.

(٥) التهذيب: ٢/ ٤٥ ح ١١، و١٦٧ ح ١١٩.

(٦) علل الشرايع: ج ٢ ص ١٩٥ باب ٢٣٦ علّة تحريم الربا.

(٧) رجال الطوسي: ص ٢٠١ رقم ٩٠ و ص ٣٠٠ رقم ٣١٧ و ص ٣٣٣ رقم ٩ ورجال النجاشي: ٣٢٤ ر ٨٨٢، و١٧٥ ر ٤٦٣ و ص ٤٤٠ رقم ١١٨٧.

(٨) الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ٢٦٣، و٥٢٣.

(٩) المصدر نفسه: ٦/ ٧، و١٧٣.

مضافاً إلى عدم صحّة رواية الوشاء عن ابن فضال، بل الأمر بالعكس؛ لأنّ «الوشاء» كان من السادسة، و«ابن فضّال» كان من السابعة، كما تقدّم آنفاً.

وأمّا الوجه الثالث: فتؤيّده الطبقة؛ لكون علي بن الحسن الصيرفي من الخامسة، كما هو مقتضى ما هو فى طريق النجاشى و الشيخ إليه حيث رويا كتابه بسندهما عن ابن ابى عمير عنه، و ابن ابى عمير كان من السادسة فلامحذور من رواية الوشاء، الذي كان من السادسة عنه، و يشهد به رواية الوشاء عن على بن الحسن فى مورد واحد فى الكافى[1] كما أنّه لا إشكال في روايته عن أبان بن تغلب، إلّا أنّه لم نجد شاهداً في سائر الأسانيد.

(١) الكافى ١ / ٣١١ ح ١٥.

﴿ ١١٢ ﴾

هل الصحيح «الحسن بن أبي الربيع» أو «الحسين بن أبي الربيع»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٤١ ح ٢٢، كتاب الحجة (٤)، باب في الغيبة (٨٠)

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيِّ عَنْ وَهْبِ بْنِ شَاذَانَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الرَّبِيعِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أُمِّ هَانِئٍ قَالَتْ سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ع عَنْ قَوْلِ اللَّه تَعَالَى فَلا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ الْجَوارِ الْكُنَّسِ قَالَتْ فَقَالَ: «إِمَامٌ يَخْنِسُ سَنَةَ سِتِّينَ وَ مِائَتَيْنِ ثُمَّ يَظْهَرُ كَالشِّهَابِ يَتَوَقَّدُ فِي اللَّيْلَةِ الظَّلْمَاءِ فَإِنْ أَدْرَكْتِ زَمَانَهُ قَرَّتْ عَيْنُكِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي: «كذا في الوافي أيضاً ولكن في الطبعة القديمة و المرآة: الحسين بن أبي الربيع بدل الحسن بن أبي الربيع».[1]

وقال النمازي بعد ذكر سند الكافي: «كذا في نسخ عديدة، والوافي كما حكى عنه، وعن نسختين منه: الحسين بن أبي الربيع»[2].

وقال المحقق الزنجاني مشيراً إلى السند المبحوث عنه عند تعرضه لرواية محمد

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٥/٦٦رقم ١٠١٩٢.

(٢) مستدركات علم الرجال: ٢/٣٣٨ رقم ٣٣٠٩.

بن اسحاق عن ام هانى: الصواب عن اسيد بن ثعلبة عن أمّ هانى»[١] كما أنّ السند التالي لهذا السند (١ /٣٤١ ح ٢٢) كذلك (السند اللّاحق هكذا: ... الحسن بن الربيع الهمداني عن محمّد بن إسحاق عن أسيد بن ثعلبة عن أم هانى ...) .

التحقيق:

لم نجد لهذا العنوان ذكراً لا في الرجال، ولا في الروايات نعم روى هذا الخبر فى الرقم التالى بسند آخر عن الحسن بن الربيع الهمدانى، عن محمّد بن إسحاق، عن أسيد بن ثعلبة، عن أمّ هانى[٢] وعلى هذا فالحكم بصحة أحد العنوانين مشكل.

نعم، قد ورد بعنوان «الحسن بن أبي الربيع » في أكثر المصادر[٣] التى رواها، وهو الموافق مع النسخة الموجودة من الكافي عند السيّد البروجردي[٤]، والوافي[٥] أيضاً.

تذييل:

ولعّله متحد مع «الحسن بن أبي الربيع الجرجاني» في مصادر العامة[٦]، لأنّ الطبقة لا تأباه، لكونه مات بالكرخ في البغداد سنة ثلاث وستين ومأتين[٧]، وقد بلغ عمره ثلاثاً وثمانين سنة[٨].

---

(١) الجامع في الرجال: ٧٠٩.

(٢) الكافى : ١ /٣٤١ ح ٢٢ ، وح ٢٣.

(٣) غيبة النعماني: ١٥٠ ح ٧، وغيبة الطوسي: ١٥٩ ح ١١٦، وبحار الأنوار: ٢٤ /٧٨ ح ١٨.

(٤) راجع: الموسوعة الرجالية: ١ /٢٦٠، و: ٤ /٣١٠، و ٣٨١.

(٥) الوافي: ٢ /٤١٧ ح ٩٢٨.

(٦) راجع: الجرح والتعديل: ٢ /٤٤ ر١٨٨، وثقات ابن حبان: ٨ /١٨٠.

(٧) تاريخ بغداد: ٧ /٤٦٥ ر ٤٠٢٥.

(٨) المصدر نفسه.

﴿ ١١٣ ﴾

هل الصحيح: «أحمد بن الحسن، عن عمر بن يزيد»، أو «أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٤١ ح ٢٣، كتاب الحجّة (٤) باب في الغيبة (٧٩).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ٱلْحَسَنِ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ يَزِيدَ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ ٱلرَّبِيعِ ٱلْهَمْدَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أُمِّ هَانِئٍ، قَالَتْ: لَقِيتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ ٱلْآيَةِ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾.

قَالَ: ٱلْخُنَّسُ إِمَامٌ يَخْنِسُ فِي زَمَانِهِ عِنْدَ انْقِطَاعٍ مِنْ عِلْمِهِ عِنْدَ ٱلنَّاسِ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، ثُمَّ يَبْدُو كَٱلشِّهَابِ ٱلْوَاقِدِ فِي ظُلْمَةِ ٱللَّيْلِ، فَإِنْ أَدْرَكْتِ ذَلِكِ، قَرَّتْ عَيْنُكِ.

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «في الغيبة[1] للشيخ: «سعد بن عبد الله، عن الحسين بن عمر بن يزيد»، وفي كمال الدين[2]: «سعد بن

---

(١) الغيبة: ١٥٩ ح ١١٦.

(٢) كمال الدين: ١/ ٣٢٤ ح ١.

عبد اللّٰه، وعبد اللّٰه الحميري، قالا: حدّثنا أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد»، وفي الطبعة القديمة منه: حدّثنا سعد بن أحمد بن الحسن بن عمر بن يزيد».

وأشار أيضاً إلى وجود نسخة أخرى فيها محتملة: «أحمد بن الحسين، (الحسن خ ل)، عن عمر بن يزيد».

التحقيق:

الظاهر وقوع التصحيف في السند والصحيح سعد بن عبد اللّٰه، عن أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد[١]؛ لأنّ الصدوق رواها في كمال الدين وفيه: سعد بن عبد اللّٰه وعبداللّٰه بن جعفر الحميري قالا: حدّثنا أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد[٢].

ولرواية سعد بن عبد اللّٰه عنه في موضع آخر من الغيبة[٣].

والذي يؤيّد ذلك أنّ لأحمد بن الحسين هذا كتاباً في الإمامة[٤]، والحديث المبحوث عنه كان في باب الغيبة.

أضف إلى ذلك رواية من كان في طبقة سعد عنه، كرواية محمّد بن أحمد بن يحيى وأحمد بن أبي زاهر، بل كانا راويين لكتابه، كما صرّح به النجاشي[٥].

ولا يقال بصحة السند كما في الكافي أي «سعد بن عبد اللّٰه، عن أحمد بن

---

(١) قال النجاشي في ترجمته: ثقة من أصحابنا، جدّه عمر بن يزيد بيّاع السابُري، روى عن أبي عبد اللّٰه وأبي الحسن عليهما السلام، رجال النجاشي: ٨٣ رقم ٢٠٠.

(٢) كمال الدين: ١ / ٣٢٤ ح ١.

(٣) الغيبة للطوسي: ٢٠٨ ح ١٧٧.

(٤) رجال النجاشي: ٨٣ ر ٢٠٠، ومعجم رجال الحديث: ٢ / ٩٩ رقم ٥٢٩.

(٥) أُنظر: رجال النجاشي: ٨٣ رقم ٢٠٠.

الحسن، عن عمر بن يزيد»، بأنّ المراد من أحمد بن الحسن هذا هو: أحمد ابن الحسن بن عليّ بن فضّال؛ وأنّ سعد بن عبد اللّه: يروي عنه كثيراً، لأنّ أحمد بن الحسن بن فضّال، وإن كانت رواية سعد عنه كثير إلّا أنّ روايته عن عمر بن يزيد، محلّ ريب وترديد، لبعد طبقتهما، فأحمد من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام[١]، وتوفّي سنة ٢٦٠[٢]، وعدّ من كبار السابعة[٣]، وعمر بن يزيد كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٤] وعدّ من كبار الخامسة[٥].

مضافاً إلى أنّ فضّالاً هذا كان فطحياً[٦]، وليس له كتاب في الإمامة، مع أنّ الرواية المبحوث عنها كانت في كتاب الغيبة.

---

(١) رجال الطوسي: ٤١٠ رقم ١٧، و٤٢٨ رقم ٩.

(٢) رجال النجاشي: ٨١ رقم ١٩٤.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٤٠.

(٤) رجال الطوسي: ٢٥١ رقم ٤٥٠ و ٣٥٣ رقم ٧.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٨٢.

(٦) رجال النجاشي: ٨٠ رقم ١٩٤.

﴿ ١١٤ ﴾

هل تصحّ رواية «أيّوب بن نوح»، عن «أبي الحسن الرضا عليه السلام»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٤١ ح ٢٥، كتاب الحجّة (٤)، باب في الغيبة (٧٩).
السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ نُوحٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ٱلْحَسَنِ ٱلرِّضَا عليه السلام: إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونَ صَاحِبَ هَذَا ٱلْأَمْرِ، وَأَنْ يَسُوقَهُ ٱللّٰه إِلَيْكَ بِغَيْرِ سَيْفٍ، فَقَدْ بُويِعَ لَكَ، وَضُرِبَتِ ٱلدَّرَاهِمُ بِاسْمِكَ! فَقَالَ: «مَا مِنَّا أَحَدٌ اخْتَلَفَتْ إِلَيْهِ ٱلْكُتُبُ، وَأُشِيرَ إِلَيْهِ بِٱلْأَصَابِعِ، وَسُئِلَ عَنِ ٱلْمَسَائِلِ، وَحُمِلَتْ إِلَيْهِ ٱلْأَمْوَالُ، إِلَّا اغْتِيلَ أَوْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ، حَتَّى يَبْعَثَ ٱللّٰه لِهَذَا ٱلْأَمْرِ غُلَاماً مِنَّا خَفِيَّ ٱلْوِلَادَةُ وَٱلْمَنْشَاءُ غَيْرَ خَفِيٍّ فِي نَسَبِهِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي: «رواية أيّوب بن نوح، عن الرضا عليه السلام، بعيد جدّاً، وكأنّه سقط هنا واحد من الرواة»[١].

ذكر السيّد الخوئي هذا السند، من دون إشارة إلى الإرسال[٢].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٧٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ٣/ ٤٩٢.

التحقيق:

الظاهر عدم محذورية رواية «أيوب بن نوح»، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، بلا واسطة ويؤيّده أمور:

الأوّل: أنّ الشيخ والبرقي عدّاه في رجالهما، من أصحاب أبي الحسن الرضا، وأبي جعفر الثاني، وأبي الحسن الهادي عليهم السلام[١].

الثاني: روايته عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في غير هذا المورد أيضاً[٢].

الثالث: أنّ أباه، وهو «نوح بن درّاج قاضي الكوفة» مات في سنة اثنتين وثمانين ومائة[٣]. فلو فرضنا ولادة أيّوب في هذه السنة!، لكان عمره، حين استشهاد أبي الحسن الرضا عليه السلام، وهو سنة ثلاث ومائتين، أكثر من عشرين سنة، فيمكن له تحمّل الحديث عنه عليه السلام.

الرابع: ورود هذه الرواية في كمال الدين[٤]، وإعلام الورى[٥]، وغيبة النعماني[٦]، وتقريب المعارف[٧]، وكشف الغمّة[٨]، وفي الجميع «أيوب بن نوح، عن الرضا عليه السلام».

---

(١) رجال الطوسي: ٣٦٨ رقم ٢٠، و٣٩٨ رقم ١١، و٤١٠ رقم ١٣.
رجال البرقي: ٥٤، و٥٧.

(٢) كنز الفوائد: ١/٣٣٠، وعنه بحار الأنوار: ٧٨/٣٥٦ ح ١١.
وكنز الفوائد: ٢/٤٧، وعنه بحار الأنوار: ٥/٦٠ ح ١١٢.
والأمالي للطوسي: ٤٨٤ ح ١٠٥٨، وعنه بحار الأنوار: ٧٠/١٨ ح ١٢.

(٣) التاريخ الكبير: ٨/١١٢، وتهذيب الكمال: ٣٠/٤٨ رقم ٦٤٩٠.

(٤) كمال الدين: ٣٧٠ ح ١.

(٥) إعلام الورى: ٢/٢٤٠.

(٦) الغيبة للنعماني: ١٦٨ ح ٩، وعنه بحار الأنوار: ٥١/٣٧ ح ٨.

(٧) تقريب المعارف: ١٩٠.

(٨) كشف الغمّة: ٢/٥٢٤.

مضافاً إلى ما ذكره النجاشي في ترجمته: «روى أيّوب، عن جماعة من أصحاب أبي عبد الله عليه السلام»[١].

وأمّا ما ذهب إليه السيّد البروجردي، من سقوط الواسطة، فلم نظفر بدليل عليه، ولعلّ وجه الإرسال، عدم ذكر النجاشي أيّوب بن نوح من أصحاب أبي الحسن الرضا، وأبي جعفر الثاني عليهما السلام، بل عدّه وكيلاً لأبي الحسن [الثالث]، وأبي محمّد [العسكري] عليهما السلام[٢]، وقول الشيخ في الفهرست في ترجمة أيّوب: «له كتاب وروايات ومسائل، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام»[٣]، ومن ثَمّ فقد عدّه السيّد البروجردي من الطبقة السابعة[٤].

ولكنّك قد عرفت ممّا تقدّم من الأمور الأربعة، عدم تماميّة هذا الوجه.

---

(١) رجال النجاشي: ١٠٢ رقم ٢٥٤.

(٢) رجال النجاشي: ١٠٢ رقم ٢٥٤.

(٣) الفهرست للشيخ الطوسي: ١٦ رقم ٤٩.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٧٦.

﴿ ١١٥ ﴾

هل تصح رواية «موسى بن هلال الكندي»، عن «عبد الله بن عطاء» أم لا ؟

المصدر: الكافي: ١/٣٤٢ ح ٢٦، كتاب الحجّة (٤)، باب في الغيبة (٨٠).

السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَغَيْرُهُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٱلْعَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ هِلَالٍ ٱلْكِنْدِيِّ، عَنْ عَبْدِ ٱللَّه بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّ شِيعَتَكَ بِٱلْعِرَاقِ كَثِيرَةٌ، وَٱللَّه مَا فِي أَهْلِ بَيْتِكَ مِثْلُكَ، فَكَيْفَ لَا تَخْرُجُ؟

قَالَ: فَقَالَ: «يَا عَبْدَ ٱللَّه بْنَ عَطَاءٍ، قَدْ أَخَذْتَ تَفْرُشُ أُذُنَيْكَ لِلنَّوْكَى، إِي وَٱللَّه مَا أَنَا بِصَاحِبِكُمْ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: فَمَنْ صَاحِبُنَا؟

قَالَ: «أُنْظُرُوا مَنْ عَمِيَ عَلَى ٱلنَّاسِ وِلَادَتُهُ، فَذَاكَ صَاحِبُكُمْ، إِنَّهُ لَيْسَ مِنَّا أَحَدٌ يُشَارُ إِلَيْهِ بِٱلْإِصْبَعِ، وَيُضْغُ بِٱلْأَلْسُنِ إِلَّا مَاتَ غَيْظاً أَوْ رَغِمَ أَنْفُهُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في رواية موسى بن هلال، عن عبد الله بن عطاء: «كأنّها مرسلة»[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢١٧، و٣٧٤.

وذكر المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي هذا السند، من دون إشارة إلى الإرسال[١].

التحقيق:

لم نظفر بعنوان: «موسى بن هلال الكندي»، إلّا في هذا المورد، وقد رواها الصدوق في كمال الدين، وفيه: «موسى بن هلال الضبّي»[٢]، وهو أيضاً غير مذكور في الكتب الرجالية، والروائية.

نعم، قال المحقّق الزنجاني باتّحاده مع موسى بن هلال النخعي من أصحاب الصادق عليه السلام[٣][٤]، إلّا أنّه لم يثبت لنا ذلك، فعلى هذا لا طريق لنا في تعيين طبقته.

وأمّا عبد اللّه بن عطاء، فهو عبد اللّه بن عطاء المكّي، كما عن السيّد الخوئي[٥]، والمحقّق التستري[٦]، ويؤيّده ورود هذه الرواية ـ مع اختلاف يسير ـ في غيبة النعماني[٧]، وفيه: «عليّ بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن موسى ابن هلال، عن عبد اللّه بن عطاء المكّي» وهو من أصحاب السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام[٨].

---

(١) جامع الرواة ١/ ٤٩٧، ومعجم رجال الحديث: ١٠/ ٢٥٥ رقم ٦٩٨٩.

(٢) كمال الدين: ١/ ٣٢٥ ح ٢، وعنه بحار الأنوار: ٥١/ ٣٤ ح ٢.

(٣) رجال الطوسي: ٣٠٨ رقم ٤٥٣.

(٤) الجامع في الرجال: ٢/ ١١٤٠ (المخطوط).

(٥) راجع: معجم رجال الحديث: ١٠/ ٢٥٥ رقم ٦٩٨٩، و٢٥٦ رقم ٦٩٩١.

(٦) راجع: قاموس الرجال: ٦/ ٥٢١، و٥٢٢، و٥١٧.

(٧) كتاب الغيبة للنعماني: ١٦٨ ح ٨.

(٨) رجال الطوسي: ٩٩ رقم ٣١، و١٢٧ رقم ٦، و٢٢٥ رقم ٤٩.

وبما أنّ عليّ بن العبّاس بن عامر، هو مصحّف عليّ، عن عباس بن عامر كما أثبتناه[١]، وعباس بن عامر هذا، يروي كثيراً عن أبي جعفر الباقر عليه السلام بواسطتين ـ كما تفحّصناه في الكتب الروائية ـ فهذا يصلح أن يكون قرينة على عدم وقوع الإرسال في السند المذكور. اضافةً إلى أنّ رواية عباس بن عامر، عن عبد اللّه بن عطاء، وهو من أصحاب السجاد والباقر والصادق عليهم السلام كما تقدّم، بواسطة واحدة لا محذور فيها؛ لأنّ عباس بن عامر، وإن كان في الطبقة السابعة، لكنّه عدّ من أصحاب الكاظم عليه السلام[٢]، ويروي عن غير واحد من أصحاب الصادق عليه السلام، كما صرّح به السيّد الخوئي[٣].

ولعلّ الوجه في احتمال إرسال رواية موسى بن هلال، عن عبد الله بن عطا كما تقدّم عن السيّد البروجردي، هو عدّه الأوّل من الطبقة السادسة[٤]، والثاني من الطبقة الرابعة[٥].

---

(١) راجع ذيل سند الكافي: ١/٣٤٢ ح ٢٦.

(٢) رجال الطوسي: ٣٥٦ رقم ٣٨.

(٣) قال رحمه الله في ترجمة العباس بن عامر: «وتوهم أنّ من ذكره في أصحاب الكاظم عليه السلام، مغاير لعباس بن عامر القصباني يندفع بما مر من روايته عن عبد الرحيم القصير، وعن غير واحد من أصحاب الصادق عليه السلام. معجم رجال الحديث: ٩/٢٢٨ ر٦١٧٣.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٧٤.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٢١٧.

﴿ ١١٦ ﴾

هل الصحيح «جعفر بن محمّد عن منصور» أو «عن محمّد بن منصور»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٤٢ ح ٢٨، كتاب الحجة (٤) باب في الغيبة (٨٠).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْعَطَّارِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَمَّنْ ذَكَرَهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام «قَالَ: قُلْتُ: إِذَا أَصْبَحْتُ وَأَمْسَيْتُ لاَ أَرَى إِمَاماً أَئْتَمُّ بِهِ مَا أَصْنَعُ؟ قَالَ: فَأَحِبَّ مَنْ كُنْتَ تُحِبُّ، وَأَبْغِضْ مَنْ كُنْتَ تُبْغِضُ حَتَّى يُظْهِرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

أقوال العلماء:

ذكره السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي من دون إشارة إلى وقوع التصحيف فيه[١]، كذا في طبقات رجال الكافي[٢].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: ورواه النعماني في الغيبة ص ٨١، عن محمّد بن يعقوب مسنداً عن جعفر بن محمّد، عن محمّد بن

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ج ١، ص ٢٩٨.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ج ٤، ص ٣٦٧.

منصور، عمّن ذكره.

ورواه بطريق آخر عن محمّد بن منصور الصيقل عن أبيه منصور قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام: والظاهر سقوط (محمّد بن) في الكتاب.

التحقيق:

رواه الصدوق في كمال الدين بإسناده عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عن جعفر بن محمّد بن منصور، عن رجل واسمه عمر بن عبد العزيز، عن أبي عبد اللّه عليه السلام(١).

ورواه النعماني في الغيبة تارة بإسناده عن عبد اللّه بن جَبَلَة، عن محمّد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور، عن أبي عبد اللّه عليه السلام(٢).

وأخرى عن محمّد بن يعقوب الكليني.... عن جعفر بن محمّد، عن منصور، عمّن ذكره عن أبي عبد اللّه عليه السلام(٣).

مثل ما في الكافي الموجود، فما ذكره السيّد الزنجاني أنّ النعماني رواه في غيبته عن محمّد بن يعقوب مسنداً عن جعفر بن محمّد، عن محمّد بن منصور ـ بدل منصور ـ فلعلّه من سهو القلم او خطاء البصر.

حيث لاحظت أنّ ما رواه النعماني عن الكليني كان كما في الكافي. اللهمّ أن يكون في نسخة غيبة النعماني الموجودة عند السيّد الزنجاني «محمّد بن منصور» بدل «منصور».

وعلى أي حال ففي السند وجوه واحتمالات ثلاثة.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٨ ح ٣٧.

(٢) غيبة النعمانى، ص ١٥٨، ح ٣.

(٣) المصدر نفسه: ١٥٨ ذيل الحديث الرقم ٣.

أحدها: «جعفر بن محمّد بن منصور» كما في كمال الدين.

ثانيها: «جعفر بن محمّد عن منصور» كما في الكافي.

ثالثها: «جعفر بن محمّد عن محمّد بن منصور».

الظاهر صحّة الثالث.

والمراد من جعفر بن محمّد هو جعفر بن محمّد بن سماعة كما أنّ المراد من محمّد ابن منصور هو محمّد بن منصور بن الوليد الصيقل وسيأتي تفصيله ذيل سند الكافي، ج ١، ص ٣٧٠، ح ٣. فانتظر واغتنم.

﴿ ١١٧ ﴾

هل يمكن رواية محمّد بن علي، عن عبد اللّٰه بن القاسم، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٣٤٣ ح ٣٠، كتاب الحجّة (٤) باب في الغيبة (٨٠).

السند: أَبُو عَلِيٍّ ٱلْأَشْعَرِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ ٱلْقَاسِمِ، عَنِ ٱلْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام فِي قَوْلِ ٱللّٰه عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿فَإِذٰا نُقِرَ فِي النّٰاقُورِ﴾، قَالَ: «إِنَّ مِنَّا إِمَاماً مُظَفَّراً مُسْتَتِراً، فَإِذَا أَرَادَ ٱللّٰه عَزَّ ذِكْرُهُ إِظْهَارَ أَمْرِهِ، نَكَتَ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً، فَظَهَرَ، فَقَامَ بِأَمْرِ ٱللّٰه تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، ذيل عنوان عبد اللّه بن القاسم الذي يروي عنه محمّد بن عليّ وسلمة بن الخطّاب ومحمد بن خالد البرقي وغيرهم: «عبد اللّه بن القاسم، وعبد اللّه بن القاسم البطل، وعبد اللّه بن القاسم الحضرمي واحد، والمناسب لبعض أسانيده أنّه من الخامسة، وللبعض الآخر أنّه من السادسة، فإن كان من الخامسة، فرواية سلمة بن الخطاب ومحمّد بن علي ومحمّد بن خالد، عنه مرسلة، وإن كان من السادسة، فروايته عن أبي عبد اللّه عليه السلام، وعمرو بن أبي المقدام، وعمر بن أبان الكليني، وأبي بكر

الحضرمي، يشبه أن تكون مرسلة»[١].

وذكره الأردبيلي والسيّد الخوئي من دون إشارة إلى الإرسال[٢].

التحقيق:

الظاهر أنّ عبد اللّه بن القاسم كان من الطبقة الخامسة، ورواية محمّد بن علي وسلمة بن الخطاب عنه، كانت مرسلة، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: بُعد الطبقة؛ لأنّ المراد من «محمّد بن علي» هذا، هو «الصيرفي»، بقرينة رواية محمّد بن حسّان [الرّازي] عنه[٣]، وهو الراوي لكتابه[٤].

وقد عدّه السيّد البروجردي من الطبقة السابعة[٥]، كما تقدّم تفصيله[٦].

و«عبد اللّه بن القاسم» هذا، كان متّحداً مع «عبد اللّه بن القاسم الحضرمي، والبطل»، كما عرفت عن السيّد البروجردي، وصرّح به المحقّق الأردبيلي[٧]، بل

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢١٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٠ / ٢٨٢ رقم ٧٠٦٠، وجامع الرواة: ١ / ٥٠٠.

(٣) قال السيّد الخوئي في ترجمة محمّد بن حسان بغير وصف: «محمّد بن حسان هذا مشترك، وإن كان عند الإطلاق ينصرف إلى من هو صاحب الكتاب وهو الرازي». معجم رجال الحديث: ١٥ / ١٨٩ رقم ١٠٤٤٠.

(٤) قال الشيخ في ترجمة محمّد بن حسّان الرازي: «له كتب، منها كتاب ثواب القرآن، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمّد بن الحسن، عن سعد، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس عنه [أي محمّد ابن حسّان الرازي]، عن محمّد بن علي الصيرفي ...». الفهرست: ١٤٧ رقم ٦١٧.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٦ / ١١٤.

(٦) راجع ذيل سند الكافي: ١ / ١٧٨ ح ٤.

(٧) جامع الرواة: ١ / ٥٠٠.

قال المحقّق التستري باتحاد عبد اللّه بن القاسم المطلق في الأخبار، مع الحضرمي والحارثي[١].

وكذا المحقّق الزنجاني[٢].

وذكر الشيخ «عبد اللّه بن القاسم الحضرمي» في أصحاب الكاظم عليه السلام[٣]، ويستظهر من تتبّع أسانيد رواياته أنّه كان من الطبقة الخامسة، حيث يروي عن أبي عبد اللّه عليه السلام[٤]، وعمرو بن أبي المقدام[٥]، وأبي بكر الحضرمي[٦]، وأبي حمزة الثمالي[٧].

الثاني: جميع من روى عنهم «محمّد بن علي الصيرفي» في طريق النجاشي والشيخ كانوا من الطبقة السادسة، مثل روايته عن حمّاد بن عيسى[٨]، وعثمان ابن عيسى[٩]،

---

(١) قاموس الرجال: ٦/٥٥٥ رقم ٤٤٦٧، واستدلّ على الاتحاد بأمور:

١ـ اقتصار الشيخ على عنوان واحد وهو: عبد اللّه بن القاسم الحضرمي [الفهرست: ١٠٦ رقم ٤٥٣، رجال الطوسي: ٣٥٧ رقم ٥٠] مع أنّ بناءه على الاستقصاء.

٢ – عدم ذكر الصدوق في المشيخة إلّا عنواناً واحداً، وهو عبد اللّه بن القاسم المطلق.

٣ – وقوع عبد اللّه بن القاسم المطلق في الأخبار كثيراً.

٤ – اتّفاق الكشي، وابن الغضائري، والنجاشي على ذكر الغلو في المطلق وفي الحارثي وفي الحضرمي.

٥ – اختلاف ابن الغضائري، والنجاشي في وصف «البطل» حيث جعله الأوّل للحارثي، فيما جعله الثاني للحضرمي.

نقول: ويؤيّد الاتحاد، مضافاً إلى ما ذكره رحمه الله، اتّحاد الراوي والمروي عنه.

(٢) الجامع في الرجال: ٢/٢٤١.

(٣) رجال الطوسي: ٣٥٧ رقم ٥٠.

(٤) الكافي: ٢/١٣٠ ح ١٠، و٨/٢٠٦ ح ٢٥٠.

(٥) المصدر نفسه: ٢/١٠٤ ح ٤، و١٢٣ ح ١١، و١٣٨ ح ٤، و٨/٢١٤ ح ٢٦٠، و٣١٥ ح ٤٩٤.

(٦) الصمدر نفسه: ٣/١٢٤ ح ٨، و٢٣٧ ح ٨.

(٧) المصدر نفسه: ٢/٣٣٥ ح ٢.

(٨) رجال النجاشي: ٨ رقم ٤، والفهرست: ٨١ رقم ٣٣٦.

(٩) المصدر نفسه: ٨ رقم ٤، الفهرست: ٨١ رقم ٣٣٦.

وحفص بن عاصم[١]، وإسماعيل بن أبان[٢]، وعبيس بن هشام[٣]، ومحمّد بن سنان[٤]، وإسماعيل بن مهران[٥]، وسعدان بن مسلم[٦]، ونصر بن مزاحم[٧]، وربيع بن زكريا[٨]، وقد عدّ السيّد البروجردي هؤلاء جميعاً من السادسة[٩].

الثالث: جميع روايات محمّد بن علي الصيرفي[١٠]، وكذا من كان في طبقته، كمحمد بن الحسن بن شمون[١١]، الذي مات سنة ٢٥٨[١٢]. ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطاب[١٣]، الذي توفّي سنة ٢٦٢[١٤]، عن عبد اللّه بن القاسم كانت مع الواسطة.

---

(١) المصدر نفسه: ١٣٦ رقم ٣٤٩.

(٢) الفهرست: ١٤ رقم ٤٠.

(٣) الفهرست: ١٢١ رقم ٥٣٥.

(٤) رجال النجاشي: ٤٣٦ رقم ١١٧١.

(٥) رجال النجاشي: ٢٧ رقم ٤٩، والفهرست: ١٤٧ رقم ٦١٧.

(٦) معانى الاخبار: ١٥٠ ح ١.

(٧) رجال النجاشي: ٤٢٧ رقم ١١٤٨.

(٨) رجال النجاشي: ١٢٩ رقم ٣٣٢.

(٩) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٦٦، و٧٣، و١٣٢، و١٣٨، و٢٣١، و٣٣٠، و٣٧٧.

(١٠) الكافي: ٥/ ٢٩٨ ح ٣، ٧/ ٤٤٢ ح ١٧، ومعاني الأخبار: ١٤٣ ح ١، و١٦٦ ح ١، وثواب الأعمال: ٢٧٩ رقم ٦، (باب عقاب مانع الزكاة).

(١١) رجال النجاشي: ٢٢٦ رقم ٥٩٤، الكافي: ١/ ٥٣٦ ح ٣، و٢/ ٤٢٢ ح ٧، و٣/ ١٢٤ ح ٨، و ٢٣٧ ح ٨، و٤٣١ ح ٢، و٨/ ٢٠٦ ح ٢٥٠، و٢١٤ ح ٢٦٠.

(١٢) رجال النجاشي: ٣٣٦ رقم ٨٩٩.

(١٣) الكافي: ٢/ ١٠٤ ح ٤، و٤/ ٣٦٥ ح ٢، و٥/ ٢٩٨ ح ٣، و٦/ ٢٥ ح ٣، و٧/ ٤٤٢ ح ١٦، وبصائر الدرجات: ٢٤١ ح ٢٥، و٢٧٠ ح٦، و٣١١ ح ١١، و٣٥١ ح ١٢، و٣٩٤ ح٦، و٤٠١ ح ١٤، و٤٠٣ ح ٢، و٤٠٨ ح ٣، و٤١٤ ح ١، و٤٣٢ ح ٥، و٤٥٦ ح ٤، و٥، و٤٩٩ ح ١١.

←

بقي هاهنا أمران، ينبغي الإشارة إليهما:

الأوّل: يظهر مما تقدّم، أنّ رواية سلمة بن الخطّاب، عن عبد اللّه بن القاسم، أيضاً مرسلة؛ لبعد طبقتهما، حيث إنّ سلمة بن الخطّاب قد عدّ من الطبقة السابعة[١٥] أيضاً، وجميع رواياته عن عبد اللّه بن القاسم كانت مع الواسطة[١٦]، إلّا في موضعين في بصائر الدرجات وفي كليهما سقطت الواسطة أيضاً، أحدهما: في «باب ما عند الأئمّة من كتب الأوّلين» وفيه: «حدثنا سلمة بن الخطّاب عن عبد اللّه بن القاسم»[١٧]، مع أنّها وردت في الكافي، وفيه:سلمة بن الخطّاب، عن عبد اللّه بن محمّد، عن عبد اللّه بن القاسم[١٨].

وثانيهما: في باب أنّ الأئمّة عليهم السلام أحيوا الموتى بإذن اللّه تعالى، وفيه: «حدّثنا سلمة بن الخطّاب، عن عبد اللّه بن القاسم»[١٩]، مع ورود نفس الرواية في الكافي، وفيه:سلمة بن الخطّاب، عن عبد اللّه بن محمّد، عن عبد اللّه بن القاسم[٢٠].

← دلائل الإمامة: ١٨٦ ح ١٠٦، و٢٢٣ ح ١٤٩، و٢٨٥ ح ٢٣٣، وكامل الزيارات: ٦٦ ح ١، و٨٣ ح ١، و١١٩ ح ١، و١٨٩ ح ٣، و١٩٢ ح ٩، و٢٧٨ ح ٢.

(١٤) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(١٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٦٧.

(١٦) راجع: الكافي: ١/٢٢٤ ح ٣، و٢٥٨ ح ١، و٤٥٦ ح٧، و٨/٣١٥ ح ٤٩٤، وبصائر الدرجات: ١٣٤ ح٧، و٢٢٢ ح ١١، و٢٤٧ ح ١٠، و٣٩٨ ح ٥، و٤٢١ ح ١٢، و٤٨٤ ح ١٣، و٤٩٢ ح ٥.

(١٧) بصائر الدرجات: ١٣٨ ح ١٥.

(١٨) الكافي: ١/٢٢٤ ح ٣.

(١٩) بصائر الدرجات: ٢٧٣ ح ٣.

(٢٠) الكافي: ١/٤٥٦ ح ٧.

مضافاً إلى أنّ المجلسي رواها عن البصائر، وفيه كما في الكافي[١].

وأمّا رواية سلمة بن الخطّاب، عن عبد اللّه بن القاسم بلا واسطة في الكافي كما صرّح به السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، فلم نظفر بها في موضع من الكافي المطبوع الموجود لدينا.

الثاني: تقدّم عن السيّد البروجردي، إرسال رواية محمّد بن خالد، عن عبد اللّه بن القاسم، ولكنّه محلّ تأمّل؛ لعدم محذورية روايته عنه من حيث الطبقة، لأنّه كان من كبار السادسة وصغار السابعة[٢]، هذا أوّلاً.

وثانياً: جميع ما روى محمّد بن خالد، عن عبد اللّه بن القاسم كان بلا واسطة[٣]، ولم نقف على روايته، عنه مع الواسطة.

وثالثاً: رواية محمّد بن خالد عمّن كان في طبقة عبد اللّه بن القاسم، كروايته عن إسماعيل بن عبد الخالق، الذي روى عن أبي عبد اللّه وأبي الحسن عليهما السلام[٤]، وأصرم بن حوشب[٥]، وحديد بن حكيم[٦].

---

(١) بحار الأنوار: ٦ / ٢٣٠ ح ٣٩.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٣٢٣.

(٣) الكافي: ١ / ٥٢٩ ح ٥، و٢ / ١٢٣ ح ١١، و١٣٨ ح ٤، و٢٣٩ ح ٣٠، و٣٣٥ ح ٢، و٣ / ٥٠١ ح ١٥، و٤ / ٢٧ ح ٧، و٥ / ٤٩٨ ح ٧، و٥١٣ ح ١، وكمال الدين: ٢٩٩ ح ٦، والمحاسن: ١٣٧ ح ٢١.

(٤) رجال النجاشي: ٢٧ رقم ٥٠، والكافي: ٥ / ١٩٨ ح ٥.

(٥) رجال النجاشي: ١٠٧ رقم ٢٧١.

(٦) رجال النجاشي: ١٤٨ رقم ٣٨٥.

﴿ ١١٨ ﴾

العنوان: هل الصحيح: «أحمد بن الحسن»، أو «أحمد بن الحسين»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٤٣ ح ٣١، كتاب الحجّة (٤)، باب في الغيبة (٨٠).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْفَرَجِ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام «إِذَا غَضِبَ ٱللّٰه تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، نَحَّانَا عَنْ جِوَارِهِمْ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند: «كأنّ الصواب أحمد بن الحسن، وهو ابن فضّال، ومحمّد بن عبد اللّٰه هو ابن زرارة»(١).

ولكن ذكره في طبقات رجال الكافي، عند ذكر أحمد بن الحسين ومحمد بن عبد اللّٰه، من دون إشارة إلى التصحيف(٢).

وصرّح الأردبيلي باتّحاد «أحمد بن الحسين» هذا، مع «أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي»، حيث ذكر هذه الرواية في ذيل ترجمته(٣).

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/٣٧٦، وكذا تجريد أسانيد الكافي: ٣٦١ رقم ٣.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٤١، و٣٣٣.
(٣) جامع الرواة: ١/٤٧.

وناقش فيه المحقّق التستري حيث قال، بعد نقل هذه الرواية في ترجمة أحمد ابن الحسين بن سعيد الأهوازي: «إلّا أنّه لما كان بلفظ «أحمد بن الحسين» إرادته غير معلومة»[١].

التحقيق:

الظاهر صحّة «أحمد بن الحسن» بدل «أحمد بن الحسين»، والمراد منه أحمد بن الحسن بن فضّال، بقرينة رواية جعفر بن محمّد، وهو جعفر بن محمّد بن مالك الفزاري الكوفي عنه، كما في طريق النجاشي إلى كتاب عبد اللّٰه بن هُليل[٢].

وأنّ المراد من محمّد بن عبد اللّٰه أيضاً هو: محمّد بن عبد اللّٰه بن زرارة؛ بقرينة رواية أحمد بن الحسن بن فضّال عنه أيضاً في مواضع أخرى[٣]، وكان وصيّاً له[٤].

بل يمكن أن يقال: إنّ المراد منه هو: محمّد بن عبد اللّٰه بن مهران؛ بقرينة روايته، عن محمد بن الفرج[٥].

---

(١) قاموس الرجال: ١ /٤٣٧ رقم ٣٤٦.

(٢) رجال النجاشي: ٢٣٠ رقم ٦١١.

(٣) التهذيب: ٨ /١٠٠ ح ١٧، و١٠٢ ح ٢٣، ومثله في الاستبصار: ٣ /٣١٩ ح ٢.

(٤) التهذيب: ٩ /١٩٥ ح ١٧.

(٥) إعلام الورى: ٢ /١٠٠، وفيه: «حمّاد بن سليمان، عن أبي سعيد الأرمني، عن محمّد بن عبد اللّٰه بن مهران، قال: قال محمّد بن الفرج: كتب إلي أبو جعفر عليه السلام؛ احملوا إليّ الخمس»، وعنه بحار الأنوار: ٥٠ /٦٣ ح ٣٩.

﴿ ١١٩ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن هشام»، أو «عبد اللّٰه بن هشام» ؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٤٦ ح٣ كتاب الحجّة(٤) باب ما يفصل به بين دعوي...(٨١)

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ٱلْقَاسِمِ ٱلْعِجْلِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ٱلْمَعْرُوفِ بِكُرْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خُدَاهِيٍّ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَبْدِ ٱلْكَرِيمِ بْنِ عَمْرٍو ٱلْخَثْعَمِيِّ، عَنْ حَبَابَةَ ٱلْوَالِبِيَّةِ، قَالَتْ: رَأَيْتُ أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي شُرْطَةِ ٱلْخَمِيسِ، وَمَعَهُ دِرَّةٌ لَهَا سَبَابَتَانِ، يَضْرِبُ بِهَا بَيَّاعِي ٱلْجِرِّيِّ، وَٱلْمَارْ مَاهِي وَٱلزِّمَّارِ، وَيَقُولُ لَهُمْ: «يَا بَيَّاعِي مُسُوخِ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَجُنْدِ بَنِي مَرْوَانَ، فَقَامَ إِلَيْهِ فُرَاتُ بْنُ أَحْنَفَ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَا جُنْدُ بَنِي مَرْوَانَ؟ قَالَ: فَقَالَ لَهُ: أَقْوَامٌ حَلَقُوا ٱللِّحَى، وَفَتَلُوا ٱلشَّوَارِبَ، فَمُسِخُوا»، فَلَمْ أَرَ نَاطِقاً أَحْسَنَ نُطْقاً مِنْهُ ... وَعَاشَتْ حَبَابَةُ بَعْدَ ذَلِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ عَلَى مَا ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ.

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي، ذيل عنوان عبد اللّٰه بن هاشم: «في كمال الدين: هشام، واللّٰه أعلم بالصواب»، وقال أيضاً في عنوان محمّد بن هشام، المذكور في آخر الحديث: «في كمال الدين: عبد اللّٰه، وهو الظاهر».

وذكره السيّد البروجردي[١]، والسيّد الخوئي[٢]، من دون إشارة إلى وقوع التصحيف في السند.

وقال العلّامة المجلسي في المرآة: «ومحمد بن هشام هو الخثعمي الراوي عن عبد الكريم في غير هذا الخبر، وفيه: روى عنه أخوه عبد اللّٰه، وهو غير مذكور في الرجال، ولعلّ في أحد الموضعين تصحيفاً، إمّا بأن يكون في الأوّل أيضاً محمداً، أو في آخر الخبر عبد اللّٰه، كما في كمال الدين، فإنّ فيه: على ما ذكره عبد اللّٰه بن هشام»[٣].

التحقيق:

الظاهر صحّة محمّد بن هشام بدل عبد اللّٰه، والمراد منه «محمد بن هشام الخثعمي» حيث ذكره النجاشي في رجاله، وقال: «روى عن كرّام»[٤]، و«كرّام» لقب عبد الكريم بن عمرو الخثعمي، كما صرّح به الشيخ[٥]، والصدوق[٦]، والبرقي[٧].

وأمّا قول المجلسي ـ من رواية محمّد بن هشام، عن عبد الكريم في غير هذا الخبر، وفيه: روى عنه أخوه عبد اللّٰه ـ فلم نظفر به بعد التتبّع الكثير والفحص الأكيد.

---

(١) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١ /٢٦٨، و٤ /٢٢٥.

(٢) راجع: معجم رجال الحديث: ١٠ /٣٧١ رقم ٧٢١٢.

(٣) مرآة العقول: ٤ /٨٢.

(٤) رجال النجاشي: ٣٧١ رقم ١٠١٣.

(٥) الفهرست: ١٠٩ رقم ٤٦٩، ورجال الطوسي: ٣٥٤ رقم ١٢.

(٦) الفقيه: ٤ /٤٨٧، (المشيخة).

(٧) رجال البرقي: ٤٨.

﴿ ١٢٠ ﴾

هل الصحيح الفضيل، أو المفضّل؟

المصدر: الكافي: ١/٣٥١ ح ٧، كتاب الحجة باب ما يفصل به بين دعوى... (٨١).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَبِي يَحْيَى الْوَاسِطِيِّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، أَنَا وَ صَاحِبُ الطَّاقِ، وَالنَّاسُ مُجْتَمِعُونَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، أَنَّهُ صَاحِبُ الْأَمْرِ بَعْدَ أَبِيهِ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ أَنَا وَصَاحِبُ الطَّاقِ، وَالنَّاسُ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ رَوَوْا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْأَمْرَ فِي الْكَبِيرِ مَا لَمْ تَكُنْ بِهِ عَاهَةٌ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَسْأَلُهُ عَمَّا كُنَّا نَسْأَلُ عَنْهُ أَبَاهُ، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الزَّكَاةِ فِي كَمْ تَجِبُ؟ فَقَالَ: فِي مِائَتَيْنِ خَمْسَةٌ؛ فَقُلْنَا: فَفِي مِائَةٍ؟ فَقَالَ: دِرْهَمَانِ وَنِصْفٌ...؛ قَالَ: ثُمَّ لَقِينَا الْفُضَيْلَ وَأَبَا بَصِيرٍ فَدَخَلاَ عَلَيْهِ وَسَمِعَا كَلاَمَهُ وَسَاءَلاَهُ وَقَطَعَا عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني ذيل عنوان الفضيل في خبر الكافي [لقينا الفضيل وأبابصير]: «لا يبعد كون الصواب المفضّل ففي رجال الكشّي الرقم ٥٠٢، المفضل بن عمر وأبا بصير».

التحقيق:

الظاهر أن قول هشام بن سالم: «ثم لقينا الفضيل وأبا بصير» فيه تصحيف وأنّ الصحيح «المفضّل وأبا بصير»، وأن المراد من المفضّل هذا هو «المفضّل بن عمر»، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: ورود هذه الرواية في اختيار معرفة الرجال وفيه: «المفضّل [بن عمر] وأبا بصير»[١].

الثاني: أن الفضيل وإن كان مشتركاً بين جماعة كما صرح به السيّد الخوئي[٢]، ولكن الظاهر انصرافه إلى «فضيل بن يسار» ما لم توجد قرينة على الخلاف لأنّه المعروف والمشهور.

وأمّا «فضيل بن يسار» وإن كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٣]، لكنّه مات في حياة أبي عبد اللّه عليه السلام[٤]، مع أن الرواية تخبر عن الحيرة بعد شهادة أبي عبد اللّه الصادق عليه السلام وادّعاء عبد اللّه الأفطح في الإمامة، ولم يكن فضيل حيّاً حين ذاك حتّى لقيه هشام بن سالم.

الثالث: السياق، لأن أكثر روايات المفضّل في أمر الإمامة ومايقع في الحيرة[٥].

---

(١) رجال الكشّي: ٢٨٣ ر ٥٠٢ كذا في معجم رجال الحديث: ١٩ / ٣٠٠ ر ١٣٣٣٢، ومجمع الرجال للقهبائي: ٦ /٢٣٦، وقاموس الرجال ١٠ / ٥٦٠ ـ ٥٦١ رقم ٨٢٢٠ عنه.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٣ ص ٣٢٤ رقم ٩٤٠٥.

(٣) رجال الطوسي: ١٣٢ ر ١، و٢٧١ ر ١٥.

(٤) رجال الطوسي: ٢٧١ ر ١٥.

(٥) راجع: الكافي: ١ / ٢٦٤ ح ٣، ٢٧٢ ح ٣، ٢٦١ ح ٣، ٣٠٨ ح ٤، ٣٣٣ ح ١...

﴿ ١٢١ ﴾

هل الصحيح: «عن محمّد، عن محمّد بن فلان» أو «عن محمّد بن فلان»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٥٢ ح ٨، كتاب الحجّة (٤)، باب ما يفصل بين دعوي ...(٨١).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُلَانٍ ٱلْوَاقِفِيِّ، قَالَ: كَانَ لِيَ ابْنُ عَمٍّ يُقَالُ لَهُ: ٱلْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ ٱللّٰه، كَانَ زَاهِداً، وَكَانَ مِنْ أَعْبَدِ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَكَانَ يَتَّقِيهِ ٱلسُّلْطَانُ؛ لِجِدِّهِ فِي ٱلدِّينِ، وَاجْتِهَادِهِ، وَرُبَّمَا اسْتَقْبَلَ ٱلسُّلْطَانَ بِكَلَامٍ صَعْبٍ يَعِظُهُ، وَيَأْمُرُهُ بِٱلْمَعْرُوفِ، وَيَنْهَاهُ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ، وَكَانَ ٱلسُّلْطَانُ يَحْتَمِلُهُ لِصَلَاحِهِ، وَلَمْ تَزَلْ هَذِهِ حَالَتَهُ حَتَّى كَانَ يَوْمٌ مِنَ ٱلْأَيَّامِ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو ٱلْحَسَنِ مُوسَى عليه السلام، وَهُوَ فِي ٱلْمَسْجِدِ فَرَآهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ، فَأَتَاهُ فَقَالَ لَهُ: « يَا أَبَا عَلِيٍّ مَا أَحَبَّ إِلَيَّ مَا أَنْتَ فِيهِ وَأَسَرَّنِي، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَتْ لَكَ مَعْرِفَةٌ، فَاطْلُبِ ٱلْمَعْرِفَةَ».

قَالَ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَمَا ٱلْمَعْرِفَةُ؟ قَالَ: «اذْهَبْ فَتَفَقَّهْ، وَاطْلُبِ ٱلْحَدِيثَ، قَالَ: عَمَّنْ؟ قَالَ: «عَنْ فُقَهَاءِ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في عنوان: «محمد بن فلان الواقفي»، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة والمرآة أيضاً، وفي الطبعة المعربة إبراهيم بن هاشم، عن

محمّد بن فلان بلاواسطة، وفي الوافي محمّد بن محمّد بن فلان الواقفي ورواها المفيد في الإرشاد: في باب ذكر طرف من دلائل أبي الحسن موسى عليه السلام، وفيه إبراهيم ابن هاشم، عن الرافعي، والظاهر صحّة ما في الطبعة المعربة»[١].

وذكر هذا السند أيضاً في عنوان: «الحسن بن عبد اللّه»، ثمّ قال: «ورواه الشيخ المفيد في الإرشاد، عن جعفر بن محمّد بن قولويه، عن محمّد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن الرافعي نحوه، ورواه الصفّار، عن إبراهيم بن إسحاق، عن محمد بن فلان (قلان) الرافعي»[٢].

وقال المحقّق المامقاني في عنوان: «محمّد بن فلان الواقفي عن على بن ابراهيم »: «روى، عن أبيه، عنه، عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وحاله مجهول، وفيه نسخة الرافقي بالراء وتقديم الفاء على القاف»[٣].

وقال المحقّق التستري في عنوان: «الحسن بن عبد اللّه»، بعد نقل هذا السند: «ورواه الإرشاد، عن الكليني، لكن سنده «عنه عن القمي، عن أبيه، عن الرافعي، فلابدّ من وقوع تحريف فيه، أو في الكافي. ولكن قول المصنف [المامقاني] «عن محمّد» في سند الكافي زيادة منه»[٤].

وقال المجلسي، بعد نقل رواية الكافي: عن «محمد» كأنّه «ابن أبي عمير»، «فلان» كناية عن رجل نسي الراوي اسمه، وكونه اسماً كما ظنّ، بعيد، وفي البصائر وسائر الكتب الرافعي ...»[٥].

وقال المحقّق الزنجاني: «محمّد بن فلان الواقفي أو الوافقي أو الرافقي، وكيف

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٧ / ١٥٠ رقم ١١٥٧٤.

(٢) معجم رجال الحديث: ٤ / ٣٧٤ ـ ٣٧٥ رقم ٢٩٠١.

(٣) تنقيح المقال: ٣ / ١٧٣ رقم ١١٢٤٩.

(٤) قاموس الرجال: ٣ / ٢٧٧ رقم ١٩٣٤.

(٥) مرآة العقول: ٤ / ٩٧.

كان، فالرجل لم أقف على حاله»[١].

التحقيق:

في السند بحثان:

الأوّل: في زيادة «عن محمّد» وعدمها، فنقول:

الظاهر زيادة «عن محمّد»، كما تقدم عن السيّد الخوئي، والمحقّق التستري؛ بقرينة عدم وجوده في أكثر المصادر[٢].

الثاني: هل الصحيح الواقفي أو الوافقي، أو الرافقي؟

فنقول: لم نعلم ما المراد من محمّد بن فلان الواقفي، بعد الفحص الكثير، وصرّح بعض من تعرّض لحاله أنّه مجهول، كما تقدّم عن المامقاني والزنجاني.

ولكنّه يحتمل أن يكون المراد منه: محمّد بن عمر (عمرو) الواقفي، الذي عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الكاظم عليه السلام قائلاً: «واقفي»[٣].

وعنونه الذهبي في ميزانه بعنوان: محمد بن عمرو، أبو سهل الأنصاري الواقفي المدني[٤]. ويؤيّده رواية إبراهيم بن هاشم عنه[٥].

---

(١) الجامع في الرجال: ٢/٩٤٤ ـ ٩٤٥ [المخطوط].

(٢) بصائر الدرجات: ٢٥٤ ح ٦، وإرشاد المفيد: ٢٩٢، باب ذكر طرف من دلائل أبي الحسن موسى عليه السلام وآياته ...، وإعلام الورى: ٢/١٨، ووسائل الشيعة: ١٨/٦٠ ح ٣٣ (ط. المكتبة الإسلامية).

(٣) رجال الطوسي: ٣٦٢ رقم ٤٦.

(٤) ميزان الاعتدال: ٣/٦٧٤ رقم ٨٠١٧.

(٥) ثواب الأعمال: ٢١٦ ح ٢، باب ثواب حسن الخلق، وفيه: «عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن محمّد بن عمر، عن موسى بن إبراهيم، عن أبي الحسن الأوّل عليه السلام، وعنه بحار الأنوار: ٥/٢٨١ ح ١٤، و٧١/٣٩١ ح ٥٤.

﴿ ١٢٢ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن رنجويه»، أو «موسى بن رنجويه»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٥٨ ح ١٧، كتاب الحجّة (٤)، باب ما يفصل ... (٨١).

السند: بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَنْجَوَيْهِ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه ابْنِ ٱلْحَكَمِ ٱلْأَرْمَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ ٱلْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: أَتَيْنَا خَدِيجَةَ بِنْتَ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، نُعَزِّيهَا بِابْنِ بِنْتِهَا فَوَجَدْنَا عِنْدَهَا مُوسَى بْنَ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ ٱلْحَسَنِ، فَإِذَا هِيَ فِي نَاحِيَةٍ قَرِيباً مِنَ ٱلنِّسَاءِ فَعَزَّيْنَاهُمْ ثُمَّ أَقْبَلْنَا عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ لِابْنَةِ أَبِي يَشْكُرَ ٱلرَّاثِيَةِ: قُولِي...».

أقوال العلماء:

صرّح السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند، ذيل عنوان «محمّد ابن رنجويه»: «الظاهر هو «موسى»، كما في بعض النسخ».

وذكر السيّد الخوئي هذا السند، من دون إشارة إلى التصحيف[1].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٦/ ٨٣ رقم ١٠٧٤٨.

التحقيق:

الظاهر صحّة عنوان: «موسى بن رنجويه»، وتصحيفه بـ«محمّد» في السند، كما ذكره السيّد الشبيري؛ لأنّا لم نظفر بعنوان: «محمّد بن رنجويه»، لا في الكتب الرجاليّة ولا الروائيّة في غير هذا المورد، وإنّما المعنون في الكتب الرجاليّة، هو «موسى بن رنجويه، أبو عمران الأرمني»[١]، الذي كان من أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام[٢]، ويروي بكنيته، عن عبد الله بن الحكم في مواضع متعدّدة[٣]؛ بل كان راوياً لكتابه[٤]، ووقع في طريق الصدوق[٥].

---

(١) رجال النجاشي: ٤٠٩ رقم ١٠٨٨، ومجمع الرجال: ٦/١٥٥، عن ابن الغضائري.

(٢) رجال البرقي: ٥٥، وفيه: «موسى بن زنجويه»، ورجال الطوسي: ٣٩٠ رقم ٤٦، و٤٩٢ رقم ٧.

(٣) الكافي: ٢/٤٩٣ ح ٩، و٦١٦ ح ١، و٧/٤٦٠ ح ٢، والتهذيب: ٦/٢٦٧ ح ١٢٠، ومثله في الاستبصار: ٣/٢٧ ح ١٨.
التهذيب: ٧/١٧٧ ح ٤٠، ومثله في من لا يحضره الفقيه: ٣/٣٠٧ ح ٤١٠٠، و٣/٥٢ ح ٣٣١٣، و١٠/١٥٣ ح ٤٦.
وأمالي الصدوق: ٣٢٨ ح ١٠ مجلس ٤٤ (ط. مؤسسة البعثة)، وثواب الأعمال: ٣٠٧، عقاب من ولي شيئاً من أمور المسلمين، وبصائر الدرجات: ١٤٤ ح ١٠، وجمال الأسبوع: ٢٧٨، الفصل السابع والأربعون.

(٤) رجال النجاشي: ٢٢٥ رقم ٥٩١.

(٥) طريق الصدوق إلى عبد الله بن الحكم، وفيه: «... محمّد بن حسان، عن أبي عمران موسى بن زنجويه الأرمني، عن عبد الله بن الحكم، والفقيه: ٤/٥١٥ [المشيخة]، (ط. آل البيت).

﴿ ١٢٣ ﴾

هل الصحيح: «الحسن بن عليّ»، أو «الحسين بن عليّ»؟

المصدر: الكافي: ١ / ٣٧٠ ح ٢، كتاب الحجّة (٤)، باب التمحيص والامتحان ...(٨٣).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَٱلْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْقَاسِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ٱلْأَنْبَارِيِّ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي ٱلْمَغْرَاءِ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام يَقُولُ: «وَيْلٌ لِطُغَاةِ ٱلْعَرَبِ مِنْ أَمْرٍ قَدِ اقْتَرَبَ! قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، كَمْ مَعَ ٱلْقَائِمِ مِنَ ٱلْعَرَبِ؟ قَالَ: نَفَرٌ يَسِيرٌ، قُلْتُ: وَٱللّٰه إِنَّ مَنْ يَصِفُ هَذَا ٱلْأَمْرَ مِنْهُمْ لَكَثِيرٌ، قَالَ: لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ أَنْ يُمَحَّصُوا وَيُمَيَّزُوا وَيُغَرْبَلُوا، وَيُسْتَخْرَجُ فِي ٱلْغِرْبَالِ خَلْقٌ كَثِيرٌ».

أقوال العلماء:

قال السيد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في هذه الطبعة، والطبعة القديمة والمرآة والوافي أيضاً، ولكن في الطبعة المعرّبة «الحسن بن عليّ»، وهو الصحيح؛ لرواية «القاسم بن إسماعيل الأنباري، عن الحسن بن عليّ»، في حديث قبل هذا الباب»[1].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٦ / ٣٤ و ٣٥ رقم ٣٥٠١، و١٤ / ١١ رقم ٩٤٨٢، و٢٢ / ٥٥ ـ ٥٦ رقم ١٤٨٣١.

التحقيق:

الظاهر صحّة «الحسن بن عليّ»، بدل «الحسين بن عليّ»؛ لورود هذه الرواية في غيبة النعماني، ودلائل الإمامة للطبري، وفيهما «الحسن بن عليّ»، بدل «الحسين بن عليّ»[١].

ولأنّ المراد من «الحسن بن عليّ» هذا، هو «الحسن بن علي بن فضّال»؛ بقرينة روايته، عن أبي المغراء [حميد بن المثنى أبي المغراء] كثيراً[٢].

مضافاً إلى أنّه لم نظفر برواية الحسين بن عليّ، عن أبي المغراء، في الجوامع الروائيّة، إلّا في هذا الموضع، ومن ثمّ لم يذكره الأردبيلي في جامعه، والسيّد البروجردي في موسوعته من جملة رواة أبي المغراء[٣].

---

(١) غيبة النعماني: ٢٠٥ ذيل ح ٧، قال المحقّق الغفاري في تعليقته على كتاب الغيبة للنعماني: الظاهر كونه الحسن بن عليّ بن فضّال التيملي، فما في بعض نسخ الكافي من «الحسين بن عليّ» تصحيف.
دلائل الإمامة للطبري: ٤٥٦ ح ٤٣٦.

(٢) الكافي: ٢/ ٣٢٣ ح ١، والتهذيب: ٣/ ١٦٥ ح ١٧، و٩/ ٦٧ ح ٢٠، ومثله في الاستبصار: ٤/ ٨٤ ح ١٩، وفيهم أبي المعزاء بدل أبي المغراء.
علل الشرايع: ١/ ٩٧ ح ١، باب العلّة التي من أجلها صرف إليه عزّوجلّ العذاب عن قوم يونس.
معاني الأخبار: ٢٠٠ ح ٢.
المحاسن: ٢/ ٢٠٦ ح ١٦١٤، باب التمندل لوضوء الصلاة والطعام.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ١٥٩، و٤/ ٤٤٠.

﴿ ١٢٤ ﴾

هل الصحيح: «جعفر بن محمّد الصيقل، عن أبيه عن منصور»؟ أو «جعفر، عن محمّد الصيقل، عن أبيه منصور»؟

المصدر: الكافي: ١ / ٣٧٠ ح ٣ كتاب الحجّة (٤)، باب التمحيص ... (٨٣).

السند: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَٱلْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ٱلصَّيْرَفِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ٱلصَّيْقَلِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَنْصُورٍ، قَالَ: قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام: «يَا مَنْصُورُ! إِنَّ هَذَا ٱلْأَمْرَ لَا يَأْتِيكُمْ، إِلَّا بَعْدَ إِيَاسٍ، وَلَا وَٱللّٰه حَتَّى تُمَيَّزُوا، وَلَا وَٱللّٰه حَتَّى تُمَحَّصُوا، وَلَا وَٱللّٰه، حَتَّى يَشْقَى مَنْ يَشْقَى، وَيَسْعَدَ مَنْ يَسْعَدُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، عند ذكر رواية جعفر بن محمد الصيقل، عن أبيه، عن منصور: «هذا السند كأنّه معلول»[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٣٧٦، وتجريد أسانيد الكافي: ٣٦١ رقم ٦.

التحقيق:

الظاهر في وجه معلوليّة السند: «أنّ «بن» في «جعفر بن محمّد الصيقل» مصحّف «عن»، كما أنّ الظاهر زيادة كلمة «عن» في «عن منصور»، فيكون السند هكذا: «...الحسن بن محمّد الصيرفي، عن جعفر، عن محمّد الصيقل، عن أبيه منصور».

توضيح ذلك: إنّ المراد من «الحسن بن محمّد الصيرفي»، هو: «الحسن بن محمّد ابن سماعة»؛ لما ذكر النجاشي في ترجمة الحسن بن محمّد بن سماعة: «بأنّه صيرفي»[١]، ولتصريح المحقّق الأردبيلي[٢]، والسيّد البروجردي[٣]، والمحقّق التستري[٤]، باتّحاد «الحسن بن محمّد الصيرفي» هذا، مع «الحسن بن محمّد بن سماعة».

كما أنّ المراد من «جعفر»، هو «جعفر بن محمّد بن سماعة»؛ لما صرّح النجاشي بـ«أنّ الراوي لكتاب جعفر بن محمّد بن سماعة، أخوه الحسن بن محمّد بن سماعة»[٥].

ولقول السيّد الخوئي: «بأنّ المراد من «جعفر» الوارد في الأسانيد مطلقاً، هو جعفر بن محمّد بن سماعة، فيما إذا كان الراوي عنه الحسن بن سماعة، أو الحسن بن محمد بن سماعة»[٦].

مضافاً إلى أنّه لم نظفر على عنوان «جعفر بن محمّد الصيقل» لا في المصادر

---

(١) رجال النجاشي: ٤٠ رقم ٨٤.

(٢) جامع الرواة: ١/ ٢٢٥، و٢٢٦.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٣٧٦، و٤/ ١١٥.

(٤) قاموس الرجال: ٣/ ٣٦٦ رقم ٢٠٣٤.

(٥) رجال النجاشي: ١٢٠ رقم ٣٠٥.

(٦) معجم رجال الحديث: ٤/ ٤٤ رقم ٢١٠٠.

الرجاليّة؛ ولا في المصادر الروائيّة، إلّا في هذا الموضع، وفي الموضع الآخر، الذي تقدّم سلفاً في ذيل رواية الكافي، كتاب فضل العلم(٢)، باب النوادر(١٦)[١].

وأمّا المراد من «محمد الصيقل»، فالظاهر أنّه «محمّد بن منصور بن الوليد صيقل»، الذي يروي عن «أبيه منصور»، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: أنّ الشيخ ذكر في رجاله منصور بن الوليد الصيقل، في أصحاب الصادق عليه السلام قائلاً: يكنّى أبا محمّد[٢].

الثاني: أنّ الصدوق ذكر طريقه إلى منصور الصيقل، وفيه: «محمّد بن منصور، عن أبيه منصور الصيقل»[٣].

الثالث: أنّ «محمّد بن منصور الصيقل» يروي «عن أبيه»، في مواضع متعدّدة[٤].

الرابع: أنّ الكليني روى ما يقرب من مضمون هذه الرواية، في هذا الباب نفسه، وفي سندها: «محمّد بن منصور الصيقل، عن أبيه منصور الصيقل»[٥].

الخامس: ورود هذه الرواية بسند آخر في غيبة الطوسي، وفيه: «محمّد بن منصور، عن أبيه، عن أبي عبد الله عليه السلام»[٦]، وكذا في غيبة النعماني، إلّا أنّ فيه: «محمّد بن منصور الصيقل، عن أبيه، عن أبي جعفر عليه السلام[٧]»[٨].

---

(١) الكافي: ١ / ٤٩ ح ٥.

(٢) رجال الطوسي: ٣١٣ رقم ٥٣٢.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٥٠١، (المشيخة).

(٤) الكافي: ١ / ٣٧٠ ح ٦، و٣ / ٢٥٠ ح ٣، ومن لا يحضره الفقيه: ٣ / ٥١١ ح ٤٧٩٤.

(٥) الكافي: ١ / ٣٧٠ ح ٦.

(٦) غيبة الطوسي: ٣٣٥ ح ٢٨١.

(٧) غيبة النعماني: ٢٠٩ ح ١٦.

(٨) لا يخفى أنّ منصور الصيقل كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام، وروى عنهما. رجال الطوسي: ١٣٨ رقم ٥٤، و٣١٣ رقم ٥٣٢.

﴿ ١٢٥ ﴾

هل الصحيح: «الحسين بن علي العلوي»، أو «الحسن بن علي العلوي»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٧٢ ح٦ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّه من عرف إمامه ...(٨٤).

السند: ٱلْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ٱلْعَلَوِيُّ، عَنْ سَهْلِ بْنِ جُمْهُورٍ، عَنْ عَبْدِ ٱلْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّه ٱلْحَسَنِيِّ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ ٱلْعُرَنِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «مَا ضَرَّ مَنْ مَاتَ مُنْتَظِراً لِأَمْرِنَا، أَلَا يَمُوتَ فِي وَسَطِ فُسْطَاطِ ٱلْمَهْدِيِّ وَعَسْكَرِهِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد نقل هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة، والمعرّبة، والوافي والمرآة أيضاً، ولكن لا يبعد وقوع التحريف فيها، والصحيح: «الحسن بن علي العلوي»، كما تقدم في أسناد جملة من الروايات»[١].

وقال أيضاً في ترجمة «الحسن بن علي العلوي»: «لا يبعد اتّحاده مع الحسن بن علي بن الحسن الدينوري العلوي»[٢].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٦/ ٥٧ رقم ٣٥٥٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ٥/ ٦٧ رقم ٣٠١٩.

وقال أيضاً في ترجمة الحسن بن علي بن الحسن الدينوري العلوي: «روى عن زكار بن يحيى الواسطي، وروى عنه علي بن الحسين بن بابويه، ذكره الشيخ في ترجمة زكار بن يحيى، ... وفي رجاله في ترجمة زيد بن محمّد بن جعفر في من لم يرو عنهم عليهم السلام»(١).

قال السيّد البروجردي في ترجمة «الحسين بن علي»، بعد عدّه من مشايخ الكليني: «روى ـ أي الكليني ـ عنه ثمان روايات، وصفه في أربع منها بالهاشمي وفي أربع بالعلوي، وذكر في واحدة منها بدله «الحسن» مكبّراً، واختلف النسخ في روايتين ... يحتمل أن يكون هو الحسين بن علي الدينوري، الذي يروي عنه علي بن الحسين بن بابويه، كما أنّه يحتمل اتّحاده مع الحسين بن الحسن العلوي، بأن يكون نسب في أحد التعبيرين إلى جدّه»(٢).

وقال أيضاً في ترجمة الحسين بن الحسن، الذي يروي عنه الكليني: «كأنّه هو الذي ذكره الشيخ في لم [يرو عنهم عليهم السلام]، حيث قال الحسين بن الحسن الحسيني الأسود، فاضل يكنّى أبا عبد الله الرازي»(٣).

وقال أيضاً في عنوان الحسن بن علي العلوي: «الظاهر أنّه مصحّف الحسين، ويأتي ذكره في الحسين»(٤).

وذكر الأردبيلي الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب، أبو محمّد الأطروش، وأورد في ذيله روايات الحسن بن علي العلوي الهاشمي، الذي يروي عنه الكليني، وصرّح باتّحاده مع الحسن بن علي بن

---

(١) معجم رجال الحديث: ٥ / ٢٩ رقم ٢٩٤٩.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ١١٨، و ٤ / ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ١١٨، و ٤ / ١٢٠.

(٤) المصدر نفسه: ٤ / ١٠٨.

الحسن الدينوري، الذي ذكره الشيخ في فهرسته في ترجمة زكار بن يحيى[١].

وناقش فيه المحقّق التستري، بأنّ اتّحاد الحسن بن علي العلوي الهاشمي، الذي يروي عنه الكليني مع المعنون [الحسن بن علي الأطروش] غير معلوم، بل كون العلوي والهاشمي واحداً أيضاً غير معلوم.

وذهب إلى أنّ اتّحاد الحسن بن علي العلوي، الذي روى عنه الكليني مع الحسن بن علي الدينوري، الذي ذكره الشيخ في فهرسته في ترجمة زكار بن يحيى، غير بعيد؛ لاتّحاد طبقة علي بن بابويه والكليني»[٢].

وذكره المحقّق الزنجاني تارةً بعنوان: «الحسن بن علي الهاشمي»، وأخرى بعنوان: «الحسن بن علي العلوي»، ثمّ قال: وفي نسخة: «الحسين» في الموضعين»، ثمّ احتمل اتّحادهما مع الحسن بن علي بن الحسن الدينوري علوي[٣].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «الظاهر أنّ الصواب الحسن».

التحقيق:

تلخّص ممّا ذكر، أنّ الجميع استظهروا اتّحاد «الحسن بن علي العلوي الهاشمي»، الذي يروي عنه الكليني في الكافي، مع «الحسن بن علي الدينوري»، إلّا أنّ السيّد البروجردي قال بصحّة «الحسين» مصغّراً بدل «الحسن» مكبّراً، خلافاً للسيّد الخوئي حيث قال بصحّة «الحسن» مكبّراً بدل «الحسين» مصغّراً، وأمّا المحقّق الأردبيلي والمحقّق التستري، فلم يشيرا إلى صحّة أحدهما.

---

(١) جامع الرواة: ١/٢٠٩.

(٢) أُنظر: قاموس الرجال: ٣/٢٩٩.

(٣) الجامع في الرجال: ١/٥٣٥.

ولكنّ الظاهر صحّة «الحسن» مكبّراً، كما ذهب إليه السيّد الخوئي؛ لوقوعه في طريق الشيخ إلى كتاب زكّار بن يحيى[١]، والنجاشي إلى زكّار بن الحسن الدينوري[٢].

وكذا في جميع الكتب الرجاليّة[٣]، ومنها طبقات رجال الفهرست والنجاشي للسيّد البروجردي نفسه[٤].

نعم ذكر الميرزا في الوسيط، «الحسين بن علي بن الحسين الدينوري»[٥].

(١) الفهرست: ٧٥ رقم ٣٠٤.

(٢) رجال النجاشي: ١٧٦ رقم ٤٦٤.

(٣) مجمع الرجال: ٣/٥٣، ونقد الرجال: ٢/٢٦٠، ومنتهى المقال: ٣/٢٥٩، والوسيط: ٩٣، وقاموس الرجال: ٤/٤٥٤ رقم ٢٩٢٩، وتنقيح المقال: ١/٤٤٧ رقم ٤٢٣٥.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٦/٢٣٧، و٦/٤٦٤.

(٥) الوسيط: ٩٣.

﴿ ١٢٦ ﴾

هل الصحيح: «الحسن بن سعيد»، أو «الحسين بن سعيد»؟

المصدر: الكافي: ١ /٣٧٣ ح ٩كتاب الحجّة (٤)، باب من ادعى الإمامة ... (٨٥).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْصُورٍ، قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِ ٱللّٰه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِذٰا فَعَلُوا فٰاحِشَةً قٰالُوا وَجَدْنٰا عَلَيْهٰا آبٰاءَنٰا وَٱللّٰه أَمَرَنٰا بِهٰا قُلْ إِنَّ ٱللّٰه لٰا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشٰاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللّٰه مٰا لٰا تَعْلَمُونَ﴾ قَالَ: فَقَالَ: «هَلْ رَأَيْتَ أَحَداً زَعَمَ أَنَّ ٱللّٰه أَمَرَ بِالزِّنَا وَشُرْبِ ٱلْخَمْرِ، أَوْ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ ٱلْمَحَارِمِ؟ فَقُلْتُ: لَا، فَقَالَ: مَا هَذِهِ ٱلْفَاحِشَةُ، ٱلَّتِي يَدَّعُونَ أَنَّ ٱللّٰه أَمَرَهُمْ بِهَا؟ قُلْتُ: ٱللّٰه أَعْلَمُ، وَوَلِيُّهُ، قَالَ: فَإِنَّ هَذَا فِي أَئِمَّةِ ٱلْجَوْرِ، ادَّعَوْا أَنَّ ٱللّٰه أَمَرَهُمْ بِٱلِائْتِمَامِ بِقَوْمٍ لَمْ يَأْمُرْهُمُ ٱللّٰه بِٱلِائْتِمَامِ بِهِمْ، فَرَدَّ ٱللّٰه ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا عَلَيْهِ ٱلْكَذِبَ، وَسَمَّى ذَلِكَ مِنْهُمْ فَاحِشَةً».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد نقل هذا السند: «كذا في هذه الطبعة، ولكن في الطبعة القديمة والمعرّبة والوافي: «الحسين بن سعيد»[1].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٢ /٧٠ رقم ١٤٨٨٥.

وقال أيضاً في موضع آخر: «الحسن، في هذه الطبعة من غلط المطبعة»[١].

وذكر الأردبيلي هذا السند، وفيه: الحسين بن سعيد[٢]، وكذا السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي وطبقاته[٣].

التحقيق:

الظاهر صحّة «الحسين» بدل «الحسن»؛ لورود هذه الرواية بعينها في بصائر الدرجات وغيبة النعماني، وفيهما: «الحسين بن سعيد»[٤].

ويؤيّده السند التالي لهذا السند، حيث ورد فيه «الحسين بن سعيد، عن أبي وهب، عن محمّد بن منصور»[٥].

مضافاً إلى أنّ الموجود في النسخة القديمة للسيّد محمّد الخوانساري، «الحسين بن سعيد» بدل «الحسن»[٦]، وكذا في نسخة مصحّحة للآملي[٧].

وإن يمكن أن يقال بصحّة «الحسن» أيضاً لأنّهما شريكان في كثير من المشايخ كما صرّح الشيخ في فهرسته في ترجمة الحسن بن سعيد الأهوازي: «روى جميع ما صنّفه أخوه، عن جميع شيوخه، وزاد عليه بروايته عن زرعة عن سماعة، فإنّه يختصّ به الحسن، والحسين إنّما يرويه عن أخيه، عن زرعة، والباقي هما

---

(١) المصدر نفسه: ٥ /٤١٨.

(٢) جامع الرواة: ٢ /٤٢١.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٤٢٠، و٤ /١٢٢، ٤٢٢.

(٤) بصائر الدرجات: ٣٤ ح ٤، وغيبة النعماني: ١٣٠ ح ١٠.

(٥) الكافي: ١ /٣٧٤ ح ١٠.

(٦) الكافي: ١ /١٤٦، (المخطوطة).

(٧) أشار إليها السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي، في ذيل هذا السند.

متساويان فيه»[١].

وقال النجاشي نقلاً عن الحسين بن يزيد السورائي: «الحسن، شريك أخيه الحسين في جميع رجاله، إلّا في زرعة بن محمّد الحضرمي، وفضالة بن أيّوب، فإنّ الحسين كان يروي عن أخيه عنهما»[٢].

(١) الفهرست: ٥٣ رقم ١٨٦.

(٢) رجال النجاشي: ٥٨ رقم ١٣٦.

﴿ ١٢٧ ﴾

هل الصحيح: «الفضيل عن الحارث»، أو «الفضيل والحارث»؟

المصدر: الكافي: ١ /٣٧٧ ح ٣، كتاب الحجّة (٤)، باب من مات وليس له...(٨٧).

السند: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱلْجَبَّارِ، عَنْ صَفْوَانَ، عَنِ ٱلْفُضَيْلِ، عَنِ ٱلْحَارِثِ بْنِ ٱلْمُغِيرَةِ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ ٱللَّه عليه السلام: قَالَ «رَسُولُ ٱللَّه صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ مَاتَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: جَاهِلِيَّةً جَهْلَاءَ، أَوْ جَاهِلِيَّةً لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ؟ قَالَ: جَاهِلِيَّةَ كُفْرٍ، وَنِفَاقٍ، وَضَلَالٍ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على سند الكافي: «هو صفوان بن يحيى، يروي كثيراً، عن الفضيل بن عثمان المرادي الأعور، ويروي عنه كثيراً محمّد بن عبد الجبار، لكن عدم غرابة وجود الواسطة بين صفوان، والحارث بن المغيرة ـ الذي يروي عنه صفوان، بلا واسطة في غير موضع ـ يحتاج إلى التتبع».

وقد ذكر السيّد البروجردي والسيّد الخوئي هذا السند، من دون إشارة إلى التصحيف، أو الغرابة[1].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /١٤١، و٤ /٢٩٣، ومعجم رجال الحديث: ٩ /٤١٧، و٤ /٤٦٣، و١٣ /٤٦٩.

التحقيق:

والذي ظهر لنا بعد الفحص والتتبّع في الأسانيد، أنّ «صفوان» كان راوياً لكتاب «الحارث بن المغيرة»[١]، ويروي عنه تارةً: بلا واسطة[٢]، وأخرى: مع الواسطة[٣]، وكذلك يروي عن «الفضيل»[٤]، في موارد متعدّدة[٥]، فإذا اتّضح هذا، يزول وجه الغرابة، التي قد يكون منشؤها توهّم انحصار رواية «صفوان، عن الحارث» بواسطة «الفضيل» بهذا المورد.

والذي قد يؤيّد وجود تلك الغرابة، اتّحاد طبقتهما؛ لأنّ «الحارث» روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله وأبي الحسن موسى عليهم السلام[٦].

وأمّا الفضيل بن عثمان فقد كان من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام[٧]، والظاهر بقاؤه إلى زمن الكاظم عليه السلام، بل إلى زمان الرضا عليه السلام[٨] أيضاً.

---

(١) رجال النجاشي: ١٣٩ رقم ٣٦١، والفهرست: ٦٥ رقم ٢٥٥.

(٢) الكافي: ١/٢٦٤ ح ٢، و٢/٤٨٤ ح ١، و٣/٢٧٦ ح ٤، وعنه الاستبصار: ١/٢٥٠ ح ٢٥، والكافي: ٨/١٥٨ ح ١٥٠.

(٣) الكافي: ١/٢٧٥ ح ٣، و٦/١٩٧ ح ١٥، والتوحيد: ١٤٩ ح ٢، والمحاسن: ٣١٦ ح ٣٠ (باب المعرفة)، و٣٤٤ ح ١١٦ (باب الدين)، وغيبة النعماني: ٢٤٢ ح ٤٠.

(٤) وهو فضيل بن عثمان المرادي الأعور. معجم رجال الحديث: ١٣/٣٣٠ رقم ٩٤٢١.
ويقال له: «الفضل» أيضاً. رجال الطوسي: ٢٧٠ رقم ١.
وصرّح الشيخ باتّحاده مع فضيل بن عثمان الصيرفي. الفهرست: ١٢٦ رقم ٥٥٧ و٥٥٨.

(٥) الفقيه: ٤/٤٣٦ [المشيخة]، وفيه: «... صفوان بن يحيى، عن فضيل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي»، والكافي: ٢/٦٢ ح ٨، والتهذيب: ١/٥٨ ح ١١، ووسائل الشيعة: ١/٣٩١ ح ١٠٢٧، و٣/٢٥٠.

(٦) رجال النجاشي: ١٣٩ رقم ٣٦٠.

(٧) رجال الطوسي: ١٣٢ رقم ٣، و٢٧٠ رقم ١.

(٨) معجم رجال الحديث: ١٣/٣٠٩ رقم ٩٣٦٩.

فعلى هذا، فلا غرابة لرواية صفوان، عن الحارث مع الواسطة، نعم روايته عن الحارث بواسطة «فضيل» قد تكون غريبة؛ لما تقدّم من كونهما من طبقة واحدة.

وعندئذ يحتمل وقوع التصحيف في السند، وكون «عن» مصحّفة «الواو»، أي «الفضيل والحارث»؛ لما تقدّم من رواية «صفوان» عنهما؛ ولأنّه كان راوياً لكتاب الحارث، ويروي أيضاً كتاب عليّ بن عبد العزيز بواسطة الفضل الأعور[1].

(١) رجال النجاشي: ٢٧٦ رقم ٧٢٥.

﴿ ١٢٨ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن الحسن، عن أحمد بن الحسين»، أو «محمّد بن الحسين، عن أحمد بن الحسن»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٨٧ ح ١ كتاب الحجّة (٤)، باب مواليد الأئمّة (٩٣).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ٱلْحَسَنِ، عَنِ ٱلْمُخْتَارِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، قال: حَجَجْنَا مَعَ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام فِي ٱلسَّنَةِ، ٱلَّتِي وُلِدَ فِيهَا ابْنُهُ مُوسَى عليه السلام، فَلَمَّا نَزَلْنَا ٱلْأَبْوَاءَ، وَضَعَ لَنَا ٱلْغَدَاءَ، وَكَانَ إِذَا وَضَعَ ٱلطَّعَامَ لِأَصْحَابِهِ أَكْثَرَ، وَأَطَابَ، قَالَ: فَبَيْنَا نَحْنُ نَأْكُلُ، إِذْ أَتَاهُ رَسُولُ حَمِيدَةَ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ حَمِيدَةَ تَقُولُ: قَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي، وَقَدْ وَجَدْتُ مَا كُنْتُ أَجِدُ، إِذَا حَضَرَتْ وِلَادَتِي، وَقَدْ أَمَرْتَنِي أَنْ لَا أَسْتَبِقَكَ بِابْنِكَ هَذَا، فَقَامَ أَبُو عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام، فَانْطَلَقَ مَعَ ٱلرَّسُولِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ، قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: سَرَّكَ ٱللّٰه وَجَعَلَنَا فِدَاكَ! فَمَا أَنْتَ صَنَعْتَ مِنْ حَمِيدَةَ «... الخبر».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «روى الصفّار هذه الرواية في موضعين، وفيهما: «أحمد بن الحسين» بدل «أحمد بن الحسن»، ولا يبعد كون الحسن مصحّفاً من الحسين، والحسين فيما قبله مصّحف الحسن، ومحمّد بن

الحسن هو الصفّار يروي عنه».

وذكره السيّد الخوئي في ترجمة «أحمد بن الحسن» المطلق، والمحقّق الأردبيلي في ترجمة أحمد بن الحسن بن علي بن فضّال، من دون إشارة إلى التصحيف[١].

التحقيق:

الظاهر أنّ «محمّد بن الحسين» كان مصحّف «محمّد بن الحسن»، كما أنّ «أحمد ابن الحسن» كان مصحّف «أحمد بن الحسين»، فالسند هكذا: «محمد بن يحيى، وأحمد بن محمّد، عن محمّد بن الحسن، عن أحمد بن الحسين».

والمراد من محمّد بن الحسن هو الصفّار[٢]، لأنّه روى هذا الحديث في البصائر في موضعين[٣].

والصفّار، وإن كان يروي، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال كثيراً[٤]، ولكن المراد في السند المبحوث عنه هو: «أحمد بن الحسين بن سعيد الأهوازي»؛ لورود هذه الرواية في البصائر كما تقدّم، وفيه: «حدّثنا أحمد بن الحسين، عن المختار بن زياد، عن ... الخبر».

والذي يروي عن المختار بن زياد هو أحمد بن الحسين كما رواه عنه في موضع آخر أيضاً[٥]، ولم نظفر برواية أحمد بن الحسن بن فضّال عنه.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢ / ٤٣٢، وجامع الرواة: ١ / ٤٥.

(٢) كما تقدّم مفصلاً، في ذيل رواية الكافي: ١ / ٢٦٠ ح ١.

(٣) بصائر الدرجات: ٤٤٠ ح ٤، و٤٦٤ ح ٤.

(٤) المصدر نفسه: ٤٤ ح ١، ٤٦ ح ٩ و١٢، و١٤٤ ح ١١، و١٥١ ح ٢، و١٥٤ ح ٩، و١٦٢ ح ٢، و٢١٣ ح ٥ و... .

(٥) بصائر الدرجات: ٤٣٣ ح ٩.

مضافاً إلى أنّ الصفّار، كان راوياً لكتاب أحمد بن الحسين بن سعيد[١]، ويروي عنه كثيراً[٢].

وممّا يؤيّد كونه أحمد بن الحسين بن سعيد، أنّ له كتاب الاحتجاج، وكتاب الأنبياء[٣]، والخبر المبحوث عنه يكون في مواليد الأئمّة، وأمّا أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال، فله كتاب الصلاة والوضوء[٤].

(١) رجال النجاشي: ٧٨ رقم ١٨٣، والفهرست: ٢٢ رقم ٥٧.

(٢) علل الشرايع: ١/١٧١ ح ٦ ب ١٢٠.
ثواب الأعمال: ٢٣٣ ح ٤، وكمال الدين: ٢٨٦ ح ٢، وبصائر الدرجات: ١٥ ح٦، و٢٥ ح ١٩، و٦١ ح ٢، و٩٤ ح ١٨، و٩٥ ح ١، و١٠٣ ح ١، وفيه: أحمد بن الحسين بن سعيد، و١٧٥ ح ٣، و١٨٢ ح ٣٠، و١٩٨ ح ٤، و٢٠١ ح ٤، و٢٣٠ ح ٤، و٢٦٥ ح ١٦، و٢٦٦ ح ٤، و٣٨٨ ح ٣.

(٣) رجال النجاشي: ٧٨ رقم ١٨٣، والفهرست: ٢٢ رقم ٥٧.

(٤) رجال النجاشي: ٨٠ رقم ١٩٤، والفهرست: ٢٤ رقم ٦٢.

﴿ ١٢٩ ﴾

هل الصحيح: «أبو مسعود»، أو «ابن مسعود»؟

المصدر: الكافي: ١ /٣٨٧ ح ٥، كتاب الحجّة (٤)، باب مواليد الأئمّة (٩٣).
السند: ٱلْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ إِبْرَاهِيمَ ٱلْجَعْفَرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «ٱلْأَوْصِيَاءُ، إِذَا حَمَلَتْ بِهِمْ أُمَّهَاتُهُمْ، أَصَابَهَا فَتْرَةٌ شِبْهُ ٱلْغَشْيَةِ، فَأَقَامَتْ فِي ذَلِكَ ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «الأظهر هو: «أبي مسعود» بدون «ابن» قبله».

وذكره الأردبيلي في ترجمة «عبد اللّٰه بن إبراهيم»، وقال: «أحمد بن محمّدبن عبد اللّٰه، عن أبي مسعود في نسخة، وأخرى ابن مسعود»[1].

وذكر السيّد الخوئي هذا السند في ثلاثة مواضع، وفي الجميع «ابن مسعود» من دون إشارة إلى التصحيف.

---

(١) جامع الرواة: ١ /٤٦٥.

منها: ذيل عنوان «أحمد بن محمّد بن عبد الله» عند ذكر طبقات الرواة[١].

ومنها: في ترجمة «عبد الله بن إبراهيم الجعفري»[٢].

ومنها: في ترجمة «ابن مسعود»[٣].

خلافاً للسيّد البروجردي حيث ذكره في طبقات رجال الكافي، تارةً: في ترجمة أحمد بن محمّد بن عبد الله[٤]، وأخرى: في ترجمة عبد الله بن إبراهيم الجعفري[٥]، وثالثةً: في ترجمة أبي مسعود[٦]، وفي الجميع: أبو مسعود بدل ابن مسعود.

التحقيق:

لم نجد دليلاً على صحّة أحد العنوانين؛ لكون الرجل مجهولاً، ولم يذكر في الكتب الرجاليّة[٧]، نعم روى الكليني قطعة من هذه الرواية بنفس السند في باب

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢/٦٥٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٠/٨٤ رقم ٦٦٤٩.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣/٣٠ رقم ١٥١٤٨.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٥٦.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٠٧.

(٦) المصدر نفسه: ٤/٤٣٩.

(٧) نعم استظهر الزنجاني اتّحاد «أبي مسعود» هذا، مع «أبي مسعود الطائي [محمّد بن مسعود الطائي]»، الذي روى عن أبي عبد الله عليه السلام، واتّحادهما مع موسى بن صالح [صليح] الهمداني الكوفي، المكنى بأبي مسعود، الذي عدّه الشيخ في رجاله في أصحاب الصادق عليه السلام. [رجال الطوسي: ٣٠٧ رقم ٤٣٤]. الجامع في الرجال: ٢/١٤٠٠، وقال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في ترجمة عبد الله بن إبراهيم الجعفري: «هو عبد الله بن إبراهيم الأنصاري الغفاري المزني، روى عن أبيه إبراهيم بن عمر الغفاري، ←

أنّ الأئمّة خلفاء اللّه عزّ وجلّ، وفيه: «أبو مسعود بدل ابن مسعود»[١]، ولعلّه هو الأظهر.

ويؤيّده استظهار المحقّق الزنجاني، اتّحاد «أبي مسعود» الواقع في سند الكافي، في باب أنّ الأئمّة خلفاء اللّه عزّوجلّ، مع «ابن مسعود»، الواقع في السند المبحوث عنه[٢].

خلافاً للسيّد الخوئي، حيث ذكرهما في عنوانين مستقلّين:

أحدهما بعنوان: «أبي مسعود»[٣].

والآخر بعنوان: «ابن مسعود»[٤].

وهو غير تامّ؛ لإتّحاد المتن والسند، فالرجل واحد، إلّا أنّ أحدهما مصحّف الآخر.

تنبيه:

قال السيّد الخوئي في ترجمة «الجعفري»، بعد نقله رواية الكافي في باب أنّ الأئمّة خلفاء اللّه، وفيه: «... عن أبي مسعود، عن الجعفري»: «الجعفري يطلق

← وإبراهيم بن مهاجر، وجعفر بن إبراهيم بن علي الرنسيني بن عبد اللّه بن جعفر، وروى عنه الحسن ابن عرفة وسلمة بن شبيب من العامّة، والحسن بن عليّ بن فضّال، وبكر بن صالح، وعبد الرحمن بن حمّاد وأبو الحكم الأرمني، و«أبو مسعود» من الخاصة ...». الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٠٧.

(١) الكافي: ١ / ١٩٣ ح ١، وفيه: الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّى بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن أبي مسعود، عن الجعفري ... الخبر». وكذا مرآة العقول: ٢ / ٣٥٠ ح ١، وكذا في الطبعة القديمة من الكافي: ١ / ٦٩، ومعجم رجال الحديث: ٢٣ / ٧٦ رقم ١٥٢٧٤.

(٢) الجامع في الرجال: ٢ / ١٤٠٠.

(٣) معجم رجال الحديث: ٢٢ / ٥٠ رقم ١٤٨١٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢٣ / ٣٠ رقم ١٥١٤٨.

على أبي هاشم الجعفري، وهو داود بن القاسم، وقد يطلق على سليمان بن جعفر»[١].

وقال المجلسي في المرآة: «كأنّه القاسم بن إسحاق بن عبد اللّٰه بن جعفر بن أبي طالب، أو ابنه داود أبو هاشم الجعفري»[٢].

نقول: بل المراد من الجعفري هذا، هو عبد اللّٰه بن إبراهيم الجعفري؛ لورود هذه الرواية بعينها متناً و سنداً في الكافي في باب مواليد الأئمّة ـ(السند المبحوث عنه) ـ وفيه: «أبي مسعود، عن عبد اللّٰه بن إبراهيم الجعفري» كما تقدّم.

وأما المراد من عبد الله بن ابراهيم الجعفرى ففيه أيضاً اختلاف:

قال السيّد البروجردي: إنّه عبد اللّٰه بن إبراهيم الأنصاري الغفاري[٣]، المعنون في رجال النجاشي[٤]، وفهرست الشيخ[٥] ورجاله، في أصحاب أبي الحسن الرضا عليه السلام[٦].

وقال السيّد الخوئي: «باتّحاده مع عبد اللّٰه بن إبراهيم بن محمد بن عليّ ... المعنون في رجال النجاشي[٧]»[٨].

ولكن الظاهر من عبد اللّٰه بن إبراهيم، هو: «الغفاري»، إذا كان الراوي عنه

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٣ /٧٦ رقم ١٥٢٧٤.

(٢) مرآة العقول: ٢ /٢٦٥ ح ٥.

(٣) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٢٠٧.

(٤) رجال النجاشي: ٢٢٥ رقم ٥٩٠.

(٥) فهرست الشيخ: ١٠١ رقم ٤٢٤.

(٦) رجال الطوسي: ٣٨٣ رقم ٥٠.

(٧) رجال النجاشي: ٢١٦ رقم ٥٦٢.

(٨) معجم رجال الحديث: ١٠ /٨٤ رقم ٦٦٤٩.

الحسن بن عليّ بن فضّال؛ لأنّه الراوى لكتابه[١]، و«الجعفري»، إذا كان الراوي عنه بكر بن صالح؛ لكونه راوياً لكتابه[٢].

(١) رجال النجاشي: ٢٢٥ رقم ٥٩٠.
(٢) المصدر نفسه: ٢١٦ رقم ٥٦٢.

﴿ ١٣٠ ﴾

هل الصحيح: «خالد بن عمّار» أو «خالد بن عمارة»؟

المصدر: الكافي: ١/٣٩٢ ح ٣كتاب الحجّة(٤)باب أنّ الواجب على الناس...(٩٦)

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ ٱلسِّنْدِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بَشِيرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ ابْنِ فَضَّالٍ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ سَدِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام، وَهُوَ دَاخِلٌ، وَأَنَا خَارِجٌ، وَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ ٱلْبَيْتَ، فَقَالَ: «يَا سَدِيرُ! إِنَّمَا أُمِرَ ٱلنَّاسُ أَنْ يَأْتُوا هَـذِهِ ٱلْأَحْجَارَ، فَيَطُوفُوا بِهَا، ثُمَّ يَأْتُونَا فَيُعْلِمُونَا وَلَايَتَهُمْ لَنَا، وَهُوَ قَوْلُ ٱللّٰه: ﴿وَإِنِّـي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدىٰ﴾[1] ثُمَّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ إِلَى وَلَايَتِنَا، ثُمَّ قَالَ: يَا سَدِيرُ، فَأُرِيكَ الصَّادِّينَ... الخبر»[2].

أقوال العلماء:

قال السيد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «الظاهر اتّحاده [خالد بن عمّار] مع خالد بن عمارة، الواقع في مواضع، والمظنون أنّ عمّاراً مصحّف عمارة».

---

(١) سورة طه آية ٨٢.

(٢) عنه بحار الانوار: ٤٧/٣٦٤ ح ٨١.

والظاهر عن السيّد البروجردي[١]، والسيّد الخوئي[٢]، عدم الاتّحاد، حيث ذكراكلّ واحد منهما في عنوان مستقل.

التحقيق:

لم نجد دليلاً على اتّحادهما، أو صحّة أحدهما؛ لعدم ورودهما في الكتب الرجاليّة، سوى ما ذكره السيّد البروجردي في عنوان خالد بن عمّار، وأنّه من الخامسة، وفي عنوان خالد بن عمارة: كأنّه من الخامسة[٣]، ولم نجد روايةً لهما في غير الكافي، أو نقلاً عنه، حيث ورد عنوان خالد بن عمارة في موضعين من الكافي[٤]، وخالد بن عمّار في موضع واحد منه، وهو السند المبحوث عنه.

---

(١) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٤ /١٤٣.

(٢) راجع: معجم رجال الحديث: ٧ /٣٠ رقم ٤٢٠١، و٣١ رقم ٤٢٠٢.

(٣) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ٤ /١٤٣.

(٤) راجع: الكافي: ٣ /١٢٩ ح ٢، و٥ /١١٣ ح ٢.

﴿ ١٣١ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن القاسم»، أو «القاسم بن محمّد»؟

المصدر: الكافي: **١/٣٩٣ ح ٢**، كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ الأئمّة تدخل ... (٩٧).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْقَاسِمِ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي ٱلْعَلَاءِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام، قَالَ: قَالَ: «يَا حُسَيْنُ، وَضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى مَسَاوِرَ فِي ٱلْبَيْتِ مَسَاوِرُ، طَالَمَا اتَّكَتْ عَلَيْهَا ٱلْمَلَائِكَةُ، وَرُبَّمَا ٱلْتَقَطْنَا مِنْ زَغَبِهَا»[١].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد نقل هذا السند: «كأنّه مقلوب، وصوابه «القاسم بن محمّد»، وتقدّم له عن «القاسم بن محمد، عن الحسين ابن أبي العلاء[٢]»[٣].

وذكره في طبقات رجال الكافي من دون إشارة إلى القلب[٤].

---

(١) وردت هذه الرواية في بصائر الدرجات: ٩٠ ح ٢، كما في الكافي مع اختلاف يسير في المتن، وعنه بحار الأنوار: ٢٦/٣٥٢ ح ٤، وتفسير نور الثقلين: ٤/٣٤٧.
(٢) الكافي: ١/١٨٩ ح ١٦.
(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/٣٤١، وتجريد أسانيد الكافي: ٦٢٨ رقم ٥٧.
(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٢٣ و٣٤٥.

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «كذا في البصائر، لكن في «تب»[١] كأنّه مقلوب، وصوابه «القاسم بن محمّد»، أقول: قد تفحّصت الكتب الأربعة وغيرها فلم أجد، رواية محمّد بن القاسم، عن الحسين بن أبي العلاء، في غير هذا الخبر، بخلاف رواية القاسم بن محمّد عنه، فإنّها موجودة في غير موضع من الكتب الأربعة، وغيرها، وقد وصف القاسم

في بعضها بـ«الجوهري»، ويروي كتابه محمّد بن خالد البرقي، فما ذكره قدّس سرّه في محله».

وذكره الأردبيلي، والسيّد الخوئي من دون إشارة إلى القلب[٢].

التحقيق:

الظاهر صحّة السند، وعدم وقوع القلب فيه، لأنّا لم نجد دليلاً على مقلوبيّة السند، حيث إنّ محمّد بن خالد البرقي، كان راوياً لكتاب محمّد بن القاسم بن فضيل[٣]، ويروي عنه في موارد متعددة[٤].

ولورود هذه الرواية في البصائر وفيه أيضاً: «محمّد بن خالد، عن محمّد بن القاسم»[٥].

---

(١) أي ترتيب أسانيد الكافي للسيد البروجردي.

(٢) جامع الرواة: ١/٢٣٢، ومعجم رجال الحديث: ٥/٤٠٧، و١٧/٤٠٩.

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٣٦٢ رقم ٩٧٣، وفهرست الشيخ: ١٥٥ رقم ٦٨٧.

(٤) التهذيب: ٦/٣٣٩ ح ٦٦، و٧/١٨١ ح ٨، و٩/٢٩٥ ح ١٧، والمحاسن: ٢/٢٣١ ح ٣٤١.

(٥) بصائر الدرجات: ٩٠ ح ٢.
عنه البحار: ٢٦/٣٥٢ ح ٤.

مضافاً إلى عدم محذورية رواية محمّد بن القاسم بن الفضيل، عن الحسين بن أبي العلاء من حيث الطبقة؛ لأنّ محمّد بن القاسم بن فضيل[١] كان من أصحاب أبي الحسن الكاظم[٢] والرضا عليهما السلام[٣]، والحسين أبي العلاء كان من أصحاب أبي جعفر الباقر[٤] وأبي عبد الله عليهما السلام[٥]، وقد أدرك أبا الحسن الكاظم عليه السلام، بل أدرك زمان أبي الحسن الرضا عليهما السلام أيضاً، وكان من المعمّرين[٦].

نعم لم نظفر برواية «محمّد بن القاسم عن الحسين بن أبي العلاء» إلّا في هذا المورد.

وأمّا رواية «القاسم بن محمّد» وهو الجوهري، عن الحسين بن أبي العلاء فكثيرة[٧]، ولا محذور أيضاً من رواية محمّد بن خالد، عن القاسم بن محمّد، حيث إنّه كان راوياً لكتابه[٨]، ويروي عنه[٩].

ولكن هذا المقدار قد لا يكفي لوقوع القلب في السند، فالظاهر صحّة السند.

---

(١) قال النجاشي: «محمّد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي، ثقة هو وأبوه وعمّه العلاء وجدّه الفضيل، روى عن الرضا عليه السلام، وله كتاب أخبرنا محمّد بن النعمان ... عن أحمد بن محمّد بن خالد عن أبيه عنه». رجال النجاشي: ٣٦٢ ر٩٧٣.

(٢) رجال البرقي: ٥٢.

(٣) رجال الطوسيّ: ٣٩١ ر٥٥.

(٤) رجال الطوسيّ: ١١٥ رقم ١٨.

(٥) رجال النجاشي: ٥٢ ر١١٧، ورجال الطوسي ١٦٩ رقم ٥٩.

(٦) راجع: معجم رجال الحديث: ٥ / ١٨٤ رقم ٣٢٦٧.

(٧) الكافي: ١ / ١٨٩ ح ١٦، والتهذيب: ٢ / ١٣٥ ح ٢٩٣، و١٥٨ ح ٧٧، و١٧٣ ح ١٤٩، و٥ / ٦١ ح ٣، والمحاسن: ٢ / ٢٠٤ ح ٢٤٠، و... .

(٨) الفهرست للشيخ: ١٢٧ رقم ٥٦٣.

(٩) الكافي: ٣ / ٧٨ ح ٤، و١١٧ ح ٣، و٢٤٥ ح ٦، و٥ / ١٣٣ ح ٨، و٨ / ٢٦٧ ح ٣٩٢، والتهذيب: ١٠ / ١٨٧ ح ٣٤.

﴿ ١٣٢ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن الحسن»، أم «محمّد بن الحسين»؟

المصدر: الكافي: ١ / ٣٩٤ ح ٤، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الأئمّة، تدخل الملائكة..(٩٧).

السند: مُحَمَّدٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي ٱلْحَسَنِ عليه السلام، قَالَ: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا مِنْ مَلَكٍ يُهْبِطُهُ ٱللّٰه فِي أَمْرٍ مَا يُهْبِطُهُ، إِلَّا بَدَأَ بِٱلْإِمَامِ، فَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ مُخْتَلَفَ ٱلْمَلَائِكَةِ مِنْ عِنْدِ ٱللّٰه تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى صَاحِبِ هَذَا ٱلْأَمْرِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة والوافي، وفي المرآة على نسخة، وفي نسخة أخرى «محمد بن الحسين» بدل «محمد بن الحسن»، والظاهر هو الصحيح؛ لأنّ محمّد بن الحسين راوٍ لكتاب محمّد بن أسلم، ولم يثبت رواية محمّد بن الحسن، عن محمّد بن أسلم، في غير هذا المورد»[١].

وذكر الأردبيلي هذا السند، وفيه: «محمد بن الحسين»[٢] بدل «محمّد بن الحسن».

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٥ / ٧٩ رقم ١٠٢٢٧.

(٢) جامع الرواة: ٢ / ٩٨.

التحقيق:

الظاهر صحّة «محمّد بن الحسين»، بدل «محمّد بن الحسن»، كما ذهب إليه السيّد الخوئي، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: ورود هذه الرواية بعينها متناً وسنداً في بصائر الدرجات، وفيه: «محمّد بن الحسين، عن محمّد بن أسلم»[١].

الثاني: أنّ المراد من «محمّد بن أسلم» هو: محمّد بن أسلم الطبري الجبلي، كما صرّح به السيّد الخوئي[٢]؛ ولوروده بقيد الجبلي في بعض الأسانيد[٣]، ومحمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، كان راوياً لكتابه، كما في فهرست الشيخ[٤]، ورجاله[٥].

الثالث: كثرة رواية «محمّد بن الحسين [بن أبي الخطّاب] عن محمّد بن أسلم» في الجوامع الروائيّة[٦]، وانحصار رواية «محمّد بن الحسن، عن محمّد بن أسلم» بهذا المورد.

مضافاً إلى أنّه لو قلنا بصحّة محمّد بن الحسن في السند، فلابدّ أن يكون المراد منه هو الصفّار؛ بقرينة رواية محمّد بن يحيى عنه؛ فيلزم إرسال رواية الصفّار، عن

---

(١) بصائر الدرجات: ٩٥ ح ٢٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٥/٨٠ رقم ١٠٢٢٧.

(٣) الكافي: ٧/٢٦١ ح ٧، والتهذيب: ١/٤٤٣ ح ٧٥ و... .

(٤) فهرست الشيخ: ١٣٠ رقم ٥٧٦.

(٥) رجال الطوسي: ٥١٠ رقم ١٠٣.

(٦) الكافي: ١/٢١٨ ح ٥، و٤/٤٣٤ ح ٣، و٤٤٩ ح ٢، و٦/٤٤٠ ح ١٥، و٧/٢٦١ ح٧، و... .

محمّد بن أسلم؛ لبعد طبقتهما، حيث إنّ الصفّار مات في سنة تسعين ومائتين[١]، وعدّ من كبار الثامنة[٢]، ومحمد بن أسلم، كان من أصحاب أبي الحسن الكاظم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام[٣]، وعدّ من الطبقة السادسة[٤].

(١) رجال النجاشي: ٣٥٤ رقم ٩٤٨.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣١٥.
(٣) رجال البرقي: ٥١، و رجال الطوسي: ٣٨٧ رقم ١٤.
(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣١٠.

﴿ ١٣٣ ﴾

هل تكون رواية «محمّد بن الحسين»، عن «إبراهيم بن أبي البلاد»، مرسلة، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٩٥ ح ٤ كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الجنّ يأتيهم ... (٩٨).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي الْبِلَادِ، عَنْ سَدِيرٍ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: أَوْصَانِي أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام بِحَوَائِجَ لَهُ بِالْمَدِينَةِ، فَخَرَجْتُ، فَبَيْنَا أَنَا بَيْنَ فَجِّ الرَّوْحَاءِ عَلَى رَاحِلَتِي، إِذَا إِنْسَانٌ يَلْوِي ثَوْبَهُ، قَالَ: فَمِلْتُ إِلَيْهِ، وَ ظَنَنْتُ أَنَّهُ عَطْشَانُ فَنَاوَلْتُهُ الْإِدَاوَةَ، فَقَالَ لِي: لَا حَاجَةَ لِي بِهَا، وَ نَاوَلَنِي كِتَاباً طِينُهُ رَطْبٌ، قَالَ: فَلَمَّا نَظَرْتُ إِلَى الْخَاتَمِ، إِذَا خَاتَمُ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فَقُلْتُ: مَتَى عَهْدُكَ بِصَاحِبِ الْكِتَابِ؟ قَالَ: السَّاعَةَ...».

أقوال العلماء:

قال السيد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في رواية محمّد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي البلاد: «هي مرسلة»[1].

---

(١) الموسوعة الرجالية: ٤/ ٢٦.

والظاهر عن المحقّق الأردبيلي[١]، والسيّد الخوئي[٢]، والمحقّق الزنجاني[٣]، عدم الإرسال، حيث عدّوا «محمّد بن الحسين» من جملة رواة إبراهيم بن أبي البلاد.

التحقيق:

الظاهر بعد التتبّع في أسانيد الروايات، وملاحظة الطبقة، أنّ رواية محمّد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، كانت مسندة، ويدلّ على ذلك أمور:

الأوّل: روى الصفار هذه الرواية في البصائر[٤]، والطبري في دلائل الإمامة[٥]، والراوندي في الخرائج والجرائح[٦]، وفي الجميع: «محمّد بن الحسين [بن أبي الخطاب]، عن إبراهيم بن أبي البلاد».

الثاني: قرب الطبقة؛ لأنّ المراد من «محمّد بن الحسين» في السند، هو «ابن أبي الخطّاب»، وكان من أصحاب أبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي والعسكري عليهم السلام[٧]، ومات سنة اثنتين وستين ومائتين[٨].

وأمّا «إبراهيم بن أبي البلاد»، فكان من أصحاب أبي عبد اللّه

---

(١) جامع الرواة: ١/١٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٥/٤٠١.

(٣) الجامع في الرجال: ١/٢١.

(٤) بصائر الدرجات: ٩٦ ح٢، عنه بحار الأنوار: ٢٧/١٧ ح ٥، و٤٦/٢٨٣ ح ٨٦، و٦٣/١٠٢ ح ٦٦.

(٥) دلائل الإمامة: ٢٢٦ ح ١٥٢، عنه بحار الأنوار: ٦٣/١٠٢ ح ٦٦.

(٦) الخرائج و الجرائح: ٢/٨٥٣ ح ٦٨.

(٧) رجال الطوسي: ٤٠٧ ر ٢٨، و٤٢٣ ر ٢٣، و٤٣٥ ر ٨.

(٨) رجال النجاشي: ٣٣٤ ر ٨٩٧.

وأبي الحسن موسى والرضا عليهما السلام[١]، وروى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام[٢]،

---

(١) رجال الطوسي: ١٤٥ ر ٦٠، و٣٤٢ ر٥، و٣٦٨ ر١٨، ورجال البرقي: ٤٨ و٥٥.

(٢) كما هو المستفاد من بعض الأخبار:

منها: ما رواه الصفار في البصائر، عن محمد بن الحسين، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: تنظر في كتب أبيك؟ فقال [عليه السلام] نعم. فقلت: سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ودرعه، فقال: «قد كان في موضع كذا وكذا»، فاتى ذلك الموضع مسافر، ومحمّد ابن عليّ، ثم سكت. بصائر الدرجات: ١٨٠ ح ١٩.

والمراد من أبي جعفر عليه السلام في السند، هو: أبو جعفر الثاني عليه السلام، كما صرّح به العلاّمة المجلسي في البحار، حيث قال: أبو جعفر هو الجواد عليه السلام، وكان إبراهيم من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، ويظهر من الخبر أنّه لقي الجواد عليه السلام أيضاً، ومسافر مولى الرضا صلى الله عليه وآله وسلم. وروى أنّه قال: أمرني أبو الحسن عليه السلام بخراسان، فقال: «إلحق بأبي جعفر فإنّه صاحبك»[رجال الكشّي: ٥٠٦ ح ٩٧٢]. والمراد بمحمد بن علي نفسه عليه السلام، ولم يصرّح بالأخذ للتقيّة». بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢٠ ح ٤٣.

ومنها: ما رواه الكليني، عن عدّة من أصحابنا، عن سهل بن زياد، عن جعفر بن محمّد، عن إبراهيم بن أبي البلاد، قال: دخلت على أبي جعفر [ابن الرضا] عليهما السلام، فقلت: له إنّي أريد أن ألصق بطني ببطنك، فقال: ههنا يا أبا إسماعيل ...». الكافي: ٦/ ٤١٦ ح ٥.

و صرّح السيد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بأنّ المراد من أبي جعفر في السند، هو: أبو جعفر الثاني صلى الله عليه وآله وسلم. الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٤٧٣.

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «فعدم تعرّض النجاشي وغيره لروايته، عن أبي جعفر الجواد عليه السلام، إنّما هو لعدم عثورهم عليها». معجم رجال الحديث: ١/ ١٩١ ر ٧٣.

وقال المحقّق التستري أيضاً: «و منه يظهر دركه الجواد عليه السلام، وإن لم يعدّه البرقي والشيخ في أصحابه». قاموس الرجال: ١/ ١٤١ ر ٤٠.

وقال السيد الأبطحي، بعد ذكر هذا السند: «وفي ذلك نظر:

أولاً: بجعفر بن محمّد، فلم يوثّق على كلام في العدة عن سهل.

وثانياً: باحتمال تصحيف في الحديث، وإن لم أقف على تنبيهه في كلام الأصحاب، وذلك: لأنّه روى قبله [الكافي: ٦/ ٤١٦ ح ٤] في الصحيح، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن ←

وعمّر دهراً[١].

الثالث: رواية محمّد بن الحسين، عن ابن أبي البلاد في المواضع المتعدّدة[٢]. ووقوعه في طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي البلاد»[٣].

← أبي البلاد، عن أبيه، عن غير واحد حضر معه، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام... .
والظاهر، والله العالم: اتّحاد الواقعة، كما تقف عليه بالتأمّل، وحينئذ، فالمراد بأبي جعفر عليه السلام، في الثاني [الكافي: ٦/ ٤١٦ ح ٤] هو: الباقر عليه السلام، كما هو واضح، وفيه: سقوط لفظ «و» بعد «أبيه»، فإنّ أبا البلاد، لا يروي قصّته عمّن حضر معه في مجلسه، ولو كان كذلك؛ لقال: «قالوا: وحكاها عنهم» وهو كما ترى، وحينئذ فرواه إبراهيم تارةً عن أبيه، وأخرى عمّن حضر معه...».
وبعد اتّحاد الحديثين متناً مع اختلاف يسير: يظهر زيادة «ابن الرضا» في النسخ والكتب، وقد تقدّم في أبي البلاد، عن البرقي [رجال البرقي: ١٤] وغيره، تكنيته بأبي إسماعيل أيضاً. على أنّ الظاهر، كما يساعده الاعتبار أيضاً، من موثّقة حنّان ، في صدر الباب [الكافي: ٦/ ٤١٥ ح ١] أنّ الذي كان يشرب النبيذ الحلال، هو أبو جعفر الباقر عليه السلام، فلاحظ».
تهذيب المقال: ١/ ٣٢٣ رقم ٣١».

(١) رجال النجاشي: ٢٢ ر ٣٢.

(٢) بصائر الدرجات: ٢٧٤ ح ٣، وعنه الجرائح: ٢/ ٨١٧ ح ٢٧، وعنه بحار الأنوار: ٦/ ٢٤٨ ح ٨٤، و٢٧/ ٣٠٣ ح ٣، وبصائر الدرجات: ٢٦ ح ١، وعنه بحار الأنوار: ٢/ ١٩٥ ح ٤٠، وبصائر الدرجات: ٦٧ ح ٥، وعنه بحار الأنوار: ٢/ ١٩٥ ح ٤٠، و٢٦/ ٣٤٠ ح ٨، وح٧، وفيه: «عبد الرحمن بن محمد، عن إبراهيم»، وبصائر الدرجات: ١٠٠ ح ١١، وعنه بحار الأنوار: ٢٧/ ٢١ ح ١١، و٦٣/ ١٠٢ ح ٦٥، وبصائر الدرجات: ١٨٠ ح ١٩، وعنه بحار الأنوار: ٢٦/ ٢٢٠ ح ٤٣، وبصائر الدرجات: ص ٢٤٥ ح٦، رجال الكشّي: ٣٤٢ ر٦٣٤، وقرب الإسناد: ص ٣٠٥ ح ١١٩٥ (ط ـ الحديثه)، في باب ما جاء في الشهادات، وعنه بحار الأنوار: ٧٩/ ٢٤٢ ح ١٠، و١٠٣/ ٤٢ ح ٢، وعنه أيضاً وسائل الشيعة : ١٧/ ١٢٣ ح ٢٢١٥٢، وقرب الإسناد: ص ٣٠٩ ح ١٢٠٧، في باب ما جاء في الشهادات، وعنه بحار الأنوار: ٨٧/ ١٩٨ ح ٥، وعنه وسائل الشيعة : ٦/ ٤٩٤ ح ٨٥٢٣.

(٣) الفقيه: ٤/ ٤٦٩ (المشيخة).

﴿ ١٣٤ ﴾

هل رواية «عبد اللّٰه بن حمّاد» عن «صباح المزني» مرسلة، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٩٨ ح ٢، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ مستقى العلم...(١٠٠).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّٰه، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ اللّٰه ابْنِ حَمَّادٍ، عَنْ صَبَّاحٍ الْمُزَنِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: لَقِيَ رَجُلُ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام بِالثَّعْلَبِيَّةِ، وَ هُوَ يُرِيدُ كَرْبَلَاءَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الْحُسَيْنُ عليه السلام: مِنْ أَيِّ الْبِلَادِ أَنْتَ؟

قَالَ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَالَ: «أَمَا وَ اللّٰه يَا أَخَا أَهْلِ الْكُوفَةِ! لَوْ لَقِيتُكَ بِالْمَدِينَةِ؛ لَأَرَيْتُكَ أَثَرَ جَبْرَئِيلَ عليه السلام مِنْ دَارِنَا، وَ نُزُولِهِ بِالْوَحْيِ عَلَى جَدِّي، يَا أَخَا أَهْلِ الْكُوفَةِ! أَفَمُسْتَقَى النَّاسِ الْعِلْمَ مِنْ عِنْدِنَا، فَعَلِمُوا وَ جَهِلْنَا؟ هَذَا مَا لَا يَكُونُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد احتمال إرسال رواية عبد اللّٰه بن حمّاد الأنصاري، عن سدير الصيرفي: «بل، وكذا روايته عن صباح المزني»[1].

---

(١) الموسوعة الرجالية: ١/ ٢٧٣.

التحقيق:

الظاهر عدم محذوريّة رواية «عبد اللّه بن حمّاد عن سدير الصيرفى » ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: قرب طبقتهما فـ«عبد اللّه بن حمّاد» عدّه كلّ من البرقي و الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام، فيما عدّا «عبد اللّه بن حمّاد الأنصاري» من أصحاب الكاظم عليه السلام(١)، وكان حيّاً في سنة تسع وعشرين ومائتين(٢).

وقد صرّح السيّد التفرشي، وأبو علي الحائري، والمحقّق التستري، والسيّد الخوئي(٣) باتّحاد عبد اللّه بن حمّاد المطلق، مع عبداللّه بن حمّاد الأنصاري ويؤيّده اتّحاد الراوي والمرويّ عنه، في أكثر الموارد(٤).

وأمّا صباح المزني: وهو صباح بن يحيى أبو محمّد المزني، فقد عدّه البرقي والشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام(٥).

---

(١) رجال البرقي: ٢٢ و٥٠. رجال الطوسي: ٢٦٥ رقم ٦٩٤، وص ٣٥٥ رقم ٢٣.

(٢) قال النعماني في كتاب الغيبة: «حدّثنا أحمد بن نصر بن هوذة الباهلي، قال: حدّثنا إبراهيم ابن إسحاق النهاوندي بنهاوند سنة ثلاث وسبعين ومائتين، قال: حدّثنا عبد اللّه بن حمّاد الأنصارى سنة تسع وعشرين ومائتين، قال: حدّثنا يحيى بن عبد اللّه، قال: قال لي أبو عبد اللّه عليه السلام...». راجع كتاب الغيبة للنعماني: ١٢٧، ٢٠٣، ٢٦٦، ٢٨٩، ٣٠٢ و٣٣١.

(٣) نقد الرجال :ج ٣ ص ١٠٠ /٣٠٥٨ رقم ٩٨، منتهى المقال: ٤ /١٧٨ ر ١٧٠٩، وقاموس الرجال : ٦ /٣٢٤ رقم ٤٢٧٩، ومعجم رجال الحديث :١٠ /١٧٥ رقم ٦٨٢٤.
وقد تقدّم في ذيل رواية الكافي: ١ /٢١٣ ح ٢ تفصيله، فراجع.

(٤) راجع معجم رجال الحديث:١٠ /١٧٤ رقم ٦٨٢٣ و١٧٦ رقم ٦٨٢٤ و انظر: ذيل سند الكافى: ١ /٢١٣ ح ٢.

(٥) رجال البرقي:٣٧، رجال الطوسي: ٢١٩ ر١٩.

وقال النجاشي: روى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام[١]، وذكره الذهبي في جملة من مات سنة ١٥٠ إلى ١٦٠[٢]، فعلى هذا لا مانع من رواية ابن حمّاد، عنه.

الثاني: رواها الصفّار بعينها في البصائر[٣]، وفيه كما في الكافي.

الثالث: رواية عبد الله بن حمّاد، عن صباح المزني في موارد أخر أيضاً[٤].

وتؤيّده رواية عبد الله بن حمّاد، عمّن كان في طبقة صباح المزني مثل بريد بن معاوية[٥]، الذي مات سنة ١٥٠[٦]، وأبي بصير[٧]، الذي مات سنة ١٥٠[٨]، وأبي الجارود زياد بن المنذر[٩]، الذي مات سنة ١٥٠[١٠] أو ١٥٣، المفضّل بن عمر[١١]، الذي مات في حياة الكاظم عليه السلام[١٢].

---

(١) رجال النجاشي: ٢٠١ ر ٥٣٧.

(٢) تاريخ الإسلام: ٩/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨.

(٣) بصائر الدرجات: ١١ ح ١.

(٤) الكافي: ٣/ ٤٢ ح ٥، والتهذيب: ٣/ ٩ ح ٣٠، وعلل الشرائع: ج ١، ص ٢٨٥، ح ٢، والاختصاص: ٢٨٣، وتأويل الآيات: ٥٦٨، بصائر الدرجات: ١١، ح ١، و٢١، ح ٥، و١٣٥، ح ٣، و٣٠٥، ح ١١، غيبة النعماني: ٢٠٩، ح ١٧ و٣١٨ ح ٥.

(٥) الكافي: ١/ ٢١٣ ح ٢، بصائر الدرجات: ٢٠٤ ح ٨.

(٦) رجال النجاشي: ١١٢ رقم ٢٨٧.

(٧) راجع: الكافي: ٥/ ١٣٩ ح ١٠، والتهذيب: ٣/ ١٢٤ ح ٤٠، و٦/ ٣٩٢ ح ١٥، وثواب الأعمال: ص ٢٨، وبصائر الدرجات: ٢١٧ ح ٢، وغيبة النعماني: ٢٧٩ ح ٦٤، و٢٨٢ ح ٦٨، والإقبال ص ٥٥٢ (ط ـ الحديثه): ٢٥٣.

(٨) رجال الطوسي: ٣٣٣ رقم ٩.

(٩) راجع: بصائر الدرجات: ١٣٢ ح ٢، وغيبة النعماني: ١٥٤ ح ١٢، و٢٣٨ ح ٢٨ و٣١٥ ح ٨.

(١٠) الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ٣١، وتقريب التهذيب: ٢/ ٢٧٠ رقم ١٣٥.

(١١) راجع: الكافي: ٤/ ١٠٣ ح ٩، و٧/ ٢٤٢ ح ١٢، والتهذيب: ٤/ ٢١٥ ح ٢، وبصائر الدرجات: ٩٣ ح ١٣ و٩٤ ح ٢٠.

(١٢) رجال الكشي: ٣٢٩ ر ٥٩٧.

﴿ ١٣٥ ﴾

هل تصحّ رواية «الحكم بن عتيبة»، عن «الحسين بن عليّ عليهما السلام» أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٣٩٨ ح ٢ كتاب الحجّة (٤)، باب أنّ مستق العلم... (١٠٠).

السند: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْحَاقَ ٱلْأَحْمَرِ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه ابْنِ حَمَّادٍ، عَنْ صَبَّاحٍ ٱلْمُزَنِيِّ، عَنِ ٱلْحَارِثِ بْنِ حَصِيرَةَ، عَنِ ٱلْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: لَقِيَ رَجُلٌ ٱلْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عليهما السلام بِٱلثَّعْلَبِيَّةِ، وَ هُوَ يُرِيدُ كَرْبَلَاءَ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ ٱلْحُسَيْنُ عليه السلام: مِنْ أَيِّ ٱلْبِلَادِ أَنْتَ؟

قَالَ: مِنْ أَهْلِ ٱلْكُوفَةِ، قَالَ: «أَمَا وَٱللّٰه يَا أَخَا أَهْلِ ٱلْكُوفَةِ! لَوْ لَقِيتُكَ بِٱلْمَدِينَةِ؛ لَأَرَيْتُكَ أَثَرَ جَبْرَئِيلَ عليه السلام مِنْ دَارِنَا، وَ نُزُولِهِ بِٱلْوَحْيِ عَلَى جَدِّي، يَا أَخَا أَهْلِ ٱلْكُوفَةِ! أَفَمُسْتَقَى ٱلنَّاسِ ٱلْعِلْمَ مِنْ عِنْدِنَا، فَعَلِمُوا وَجَهِلْنَا؟ هَذَا مَا لَا يَكُونُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية الحكم بن عتيبة، عن أبي عبد اللّٰه الحسين بن علي عليهما السلام، كانت على وجه الإرسال، فإنّه مات سنة خمس عشرة ومائة، عن خمس وستّين، فكان في سنة شهادته عليه السلام ابن عشر سنين، مع أنّه يحكي ما قاله عليه السلام في طريقه إلى الكوفة، ومعلوم أنّه لم يكن

معه عليه السلام في مسيره إليها، ويحتمل أن يكون السند مقلوباً، فيكون صباح المزني رواه عن الحكم بن عتيبة، عن الحارث بن حصيرة»[١].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «رواية الحكم بن عتيبة، عن الحسين عليه السلام، مرسلة»[٢].

والظاهر من المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي عدم الإرسال، حيث تعرّضا لهذا السند، من دون إشارة إلى الإرسال[٣].

التحقيق:

قبل الشروع في بحث الإرسال، أو القلب في السند، لابدّ من أن نبحث في: ما هو المراد من «الحكم بن عتيبة»؟

فنقول: لو كان المراد من «الحكم بن عتيبة» هو: الحكم بن عتيبة الكندي، مولاهم، أبو محمّد، الذي كان من فقهاء العامّة، والمعروف في رجالهم، كما صرّح به المحقّق الأردبيلي، والسيّد الخوئي[٤]؛ فروايته، عن أبي عبد اللّه الحسين عليه السلام، مرسلة، كما عرفت عن السيّد البروجردي؛ لأنّ الحكم ولد سنة خمسين، ومات سنة خمس عشرة ومائة[٥]، فكان في سنة شهادة مولانا الحسين عليه السلام ابن عشر سنين، فلايمكنه تحمّل الحديث عنه عليه السلام.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/٢٧٣، ومثله في تجريد أسانيد الكافي: ١/٣٢٢.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٣٣.

(٣) جامع الرواة: ١/١٧٢، و٢٦٦، ومعجم رجال الحديث: ٤/١٩٣ رقم ٢٤٦٦.

(٤) جامع الرواة: ١/٢٦٦، ومعجم رجال الحديث: ٦/١٧٤ رقم ٣٨٦٥.

(٥) تهذيب الكمال: ٧/١٢٠ رقم ١٤٣٨. وقيل: ولد نحو سنة ستّ وأربعين. سير أعلام النبلاء: ٥/٢٠٨ رقم ٨٣.

وإن كان المراد منه هو: «الحكم بن عتيبة بن النهّاس العجلي»، الذي قال ابن حجر في ترجمة الحكم بن عتيبة الكندي المعروف: «وليس هو الحكم بن عتيبة بن النهّاس»[١]، وقال أيضاً في ترجمة ابن النهّاس: «والحقّ أنّهما اثنان»[٢].

وقال أبو حاتم في ترجمة ابن النهّاس: إنّه مجهول»[٣].

قال محقّق كتاب الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، بعد نقل كلام أبي حاتم في مجهوليّة الرجل: «لأنّه ليس يروي الحديث، وإن كان قاضياً بالكوفة»[٤].

ولعلّه الذي يروي عن الإمام علي عليه السلام، ويروي عنه الحارث بن حصيرة في المحاسن[٥]، ويؤيّده أنّ الحارث يروي، عن علي عليه السلام بواسطة واحدة كثيراً في الكتب الروائيّة[٦].

والذي يقوّي ذلك أنّ الحارث بن حضيرة، يروي عن الحكم بن عتيبة في الكتب الروائيّة، على ما تتبّعنا في موردين:

أحدهما: في الرواية المبحوث عنها.

وثانيهما: في المحاسن كما تقدّم.

---

(١) تهذيب التهذيب: ٢ / ٣٧٢ رقم ٧٥٦، (ط. دار الفكر).

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٣٧٤ رقم ٧٥٧.

(٣) الجرح والتعديل: ٣ / ١٢٥ رقم ٥٦٩.

(٤) الضعفاء والمتروكين: ١ / ٢٢٨ رقم ٩٦٢.

وفي هامش التاريخ الكبير ولسان الميزان بحث مفصّل حول قضية الاتحاد وعدمه، فراجع، التاريخ الكبير: ٢ / ٣٣٣ ـ ٣٣٥ رقم ٢٦٥٤، ولسان الميزان: ٢ / ٦٢٦ ـ ٦٣٥ رقم ٢٩١٦.

(٥) المحاسن: ١ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ح ٩٢٦، وفيه: «... عبد الله بن حمّاد الأنصاري، عن الصباح بن يحيى المزني، عن الحارث بن حصيرة، عن الحكم بن عيينة، قال: لمّا قتل أمير المؤمنين عليه السلام الخوارج الخ».

(٦) راجع: الكافي: ٣ / ٤٢ ح ٥، و٧ / ٢٦٤ ح ٢٢، ومستدرك الوسائل: ٣ / ٣٩٥، و١١ / ١٠٥.

وكلاهما كانا في قضيّة تاريخية، وهذا يناسب قول أبي حاتم: «من أنّه ليس يروي الحديث، وإنّما كان قاضياً بالكوفة».

وأمّا طبقته، فلم نظفر على تاريخ ولادته، ولا وفاته؛ لكونه مجهولاً، كما تقدّم عن أبي حاتم.

ولكنّه لامانع من رواية الحارث عنه؛ لروايته، عن ابن أشوع [سعيد بن عمرو بن أشوع] الذي كان معاصراً له، وكان قاضياً قبله، فعزله عبد اللّه بن خالد، وولّى الحكم بن عتيبة العجلي مكانه(١).

وأمّا ما ذهب إليه السيّد البروجردي، من احتمال القلب في السند، فلادليل يساعده؛ حيث إنّ الحارث بن حصيرة، كان من مشايخ صباح المزني(٢)، ويروي الصباح عنه كثيراً(٣)، ولم نجد في مورد واحد روايته عن الحكم، كما أنّه لم نجد رواية الحكم عن الحارث أيضاً.

---

(١) في هامش لسان الميزان عن الحسن بن عثمان أنّه قال: «وحدّثني بعض أهل العلم أنّ خالد القسري [هو خالد بن عبد اللّه القسري، ومات سنة ١٢٠. تهذيب الكمال: ١١٠/٨]، عزل «ابن أشوع [سعيد بن عمرو بن أشوع]، وولّى «الحكم بن عتيبة العجلي»، ثمّ عزله، وأعيد «ابن أشوع»، فمات قاضياً قبل عزل خالد بسنة». لسان الميزان: ٦٢٨/٢، ذيل عنوان الحكم بن عيينة بن نهّاس.

(٢) راجع: تهذيب الكمال: ٢٢٥/٥ رقم ١٠١٥.

(٣) راجع: الكافي: ٤٢/٣ ح ٥، ومستدرك الوسائل: ٢٤٠/١٦ ح ٣، وبحار الأنوار: ١٩٢/٢ ح ٣٥، و٣٩١/١٤ ح ١٠، و١٣٨/١٧ ح ٢٢، و٩٨/١٨ ح ٣، و٢٩/٢٦ ح ٣٧، و٢٨٢/٢٦ ح ٣٤، و١٣٧/٤٠ ح ٣١.

﴿ ١٣٦ ﴾

الصحيح: محمّد، عن أحمد بدل محمّد بن أحمد، وحمران بدل عمران. وهل رواية «يحيى الحلبي»، عن «حمران بن أعين» مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١/ ٣٩٨ ح ٤ كتاب الحجّة (٤) باب في الأئمّة عليهم السلام إذا ظهر... (٩٩).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ٱلنَّضْرِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى ٱلْحَلَبِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ جُعَيْدٍ ٱلْهَمْدَانِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ عليه السلام، قَالَ: «سَأَلْتُهُ بِأَيِّ حُكْمٍ تَحْكُمُونَ؟ قَالَ: حُكْمِ آلِ دَاوُدَ، فَإِنْ أَعْيَانَا شَيْءٌ، تَلَقَّانَا بِهِ رُوحُ ٱلْقُدُسِ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد نقل السند المذكور: «كذا في الطبعة القديمة، والمرآة أيضاً، ولكن عن بعض النسخ، محمّد، عن أحمد، بدل محمّد بن أحمد، والظاهر أنّه الصحيح، فإنّه لم يثبت رواية محمّد بن أحمد، عن محمّد بن خالد»[1].

ذكره المحقّق التستري ذيل ترجمة جعيد ثمّ قال: «هو الخبر الذي نقله الجامع [جامع الرواة] وراوية «حمران» لا «عمران»[2].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٤/ ٣٠٨ رقم ١٠٠٤٦.

(٢) قاموس الرجال: ٢/ ٧٠٤ رقم ١٥٦٥.

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند ذيل عنوان محمّد بن أحمد هذا: «في بعض النسخ محمّد عن أحمد، وهو الصواب».

التحقيق:

في السند أمور ينبغي البحث فيها:

الأمر الأوّل: الظاهر أنّ «محمّد بن أحمد» الواقع في صدر السند، كان مصحّف «محمّد، عن أحمد» والمراد من «محمّد»، هو «محمّد بن يحيى العطّار»، والمراد من «أحمد»، هو: «أحمد بن محمّد بن عيسى، أو أحمد بن محمّد بن خالد»، ويدلّ عليه أمور:

منها: إنّ الصفّار رواها في البصائر: «عن أحمد بن محمّد، عن أبي عبد اللّه البرقي، والحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد...»[١].

ومنها: كثرة رواية محمّد بن يحيى العطّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى[٢]، وأحمد بن محمّد بن خالد[٣].

ومنها: عدم إمكان رواية الكليني، عن محمّد بن خالد بواسطة واحدة من حيث الطبقة؛ لأنّ الكليني مات سنة ٣٢٩[٤]، ومحمّد بن خالد كان من أصحاب أبي الحسن موسى والرضا وأبي جعفر الثاني عليهم السلام[٥]، ويؤيّده أنّ جلّ رواياته

---

(١) بصائر الدرجات: ٤٥١ ح ٢

(٢) الكافي: ١/٣٢ ح ٢، و١٨٩ ح ١٦، و٢٨٨ ح ١، و٣٧٩ ح ٣، و٢/١٧٧ ح ٩، و٢١٧ ح ٤، و٤٨٠ ح ٣، و٥٣٦ ح ٦، و٥٣٩ ح ١٥، و٥٥٠ ح ١، و٦١٠ ح ٢، و...

(٣) المصدر نفسه: ٢/٥٠٩ ح ١، و٥٦٢ ح ٢٠، و٣/٩ ح ٢، و٥٤ ح ٥، و٦/٥١ ح ١، و٤٢٨ ح ١، و...

(٤) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦.

(٥) رجال البرقي: ٥٠، و٥٤، و٥٥، ورجال الطوسي: ٣٨٦ رقم ٤، و٤٠٤ ح ١.

عنه، كانت بواسطتين[١].

مضافاً إلى أنّ السيّد البروجردي، ذكر هذا السند في ترتيب أسانيد الكافي، وفيه: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمد بن خالد»[٢].

ولو قلنا بصحّة السند فالمراد من محمّد بن أحمد هو محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت القميّ، بقرينة رواية الكليني عنه لأنّه كان من مشايخه، وروى عنه[٣]، كما صرّح به السيّد البروجردي والسيّد الخوئي والمحقّق التستري[٤]، وغيرهم وعلى هذا فروايته عن محمّد بن خالد البرقي كانت مرسلة لبعد طبقتهما حيث إنّ محمّد بن أحمد القمي كان من الطبقة الثامنة[٥] ومحمد بن خالد البرقي كان من كبار السادسة[٦].

ويؤيّده روايته عنه مع الواسطة[٧].

الأمر الثاني: أنّ المحقّق الأردبيلي[٨]، عنون «عمران بن أعين»، وأورد في ذيله هذا السند، ثمّ حكى وقوع هذا العنوان في موضع آخر من الكافي، كتاب الروضة[٩].

---

(١) الكافي: ١ / ٣٧ ح ١، و١٣٣ ح ٣، و١٧٥ ح ٢، و١٨٩ ح ١٦، و...

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٣٤١.

(٣) الكافي: ٨ / ٣٣٤ ح ٥٢٣.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ١٢٠ ـ ١٢١، ومعجم رجال الحديث: ١٥ / ٥٨ رقم ١٠١٧٤، قاموس الرجال: ٩ / ٧٥ رقم ٦٣٩٣.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٣٠٩.

(٦) المصدر نفسه: ٤ / ٣٢٣.

(٧) الخصال: ٣ ح ٤، و٢٤٣ ح ٩٨، وفيهما: محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه.

(٨) جامع الرواة: ١ / ٦٤١

(٩) الكافي: ٨ / ٣١٤ ح ٤٩٠.

وكذا السيّد الخوئي، إلّا أنّه قال، بعد نقل ما في جامع الرواة من وقوع العنوان في روضة الكافي: «ولكنّه سهو فإنّ الموجود في الروضة حمران»[١]. ولم يشر إلى وقوع التصحيف في السند المبحوث عنه، وهو ظاهر في صحّة العنوان.

وعنونه المحقّق التستري أيضاً، ونقل في ذيله رواية روضة الكافي، ثمّ قال: «الأصل في عنوانه الجامع، وكان على الشيخ عنوانه في الرجال، وعدّه في أصحاب الباقر عليه السلام، لعموم موضوعه»[٢].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند ذيل عنوان عمران ابن أعين: «لم أجد عمران بن أعين في غير هذا الموضع، وإن حكاه في جامع الرواة من كتاب الروضة أيضاً، لكنّ الموجود في المطبوعة منه ص ٣١٤ «بشير النبال عن حمران بن أعين» ويوافقها نسخة خطية صحيحة، وكيف كان عمران هنا مصحّف حمران فقد رواه في البصائر الجزء ٩ ب ١٥ ح ٢ عن أحمد بن محمّد، عن أبي عبد الله البرقي والحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن يحيى الحلبي، عن بشير الدهّان عن حمران اعين، ورواه بالرقم ٧ من الباب المذكور عن إبراهيم بن هاشم، عن محمّد بن خالد البرقي، عن ابن سنان، أو غيره، عن بشير، عن حمران، عن جعيد الهمداني عن الحسين عليه السلام، فمنه يعلم وقوع السقط في الكتاب وصوابه يحيى الحلبي عن بشير الدهان، عن حمران بن اعين، ثمّ إنّ الصواب جعيد الهمداني عن عليّ بن الحسين عليهما السلام كما في الكتاب والموضع الأوّل من البصائر، لا الحسين عليه السلام، كما وقع في الموضع الثاني منهما، لكن في مختصر البصائر عنّه قتل مع الحسين عليه السلام بكربلا، وروى هذا الخبر عنه عليه السلام، وليراجع

(١) معجم رجال الحديث: ١٣ /١٣٩ رقم ٩٠٣١، و٤ /١٤١ رقم ٢٣٤٢.
(٢) قاموس الرجال: ٨ /٢٣٨ رقم ٥٦٧٠.

البرقي، وسائر الأسانيد».

نقول: الظاهر وقوع التصحيف في السند، والصحيح «حمران» بدل «عمران»؛ لأنّ الصفّار رواها في البصائر بإسناده: «عن حمران بن أعين»[١]، كما تقدّم في كلام السيّد الشبيري الزنجاني، مضافاً إلى أنّه لم نجد هذا العنوان، لا في الكتب الرجاليّة، ولا الروائيّة، فعلى هذا، فالعنوان ساقط.

الأمر الثالث: الظاهر وقوع السقط بين يحيى الحلبي وحمران بن أعين؛ حيث إنّ الصفّار رواها في البصائر بإسناده: «عن يحيى الحلبي، عن بشير الدهّان، عن حمران بن أعين»[٢]، كما سبق في عبارة السيّد الشبيري الزنجاني، ويؤيّده أنّ جميع ما رواه يحيى الحلبي، عن حمران، كان مع الواسطة[٣]، إلّا في هذا الموضع.

بل يمكن أن يقال: إنّ رواية «يحيى الحلبي»، عن «حمران» من دون واسطة، محلّ ريب وإشكال من حيث الطبقة أيضاً؛ لأنّ «حمران» مات في حياة الصادق عليه السلام[٤]، ويحيى الحلبي، وإن عدّ من أصحاب الصادق عليه السلام، ولكنّه لم نظفر بروايته عمّن مات في حياته عليه السلام، فكونهما من أصحاب الصادق عليه السلام، لا يلازم لقاء أحدهما مع الآخر؛ لأنّ بين أوّل إمامة الصادق عليه السلام وآخر إمامته عليه السلام، اثنتين وثلاثين سنة، فقد أدرك حمران أوّل إمامته، ويحيى الحلبي آخر إمامته.

---

(١) بصائر الدرجات: ٤٥١ ح ٢.

(٢) المصدر نفسه: ٤٥١ ح ٢.

(٣) الكافي: ١/٢٠٦ ح ٣، و٢/٢١١ ح ٣، بصائر الدرجات: ٢٠٥ ح ٦، و٢٠٦ ح ٩، وفيه: يحيى الحلبي، عن أيّوب بن حرّ، عن حمران بن عليّ، الظاهر أنّ علي مصحّف أعين واللّه العالم، والمحاسن: ١/٣٦٣ ح ١٨٥ (ط. المجمع العالمي لأهل البيت).

(٤) رجال الكشّي: ١٦١ رقم ٢٧٠.

﴿ ١٣٧ ﴾

هل تصحّ رواية «عمّار بن مروان»، عن «جابر»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٠١ ح ١ ، باب فيما جاء أنّ حديثهم صعب، (١٠٢).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عليه السلام: «قَالَ رَسُولُ ٱللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم: إِنَّ حَدِيثَ آلِ مُحَمَّدٍ صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ، لَا يُؤْمِنُ بِهِ إِلَّا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، أَوْ عَبْدٌ امْتَحَنَ ٱللّٰه قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، فَمَا وَرَدَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَدِيثِ آلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم، فَلَانَتْ لَهُ قُلُوبُكُمْ، وَ عَرَفْتُمُوهُ، فَاقْبَلُوهُ، وَمَا اشْمَأَزَّتْ مِنْهُ قُلُوبُكُمْ، وَأَنْكَرْتُمُوهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللّٰه، وَإِلَى ٱلرَّسُولِ، وَإِلَى ٱلْعَالِمِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّمَا ٱلْهَالِكُ أَنْ يُحَدِّثَ أَحَدُكُمْ بِشَيْءٍ مِنْهُ لَايَحْتَمِلُهُ فَيَقُولَ: وَٱللّٰه مَا كَانَ هَذَا، وَٱللّٰه مَا كَانَ هَذَا، وَٱلْإِنْكَارُ هُوَ ٱلْكُفْرُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند، ذيل هذا السند: «فيه سقط، والصواب عمّار بن مروان، عن المنخل، عن جابر، كما في البصائر: ٢٠».

والظاهر عن الأردبيلي[١]، والسيّد البروجردي[٢]، والسيّد الخوئي[٣]، صحّة هذا السند، حيث ذكروه من دون إشارة إلى الإرسال والسقط.

التحقيق:

الظاهر عدم محذوريّة رواية عمّار بن مروان، عن جابر بن يزيد الجعفي من حيث الطبقة؛ لأنّ جابر بن يزيد كان من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام[٤]، ومات في سنة ثمان وعشرين ومائة[٥]، أو اثنتين وثلاثين ومائة[٦].

وقد عدّه السيّد البروجردي من الطبقة الرابعة[٧].

وأمّا عمّار بن مروان، فقد ذكره النجاشي[٨]، والشيخ من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[٩]، وروى عن أبي الحسن موسى عليه السلام[١٠] أيضاً، وعدّه السيّد

---

(١) جامع الرواة: ١ / ١٤٥.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٣٩٨، و٤ / ٨٤ و٢٧٠، وتجريد أسانيد الكافي: ٤٠٧ رقم ٧.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٢ / ٢٥٦ رقم ٨٦٤.

(٤) رجال الطوسي: ١١١ رقم ٦، و١٦٣ رقم ٣٠.
رجال النجاشي: ١٢٨ رقم ٣٣٢.

(٥) رجال الطوسي: ١١١ رقم ٦، ورجال النجاشي: ١٢٨ رقم ٣٣٢.

(٦) رجال الطوسي: ١١١ رقم ٦، نقلاً عن يحيى بن معين، وتهذيب التهذيب: ٢ / ٤٢ رقم ٧٥.

(٧) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٨٥، و٥ / ٢٠٣، و٦ / ٢٦، و٢١٠، و٤٠٣، و٧ / ١٧٣.

(٨) رجال النجاشي: ٢٩١ رقم ٧٨٠.

(٩) رجال الطوسي: ٢٥١ رقم ٤٤٥.

(١٠) الكافي: ٢ / ١٠٩ ح ٣، ومجمع الرجال: ٤ / ٢٤٣، وفيه: عن ابن الغضائري «روى عن أبي الحسن وأبي عبد الله عليهما السلام».

البروجردي من الطبقة الخامسة[١]، إلّا أنّه قال في موضع آخر: كأنّه من الرابعة، أو كبار الخامسة[٢].

ويؤيّده وقوع روايته عن جابر، بلاواسطة في مواضع متعدّدة[٣].

ولكن لا ريب في سقوط الواسطة بين عمّار وجابر، في السند المبحوث عنه؛ لورود هذه الرواية بعينها متناً وسنداً في البصائر، وفيه: «عمّار بن مروان، عن المنخل، عن جابر»[٤].

كما لا يبعد أن يقال: بسقوط الواسطة في جميع ما رواه «عمّار عن جابر» بلاواسطة أيضاً؛ لأنّ عمّار بن مروان، يروي كتاب جابر بن يزيد بواسطة المنخل، كما في طريق أبي غالب الزراري[٥]، والشيخ[٦]، والنجاشي[٧].

ولكثرة روايته عن جابر بواسطة المنخل[٨]، في الجوامع الروائيّة.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٧/٧٣٤، و٦/٢٧٢، و٥٣٨.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٧٠.

(٣) الكافي: ١/٤٣٨ ح ٢، و٤/٥٤٩ ح ٢، مثله في [علل الشرائع: ٢/١٦٩ ح ٢]، باب العلّة التي من أجلها وجبت زيارة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.
بصائر الدرجات: ٢٨ ح ١، و١١٠ ح ٦، و١١٧ ح ١٣.

(٤) بصائر الدرجات: ٢٠ ح ١.

(٥) رسالة أبي غالب الزراري: ١٦٧ رقم ٣٧.

(٦) الفهرست: ٤٥ رقم ١٤٧.

(٧) رجال النجاشي: ١٢٩ رقم ٣٣٢.

(٨) الكافي: ١/٢٢٨ ح ٢، و٢٧٢ ح ٢، و٤١٧ ح ٢٧، و٤١٨ ح ٣١، والتهذيب: ٢/١٠٩ ح ١٧٩، وبصائر الدرجات: ١٠٤ ح ٥، و١٤٤ ح ١٢، و١٨٧ ح ٥١، و١٩٣ ح ١، و٢٦٨ ح ١٥، و٢٩٤ ح٨، و٣٩٩ ح٨، و٤٤٧ ح٤، و٥٠٠ ح١٦، والإختصاص: ٢٧٨ و٣١٧ و٣٣٢، ومعاني الأخبار: ١٦٧، وغيبة النعماني: ٢٠٠ ح ١٧، وتفسير القمّي: ٢/١١١، وغيبة الطوسي: ١٨٧ ح ١٤٧، وطبّ الأئمّة عليهم السلام: ٢٣.

﴿ ١٣٨ ﴾

هل الصحيح: «منصور بن العبّاس، عن صفوان»، أو «منصور بن العبّاس وصفوان»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٠٢ ح ٥، كتاب الحجّة (٤)، باب فيما جاء أنّ ... (١٠٢).

السند: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ ٱلْعَبَّاسِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ مُسْكَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱلْخَالِقِ، وَأَبِي بَصِيرٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّ عِنْدَنَا وَٱللّٰه سِرّاً مِنْ سِرِّ ٱللّٰه وَعِلْماً مِنْ عِلْمِ ٱللّٰه، وَٱللّٰه مَا يَحْتَمِلُهُ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ، وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَلَا مُؤْمِنٌ امْتَحَنَ ٱللّٰه قَلْبَهُ لِلْإِيمَانِ، وَٱللّٰه مَا كَلَّفَ ٱللّٰه ذَلِكَ أَحَداً غَيْرَنَا، وَلَا اسْتَعْبَدَ بِذَلِكَ أَحَداً غَيْرَنَا وَ...».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «المعهود رواية محمّد ابن الحسين [محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب]، عن صفوان بن يحيى، بلا واسطة، ولم أجد رواية محمّد بن الحسين، عن منصور في موضع، ولا يبعد وقوع خلل في السند، ولعلّ الصواب محمّد بن الحسن، وقد تكرّر رواية أحمد بن محمّد عنه، وإن وردت رواية أحمد بن محمد، عن محمّد بن الحسين أيضاً في مواضع، لكن جميع

هذه الروايات، سوى ما تقدّم في ص ٢٨٠، رواه محمّد بن الحسن الصفّار بسند الكتاب، فلا يبعد كون الحسين في هذه الموارد مصحّفاً من الحسن، ولا غرابة في رواية الصفّار، عن صفوان بواسطة، نعم، رواية الصفّار، عن منصور غريبة، ولابدّ من المراجعة إلى النسخ، وأحتمل عاجلاً كون الصواب وصفوان».

التحقيق:

قبل البحث فيما ذكره السيّد الشبيري، لابدّ لنا من توضيح كلامه، فنقول: قد أشار مدّ ظلّه إلى أمور:

الأوّل: معهوديّة رواية محمّد بن الحسين، عن صفوان بلا واسطة.

الثاني: عدم رواية محمّد بن الحسين، عن منصور بن العبّاس.

الثالث: تصحيف «محمّد بن الحسن» بـ«محمّد بن الحسين».

الرابع: غرابة رواية الصفّار، عن منصور بن العبّاس.

الخامس: الصواب «وصفوان» بدل «عن صفوان».

أمّا الأوّل: فإن كان مراده من المعهوديّة أنّ جميع ما رواه محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى كان بلا واسطة، فغير تامّ؛ بقرينة روايته عنه مع الواسطة في مواضع متعدّدة[١].

نعم، أكثر روايته عنه كان بلا واسطة[٢].

---

(١) الكافي: ١/٦٧ ح ١٠، و٣/٣٥٦ ح ٤، و٣٧٧ ح ١، و٥٥٨ ح ١، و٥/١٨٦ ح ٧، و٧/٤١٢ ح ٥، والتهذيب: ٢/٣٥٧ ح ١١، و٥/٢٩ ح ٨٧، و٢٥٨ ح ٣٥، و٣٠٨ ح ٥٤، والخصال: ٦٠ ح ٨١، و١١٧ ح ١٠١، وكامل الزيارات: ٣٣٠ ح ٥.

(٢) قال السيّد الخوئي: رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن صفوان بن يحيى، تبلغ ←

وأمّا الثاني: فما ذكره ـ مدّ ظلّه ـ من عدم رواية محمّد بن الحسين، عن منصور، فهو الصحيح، حيث إنّا لم نقف على رواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن منصور بن العبّاس في الجوامع الروائيّة على ما فحّصناه.

وأمّا الثالث: من أنّ الصواب محمّد بن الحسن بدل محمّد بن الحسين، فقد تقدّم بحثه سابقاً[١].

وأمّا الرابع: ما ذهب إليه من غرابة رواية الصفّار، عن منصور بن العبّاس، فلم نجد لها وجهاً، حيث إنّ الصفّار يروي، عن منصور تارةً: مع الواسطة[٢]، وأخرى: بلاواسطة[٣]. مضافاً إلى عدم محذوريّة رواية الصفّار عنه من حيث الطبقة.

وأمّا الخامس: وهو المهمّ في المقام، فالظاهر عدم صحّة ما ذهب إليه مدّ ظله من تصحيف «و» بـ«عن»؛ لأمرين:

الأوّل: أنّ رواية منصور بن العبّاس، عن عبد الله بن مسكان ـ كما هو مقتضى العطف، وتصحيف «و» بـ«عن» ـ محلّ ريب وإشكال، بل تكون مرسلة؛ لأنّ منصوراً كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام[٤]، وعدّه السيّد البروجردي من السابعة[٥].

← ثمانية وتسعين مورداً، وروايته، عن صفوان بغير وصف المشترك بين «بن يحيى وبن مهران» تبلغ مائة واثنين وستّين مورداً، راجع: معجم رجال الحديث: ١٥/ ٢٦٨ رقم ١٠٥٤٩.

(١) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١/ ١٧٧ ح ٤.

(٢) كمال الدين: ١/ ٧٦ وثواب الأعمال: ٣٤، في باب ثواب من قال أربع مرّات الحمد للّه ربّ العالمين.

(٣) بشارة المصطفى: ٢٠٧.

(٤) رجال الطوسي: ٤٠٧ رقم ٢٧، و٤٢٣ رقم ٢٤.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣٦٨.

وأمّا عبدالله بن مسكان، فقد كان من أصحاب الصادق عليه السلام[١]، ومات في أيّام أبي الحسن موسى عليه السلام قبل الحادثة[٢]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الخامسة[٣].

مضافاً إلى أنّه لم نقف على رواية منصور بن العبّاس، عن ابن مسكان في موضع.

الثاني: عدم إمكان رواية محمّد بن الحسن الصفّار، ـ لو قلنا بتصحيفه بـ«محمّد ابن الحسين» كما هو الظاهر من كلامه الشريف ـ عن صفوان بن يحيى؛ لأنّ الصفّار كان من أصحاب العسكري عليه السلام[٤]، ومات في سنة ٢٩٠[٥]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الثامنة[٦].

أمّا صفوان بن يحيى، فقد كان من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام[٧]، ومات في سنة ٢١٠[٨]، وعدّه السيّد البروجردي من أعاظم السادسة[٩].

تنبيه:

الظاهر أنّ محمّد بن عبد الخالق مقلوب «عبد الخالق بن محمد»؛ حيث إنّ

---

(١) رجال الطوسي: ٢٦٤ رقم ٦٧٥.
(٢) رجال النجاشي: ٢١٥ رقم ٥٥٩.
(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٢٢.
(٤) رجال الطوسي: ٤٣٦ رقم ١٦.
(٥) رجال النجاشي: ٣٥٤ رقم ٩٤٨.
(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٦/٥٨١.
(٧) رجال الطوسي: ٣٥٢ رقم ٣، و٣٧٨ رقم ٤.
(٨) رجال النجاشي: ١٩٨ رقم ٥٢٤.
(٩) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٨٨.

الأوّل غير مذكور في الكتب الرجاليّة، ولا في الكتب الروائيّة، إلّا في هذا الموضع، وأمّا عبد الخالق بن محمّد، فقد ذكره الشيخ في أصحاب الصادق عليه السلام[١]، كما أنّ الصحيح: «عن أبي بصير»[٢] بدل «وأبي بصير»، أو تصحيف «قالا» بـ«قال».

(١) رجال الطوسي: ٢٣٦ رقم ٢٢١، وفيه: عبد الخالق بن محمّد البناني.

(٢) ويؤيّده أيضاً أنّ المجلسي ذكر هذه الرواية بعينها، عن كتاب السيّد حسن بن كبش بإسناده «عن أبي بصير، قال: قال أبو عبد اللّه عليه السلام»، راجع: بحار الأنوار: ٢٥ / ٣٨٥ ح ٤٤.

﴿ ١٣٩ ﴾

هل تصحّ رواية «حمّاد بن عثمان»، عن «أبان بن عثمان»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٠٣ ح ١، كتاب الحجّة(٤)باب ما أمر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ...(١٠٣).

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبَانِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام «أَنَّ رَسُولَ ٱللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم خَطَبَ ٱلنَّاسَ فِي مَسْجِدِ ٱلْخَيْفِ، فَقَالَ: نَضَّرَ ٱللّٰه عَبْداً، سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، وَحَفِظَهَا، وَبَلَّغَهَا مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، ثَلَاثٌ لَا يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِيءٍ مُسْلِمٍ: إِخْلَاصُ ٱلْعَمَلِ لِلّٰهِ، وَٱلنَّصِيحَةُ لِأَئِمَّةِ ٱلْمُسْلِمِينَ، وَٱللُّزُومُ لِجَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ مُحِيطَةٌ مِنْ وَرَائِهِمْ، ٱلْمُسْلِمُونَ إِخْوَةٌ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ.

وَرَوَاهُ أَيْضاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبَانٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ مِثْلَهُ، وَ زَادَ فِيهِ: وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَذَكَرَ فِي حَدِيثِهِ أَنَّهُ خَطَبَ فِي حَجَّةِ ٱلْوَدَاعِ بِمِنًى فِي مَسْجِدِ ٱلْخَيْفِ»[1].

---

(١) ذكر الصدوق رحمه الله هذه الرواية بعينها متناً وسنداً، وفيها: «أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد اللّه بن أبي يعفور، عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام». الأمالي: ٤٣١ ح ٥٦٩، المجلس السادس والخمسون، وكذا في الخصال: ١/ ١٤٩ ح ١٨٢، وعنهما البحار مثله: ٢٧/ ٦٧ ح ٣، و٧٠/ ٢٤٢ ح ٨، و١٠٠/ ٤٦ ح ٦.

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «لم أجد رواية حمّاد ابن عثمان، عن أبان في غير هذا الموضع مع الفحص الأكيد، بخلاف رواية حمّاد بن عيسى عنه، فإنّها وردت في موارد، فالصواب هو عيسى بدل عثمان، كما في بعض النسخ، أو أنّ «عن أبان» زائدتان، ولا توجدان في بعض النسخ، وروى حمّاد بن عثمان، عن ابن أبي يعفور في غير موضع، هذا بحسب الاحتمال البدوي، لكن احتمال الثاني، هو المتعيّن بعد الفحص، فقد رواه الصدوق في الأمالي، المجلس ٥٦ ص ٢١١، والخصال باب ٣ ح ١٨٢، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي، عن حمّاد بن عثمان، عن عبد الله بن أبي يعفور، عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام (أبي عبد الله عليه السلام)».

وقد ذكره السيّد الخوئي، من دون إشارة إلى التصحيف والزيادة[١].

التحقيق:

الظاهر غرابة رواية حمّاد بن عثمان، عن أبان ـ وهو أبان بن عثمان ـ لكونهما من طبقة واحدة، حيث إنّ حمّاد بن عثمان كان من أصحاب الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام[٢]، ومات في سنة ١٩٠[٣]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة

---

(١) معجم رجال الحديث: ٦/ ٤٠٦، و٢١٦ رقم ٣٩٥٧.

(٢) راجع: رجال الطوسي: ١٧٣ رقم ١٣٩، و٣٤٦ رقم ٢، و٣٧١ رقم ١.

(٣) رجال النجاشي: ١٤٣ رقم ٣٧١.

الخامسة[١].

وأبان بن عثمان أيضاً روى، عن أبي عبد اللّه وأبي الحسن موسى عليهما السلام[٢]، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الخامسة[٣]، ولم توجد رواية حمّاد بن عثمان، عن أبان بن عثمان، إلّا في هذا الموضع.

وعلى هذا ففي السند احتمالات ثلاثة:

الأوّل: تصحيف «عيسى» بـ«عثمان» فكان الصحيح: «حمّاد بن عيسى، عن أبان»، بدل «حمّاد بن عثمان، عن أبان» وتؤيّده رواية حمّاد بن عيسى، عن أبان في مواضع متعدّدة[٤]، وانحصار رواية حمّاد بن عثمان عن أبان بهذا المورد.

الثاني: زيادة «عن أبان» في السند، والصحيح: حمّاد بن عثمان، عن عبداللّه بن أبي يعفور.

ويؤيّده عدم وجود «عن أبان» في بعض النسخ، وكثرة رواية حمّاد بن عثمان، عن ابن أبي يعفور[٥].

أشار إلى هذين الوجهين السيّد الشبيري الزنجاني مع ترجيحه للثاني، كما تقدّم.

الثالث: تصحيف الواو بـ«عن»، والصحيح: «حمّاد بن عثمان وأبان، عن عبد

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) رجال النجاشي: ١٣ رقم ٨.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٥ ـ ٢٣.

(٤) الكافي: ٤/١٨٩ ح٦، والتهذيب: ٥/١٣٩ ح ١٤، وعلل الشرائع: ٢/١١٥ باب العلّة التي من أجلها سمّي الحجّ حجّاً، و٢/١٢٣، باب علّة التلبية، ومعاني الأخبار: ١٧٠ ح ١، وبصائر الدرجات: ١٨٢ ح ٢٧.

(٥) الكافي: ٣/٥٣ ح ١، و٦٥ ح ٢، و٤/٤١٦ ح ٥، و٧/٢٥٨ ح ١٣، و٢٥٩ ح ٢٢ و...

اللّه بن أبي يعفور» وهو الأظهر، وتؤيّده كثرة رواية ابن أبي نصر، عن حمّاد بن عثمان[١]، وأبان بن عثمان[٢]، وكثرة روايتهما، عن ابن أبي يعفور[٣].

(١) الكافي: ١/٤٨ ح ٣، و٣٩٠ ح ٢، و٤٢٩ ح ٨٣، و٤٤٢ ح ١٢، و٢/٣٤١ ح ١٧، و٣/١٣٤ ح ١٠، و٢٥٤ ح ١٥، و٤٩٧ ح ٣، و٤/٣٩٠ ح ١٠، و٤٧٢ ح ١، و٥/٢٣٤ ح ٩، و٣٢٤ ح ٢، و٣٧٥ ح ١، و٤١٩ ح ٨، و٤٤٣ ح ٣، و... .

(٢) راجع: الكافي: ٢/٧ ح ٣، و٥٦٧ ح ١٣، و٣/٣٦٨ ح ٢، و٤/٢٠١ ح ١، و٢٠٥ ح ٤، و٢٠٧ ح ٨ و٩، و٢١٤ ح ٨، و٥/٥٤٤ ح ٤، و٦/٣٣٧ ح ٣، و٨/١٢٦ ح ٩٦، و٢١٦ ح ٢٦٤، و٢٦٢ ح ٣٧٦، و٢٨١ ح ٤٢٢، و٢٨٢ ح ٤٢٤، و٢٩٩ ح ٤٥٨، و٣٦٨ ح ٥٥٩، و٣٩١ ح ٥٨٨... .

(٣) الكافي: ٣/٥٣ ح ١، و٦٥ ح ٢، و٤/٤١٦ ح ٥، و٧/٢٥٨ ح ١٣، و٢٥٩ ح ٢٢، وفي الجميع: حمّاد بن عثمان، عن ابن أبي يعفور.
الكافي: ١/٦٩ ح ٢، و٢/٦٠٨ ح ٤، و٦/١٠٧ ح٧، و٥٠١ ح ٢٨، و٧/١٣٣ ح ٢، و٢٦٣ ح ١٨، وفي الجميع: أبان بن عثمان، عن ابن أبي يعفور.

﴿ ١٤٠ ﴾

هل تصحّ رواية «الكليني»، عن «محمّد بن عليّ»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٠٦ ح ٥، كتاب الحجّة (٤)، باب ما يجب من حقّ...(١٠٤).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ ٱلْحَكَمِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: جَاءَ إِلَى أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام عَسَلٌ وَتِينٌ مِنْ هَمْدَانَ وَحُلْوَانَ، فَأَمَرَ ٱلْعُرَفَاءَ أَنْ يَأْتُوا بِٱلْيَتَامَى، فَأَمْكَنَهُمْ مِنْ رُءُوسِ ٱلْأَزْقَاقِ يَلْعَقُونَهَا، وَهُوَ يَقْسِمُهَا لِلنَّاسِ قَدَحاً قَدَحاً، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَمِيرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَا لَهُمْ يَلْعَقُونَهَا؟ فَقَالَ: «إِنَّ ٱلْإِمَامَ أَبُو ٱلْيَتَامَى، وَإِنَّمَا أَلْعَقْتُهُمْ هَذَا بِرِعَايَةِ ٱلْآبَاءِ»[1].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي، بعد ذكر هذا السند، وفيه: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، ...: «الموجود عندنا من نسخ الكافي هكذا: «محمّد بن عليّ وغيره، عن أحمد بن محمّد بن عيسى الخ»، ولكنّ الصحيح: محمّد بن يحيى، فإنّه يظهر من تتبّع الأسانيد أنّه لم يكن في مشايخه محمّد بن

---

(١) ذكر المجلسي هذه الرواية بعينها متناً وسنداً عن الكافي مثله بحار الأنوار: ٢٧/٢٤٧ ح ٧، و٤١/١٢٣ ح ٣٠.

عليّ»[١].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «وهو ـ إن صحّت النسخة ـ محمّد بن عليّ بن معمّر، وقد روى عنه في مواضع، لكن يحتمل قريباً كون عليّ مصحّفاً من يحيى».

وقد ذكره المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي، من دون إشارة إلى التصحيف[٢].

التحقيق:

إنّ الموجود في جميع نسخ الكافي «محمّد بن عليّ وغيره، عن أحمد بن عيسى...» فإن صحّت، فالمراد من محمّد بن عليّ هذا هو: محمّد بن عليّ بن معمّر، الذي كان من مشايخ الكليني[٣]، ويروي عنه في الكافي[٤]، وكان حيّاً في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة[٥]، ويروي، عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٦]، المتوفّى سنة اثنتين وستين ومائتين[٧]، وكان راوياً لكتاب حمدان بن المعافي، المتوفّى سنة خمس وستين ومائتين[٨].

فعلى هذا، لا مانع من روايته، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، الذي كان حيّاً

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١ /٣٦٨.

(٢) جامع الرواة: ١ /٧٠، ومعجم رجال الحديث: ٢ /٦٨٦.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١ /١٢٢.

(٤) الكافي: ٨ /١٨ ح ٤ و٣١ ح ٥.

(٥) رجال الطوسي: ٥٠٠ رقم ٦٠.

(٦) الاقبال: ٢٦٥، فصل في ما نذكره من الاختلاف في ترتيب نافلة شهر رمضان (ط. مؤسسة الاعلمى)، وفلاح السائل: ١٥٥ الفصل الثامن عشر في ما نذكره من صفة الأذان والإقامة.

(٧) رجال النجاشي: ٣٣٤ رقم ٨٩٧.

(٨) المصدر نفسه: ١٣٨ رقم ٣٥٦.

سنة ٢٨٠[١] من حيث الطبقة، ومن ثمّ يمكن القول بصحّة هذا السند ظاهراً؛ إلّا أنّه لم نظفر بروايته عنه، في غير هذا الموضع، ولم يذكر في مشايخه: أحمد بن محمّد ابن عيسى.

وهذا ما دَعا السيّد البروجردي، إلى القول بوقوع التصحيف في هذا السند، حملاً على ما ورد في سائر الروايات، من كثرة رواية الكليني، عن محمّد بن يحيى من جهة، ومن جهة أخرى كثرة رواية محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، بحيث تبلغ رواياته عنه ثمانمائة وأربعة وعشرين مورداً في الكتب الأربعة[٢]، فتأمّل جيّداً.

(١) بدليل أنّه مشى في جنازة أحمد بن محمّد بن خالد، الذي توفّي سنة ٢٨٠، حافياً حاسراً؛ ليبرئ نفسه ممّا قذفه به. كما في الخلاصة: ١٤ رقم ٧.
الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٣٥١، ومعجم رجال الحديث: ٢/ ٣١٥ رقم ٨٩٨.

(٢) راجع: معجم رجال الحديث: ١٨/ ٧ رقم ١١٩٧٧.

﴿ ١٤١ ﴾

هل يمكن رواية «علي بن إبراهيم» قضية مشاجرة ابن أبي عمير مع أبي مالك، بواسطة واحدة؟

المصدر: الكافي: ١/٤٠٩ ذيل ح ٨، كتاب الحجّة (٤) باب أنّ الأرض ...(١٠٥).

السند: عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ٱلسَّرِيِّ بْنِ ٱلرَّبِيعِ، قَالَ: لَمْ يَكُنِ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ يَعْدِلُ بِهِشَامِ بْنِ ٱلْحَكَمِ شَيْئاً، وَكَانَ لَا يَغُبُّ إِتْيَانَهُ، ثُمَّ انْقَطَعَ عَنْهُ، وَخَالَفَهُ، وَكَانَ سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ أَبَا مَالِكٍ ٱلْحَضْرَمِيَّ، كَانَ أَحَدَ رِجَالِ هِشَام، وَوَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ مُلَاحَاةٌ فِي شَيْءٍ مِنَ ٱلْإِمَامَةِ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ: الدُّنْيَا كُلُّهَا لِلْإِمَا عليه السلام عَلَى جِهَةِ ٱلْمِلْكِ، وَإِنَّهُ أَوْلَى بِهَا مِنَ ٱلَّذِينَ هِيَ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ: [لَيْسَ] كَذَلِكَ، أَمْلَاكُ ٱلنَّاسِ لَهُمْ، إِلَّا مَا حَكَمَ ٱللَّه بِهِ لِلْإِمَامِ مِنَ ٱلْفَيْءِ وَٱلْخُمُسِ وَٱلْمَغْنَمِ فَذَلِكَ لَهُ، وَذَلِكَ أَيْضاً، قَدْ بَيَّنَ ٱللَّه لِلْإِمَامِ أَيْنَ يَضَعُهُ، وَكَيْفَ يَصْنَعُ بِهِ، فَتَرَاضَيَا بِهِشَامِ بْنِ ٱلْحَكَمِ، وَصَارَا إِلَيْهِ، فَحَكَمَ هِشَامٌ لِأَبِي مَالِكٍ عَلَى ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، فَغَضِبَ ابْنُ أَبِي عُمَيْرٍ، وَهَجَرَ هِشَاماً بَعْدَ ذَلِكَ.

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية علي بن إبراهيم

قضيّة مشاجرة ابن أبي عمير مع أبي مالك بواسطة واحدة، كأنّها مرسلة»[١].

وقال في طبقات رجال الكافي: «كأنّ السند لا يخلو من الإرسال»[٢].

وذكر في موضع آخر: رواية «عليّ بن إبراهيم» عن «السّري بن الربيع»، من دون الإشارة إلى الإرسال[٣].

التحقيق:

الظاهر عدم وقوع الإرسال في السند، وإمكان رواية عليّ بن إبراهيم قضية مشاجرة ابن أبي عمير مع أبي مالك، بواسطة واحدة، حيث إنّ السري بن الربيع كان مصحّف السندي بن الربيع؛ لأنّ هذه القضية نقلت في بعض الكتب الفقهيّة في موضوع الأراضي كما في الحدائق[٤]، وجواهر الكلام[٥]، وفيهما: «السندي ابن الربيع»، بدلاً عن «السري بن الربيع»، وكذا ذكرها المحدّث النوري في مستدرك الوسائل نقلاً عن الكافي[٦].

ويؤيّد ذلك رواية السندي، عن ابن أبي عمير، كما في الكافي والتهذيب[٧].

وأمّا السري بن الربيع، فلم يذكروه في كتب الرجال، ولم يرد في الجوامع الروائيّة في غير هذا الموضع.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤/ ١٦٠.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٣٧.

(٤) الحدائق الناضرة: ١٢/ ٤٣٧.

(٥) جواهر الكلام: ١٦/ ٤.

(٦) مستدرك الوسائل: ٧/ ٣٠٤ ح ٢.

(٧) الكافي: ١/ ١٠٢ ح ٧، والتهذيب: ٩/ ٢٠٩ ح ٤، ومثله في الاستبصار: ٤/ ١٣٢ ح ٤.

وأمّا السندي بن الربيع فقد روى عن أبي الحسن موسى عليه السلام[١]، وكان من أصحاب أبي الحسن الرضا، وأبي محمّد العسكري عليهما السلام[٢].

قال السيّد الخوئي: «الظاهر أنّ السندي بن الربيع رجل واحد، قد أدرك الكاظم عليه السلام، وروى عنه، وأدرك العسكري سلام الله عليه، ولا تنافي بين أن يكون بغداديّاً وكوفيّاً، إذ من الممكن أن يكون أحدهما مولده والآخر مسكنه.

والذى يدلّ على الاتّحاد: أنّ الشيخ ذكر فى طريقه إليه أنّ الذي يروى عنه كتابه هو الصفّار، وذكر عند عدّه في من لم يرو عنهم عليهم السلام أنّه روى عنه الصفّار ووصفه في الموضع الأوّل بالبغدادي وفي الثاني بالكوفي. ويدل على صحّة ما ذكره الشيخ ما في الجزء السابع من بصائر الدرجات في باب في الأئمة عليهم السلام أنّهم المتوسّمون في الأرض، الحديث ١ من رواية الصفّار عن السندي بن الربيع بلاواسطة.

نعم، على ما ذكرنا، لابدّ وأن يكون الرجل من المعمَّرين، وأنّ عمره يزيد على تسعين سنة، ولا بعد في ذلك»[٣].

فعلى هذا، لا محذور من رواية عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير بواسطة السندي، ويؤيّد ذلك رواية عليّ بن إبراهيم، عن ابن أبي عمير بواسطة واحدة كثيراً[٤].

---

(١) رجال النجاشي: ١٨٧ رقم ٤٩٦.

(٢) رجال الطوسي: ٣٧٨ رقم ٨ و٤٣١ رقم ١.

(٣) معجم رجال الحديث: ٨/ ٣١٥ رقم ٥٥٨١.

(٤) الكافي: ١/ ٣٣ ح ٨، ٣٨ ح ٢، و٤٠ ح ١، و٦، و٤٣ ح ٨، و٥٠ ح ١٢، و٥١ ح ١١، و٥٦ ح ٩، و....

﴿ ١٤٢ ﴾

هل الصحيح: «الحسن بن نعيم»، أو «الحسين بن نعيم»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤١٣ ح ٤ كتاب الحجّة (٤) باب فيه نكت ونتف من...(١٠٨).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّد عنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنِ ٱلْحُسَيْنِ بْنِ نُعَيْمٍ ٱلصَّحَّافِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام عَنْ قَوْلِ ٱللّٰه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ فَقَالَ: «عَرَفَ ٱللّٰه إِيمَانَهُمْ بِوَلَايَتِنَا وَكُفْرَهُمْ، بِهَا، يَوْمَ أَخَذَ عَلَيْهِمُ ٱلْمِيثَاقَ فِي صُلْبِ آدَمَ عليه السلام وَهُمْ ذَرٌّ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة، ونسخة من المرآة أيضاً، وفي نسخة أخرى منها، والطبعة المعرّبة، «الحسين بن نعيم الصحّاف»، وهو الصحيح الموافق للوافي أيضاً»[1].

وذكره الأردبيلي في جامعه، والسيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي بعنوان: الحسين بن نعيم[2].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢٣/ ٢٨ رقم ١٥١٤٥، و٥/ ١٥١ رقم ٣١٧٤.

(٢) جامع الرواة: ١/ ٢٥٨، والموسوعة الرجاليّة: ١/ ٣٠٥.

التحقيق:

الظاهر صحّة «الحسين» مصغّراً، بدل «الحسن» مكبّراً؛ لوجوه:

الأوّل: ورود السند بعينه في الباب نفسه من الكافي، وفيه: «ابن محبوب، عن الحسين بن نعيم الصحّاف»[١].

الثاني: ورود هذه الرواية بعينها في البصائر، وتفسير القمّي، وفيهما أيضاً: «الحسين» بدل «الحسن»[٢].

الثالث: عدم وقوع «الحسن بن نعيم» مكبّراً، لا في الجوامع الرجاليّة، ولا في الكتب الروائيّة، إلّا في هذا الموضع، وأمّا «الحسين بن نعيم» مصغّراً، فقد عنونوه في الجوامع الرجاليّة[٣]، وله روايات في الكتب الروائيّة[٤].

---

(١) الكافي: ٢ / ٤٢٦ ح ٧٤.

(٢) بصائر الدرجات: ٨١ ح ٢، وتفسير القمّي: ٢ / ٣٧١.

(٣) راجع: رجال النجاشي: ٥٣ رقم ١٢٠، والفهرست: ٥٦ رقم ٢٠٧، ورجال الطوسي: ١٦٩ رقم ٦٥.

(٤) الكافي: ١ / ٣١١ ح ١، و٤٢٦ ح ٧٤، و٢ / ٥٦٥ ح ٣، و٦٥٥ ح ١٤، و٣ / ٩٥ ح ١، و٧ / ٣٨ ح ٣٨، وعلل الشرايع: ١ / ١٤٧ باب علّة إثبات الأنبياء ... ح ٥، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١ / ٢١ ح ٣، والإرشاد: ٣٠٥ فيمن روى النص على الرضا عليه السلام، وتفسير القمّي: ٢ / ٣٧١، والمحاسن: ٢ / ١٤٨ ح ٢٨ و٢٩، باب الإطعام، وغيبة الطوسي: ٣٥ ح ١١.

﴿ ١٤٣ ﴾

هل رواية «ربعي بن عبد اللّٰه»، عن «أبي جعفر عليه السلام»، مرسلة؟

المصدر: الكافي: ١ /٤١٣ ح ٦، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ونتف ... (١٠٨).
السند: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ٱلْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى، عَنْ رِبْعِيٍّ ابْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِ ٱللّٰه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ قَالَ: الْوَلَايَةُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «الصواب ربعي بن عبد اللّٰه، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، فقد رواه في البصائر ص ٧٦، عن العبّاس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن محمّد ابن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام (١)، ورواه العيّاشي في تفسيره، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام (٢)، ويظهر من البحار (٣) ثبوت «عن محمّد بن مسلم» في سند الكافي أيضاً؛ لأنّه بعد نقل الخبر بسند البصائر، قال: (كا) محمّد بن إسماعيل، عن

---

(١) بصائر الدرجات: ٧٦ ح ٢، في باب النوادر من الأبواب في الولاية.
(٢) تفسير العياشي: ١ /٣٣٠ ح ١٤٩.
(٣) بحار الأنوار: ٢٤ /٣٨٧ ح ١١٠.

الفضل ابن شاذان، عن حمّاد مثله.

وربعي بن عبد اللّٰه، على ما صرّح به أرباب الرجال، من أصحاب أبي عبد اللّٰه وأبي الحسن عليهما السلام، وقد أكثر من الأخذ عن الفضيل بن يسار، ولم أرَ مع كثرة الفحص، رواية ربعي، عن أبي جعفر عليه السلام، بلا واسطة، في غير هذا المورد، والطبقة أيضاً تناسب ثبوت الواسطة بينهما».

وقد ذكر السيّد الخوئي هذا السند من دون إشارة إلى الإرسال[١].

التحقيق:

الظاهر أنّ الصواب ربعي بن عبد اللّٰه، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، ويدلّ عليه أمران:

الأوّل: رواية الصفّار هذه الرواية بعينها في البصائر، وفيه: «... عن ربعي، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام»[٢]، ورواها العيّاشي في تفسيره من دون ذكر السند «عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام»[٣]، وروى المجلسي هذه الرواية عن الصفّار، والعيّاشي والكليني[٤]، مثله.

الثاني: أنّ ربعي بن عبد اللّٰه، هو ربعي بن عبد اللّٰه بن الجارود بن أبي سبرة الهذلي، عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الصادق عليه السلام[٥]، وقال النجاشي:

---

(١) معجم رجال الحديث: ٧/ ١٦٤ رقم ٤٥٠٢، وص ٤٢٧.

(٢) راجع: بصائر الدرجات: ٧٦ ح ٢، في باب النوادر من الأبواب في الولاية.

(٣) تفسير العيّاشي: ١/ ٣٣٠ ح ١٤٩.

(٤) بحار الأنوار: ٢٤/ ٣٨٧ ح ١١٠، نقول: يظهر من كلام المجلسي أنّ سند الكافي هكذا: «محمد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي بن عبد اللّٰه، عن محمّد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام».

(٥) كما في رجال الطوسي: ١٩٤ رقم ٣٩، ورجال البرقي: ٤٠.

«روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، وصحب الفضيل بن يسار، وأكثر الأخذ عنه، وكان خصّيصاً به»[١].

والظاهر أنّه لم يدرك أبا جعفر عليه السلام، ويؤيّده عدم روايته عنه من دون واسطة في مورد، بل كلّ ما وقفنا عليه من روايته عنه عليه السلام، كان مع الواسطة[٢].

وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة الخامسة[٣].

نعم، روى الكليني بإسناده في الكافي: كتاب الحجّة، باب أنّ الأئمّة معدن العلم، وشجرة النبوّة، ومختلف الملائكة، الحديث ١، عن ربعي بن عبد الله بن الجارود، قال: قال عليّ بن الحسين عليه السلام، كما في النسخة الموجودة عند السيّد الخوئي[٤].

وهذه الرواية، لو صحّت، دلّت على أنّ ربعيّاً أدرك عليّ بن الحسين عليه السلام، وروى عنه عليه السلام. ولكنّه تقدّم مفصّلاً عدم إمكان روايته عنه عليه السلام، وقد سقطت الواسطة في هذه النسخة، أو نقلها مرسلاً[٥].

لو قيل: إنّ ربعي بن عبد الله يروي عن جدّه الجارود، كما صرّح به النجاشي في رجاله[٦]، والعامّة في كتبهم الرجاليّة[٧]، مع أنّ الجارود هذا مات سنة عشرة

---

(١) رجال النجاشي: ١٦٧ رقم ٤٤١.

(٢) كما في الكافي: ٣٢/١ ح ٤، و٤٧ ح٦، و١٤٧ ح٦، و٢١٨ ح ٣، و٢١٦/٢ ح ٣، و٢٥٢ ح ٤، و...، وتفسير العيّاشي: ٣٩٢/١ ح ٣١، والمحاسن: ٢٦٢/١ ح ١٠٨، ٣٧٨ ح ٢٣٥، و٢٣٦، وغيبة الطوسي: ١٩٥.

(٣) الموسوعة الرجاليّة ١٥١/٤، و٣٩٨/٧، و٥٢/٦، و٢٣٥، و٤٦١، و... .

(٤) راجع: معجم رجال الحديث: ١٦٣/٧ رقم ٤٥٠٢.

(٥) راجع: ذيل سند الكافي: ٢٢١/١ ح ١.

(٦) رجال النجاشي: ١٦٧ رقم ٤٤١.

(٧) تهذيب التهذيب: ٢٠٦/٣ رقم ٤٥٩، وتهذيب الكمال: ٥٧/٩ رقم ١٨٥١، وثقات ابن حبّان: ٣٠٨/٦، والتاريخ الكبير: ٣٢٧/٣ رقم ١١٠٧، والجرح والتعديل: ٥٠٩/٣ رقم ٢٣٠٨.

ومائة على ما ذهب إليه الذهبي في تاريخه[١]، فعلى هذا، لا مانع من روايته، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، المستشهد سنة ١١٦.

قلنا: أوّلاً: الظاهر عدم صحّة ما في تاريخ الإسلام، وتصحيف عشرين بعشرة؛ لتصريح سائر الرجاليّين من العامّة بأنّه مات سنة عشرين ومائة، بل نسب هذا القول إلى الذهبي أيضاً، كما في هامش تهذيب الكمال[٢].

وثانياً: أنّ ربعيّاً قد يكون أدرك الإمام الباقر عليه السلام، إلّا أنّ سنّه ـ وقتذاك ـ لا يساعده على تحمّل الرواية.

---

(١) تاريخ الإسلام: ٧/ ٣٣٤ رقم ٣٣٦.

(٢) وفيه: «وقال خليفة في تاريخه: توفّي بالبصرة سنة (١٢٠)، وقال في الطبقات: مات سنة عشرين ومائة أو إحدى وعشرين ومائة، وإنما نقل المزي هنا من طبقات القراء لخليفة. وأخذ ابن حبان والذهبي بوفاته سنة (١٢٠)». تهذيب الكمال: ٤/ ٤٧٥ رقم ٨٨٢.

﴿ ١٤٤ ﴾

هل رواية «معلّى بن محمّد»، عن «أحمد بن النضر» مرسلة أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤١٤ ح ٩، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).

السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ ٱلنَّضْرِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، رَفَعَهُ إِلَيْهِمْ فِي قَوْلِ ٱللَّه عَزَّ وَ جَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ ٱللَّه﴾[١] فِي عَلِيٍّ وَٱلْأَئِمَّةِ ﴿كَٱلَّذِينَ آذَوْا مُوسىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّه مِمَّا قَالُوا﴾[٢].

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية المعلّى عن أحمد بن النضر، كأنّها مرسلة، ولعلّ الساقط فيما بينهما الحسن بن عليّ الوشاء»[٣].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «الظاهر فيها الإرسال، وسقوط الوشاء من بينهما»[٤].

وذكر الأردبيلي هذا السند في ترجمة أحمد بن النضر الخزّاز، من دون إشارة

---

(١) الأحزاب: ٥٣.

(٢) الأحزاب: ٩.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٦٤، وتجريد أسانيد الكافي: ١/١٥٠ رقم ٢.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٥٩، و٣٦٣.

إلى الإرسال[١]، وكذا المامقاني والتستري[٢]، والسيّد الخوئي[٣]، والمحقّق الزنجاني[٤].

التحقيق:

إنّ الحكم بإرسال رواية معلّى بن محمّد، عن أحمد بن النضر، وعدمه، يحتاج إلى بيان طبقتهما، فنقول:

إنّ «معلّى بن محمّد» هو: معلّى بن محمّد البصري أبو الحسن، الذي عنونه النجاشي والشيخ[٥]، ولم نظفر بتاريخ ولادته ولا وفاته، ولم يذكره الشيخ والبرقي في رجالهما في أصحاب أحد الأئمّة عليهم السلام، بل ذكره الشيخ في من لم يرو عنهم عليهم السلام[٦]، ولم نقف على روايته عنهم عليهم السلام، بلا واسطة.

ولكن يظهر من تتبّع أسانيد رواياته، بأنّه كان حيّاً في حدود سنة ستين ومائتين[٧] وأدرك أواخر عصر أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ لأنّه يروي، عن

---

(١) جامع الرواة: ١ /٧٣.

(٢) تنقيح المقال: ١ /٩٩ رقم ٥٦٨، وقاموس الرجال: ١ /٦٦٨ رقم ٦١٣.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٨ /٢٥١ رقم ١٢٥٠٦، وص ٤٦٠، و٢ /٣٤٨ رقم ٩٩٢.

(٤) الجامع في الرجال: ١ /١٩٢.

(٥) رجال النجاشي: ٤١٨ رقم ١١١٧، والفهرست: ١٦٥ رقم ٧٢٢.

(٦) رجال الطوسي: ٥١٥ رقم ١٣٢.

(٧) كما هو المستفاد ممّا رواه الكليني، عن الحسين بن محمّد الأشعري، عن معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد الله، قال: خرج عن أبي مُحمَّد عليه السلام، حين قتل الزُّبيري لعنه الله: «هذا جزاء من اجترأ على الله في أوليائه يزعم أنَّه يقْتُلني، وليس لي عقبٌ، فكيْف رأى قُدرة الله فيه؟!»، وولد له ولدٌ سمّاه م ح م د في سنة ستّ وخمسين ومائتين. الكافي: ١ /٣٢٩ ح ٥.

أبي الحسن موسى عليه السلام بواسطتين[١]، وعن أبي الحسن الرضا عليه السلام بواسطة واحدة[٢]، وعن أبي جعفر الثاني عليه السلام تارةً: بواسطة[٣]، وأخرى: بثلاث وسائط[٤]، وعن أبي الحسن الهادي عليه السلام بواسطتين[٥]، وعن أبي محمّد العسكري عليه السلام بواسطة[٦]، ولم نظفر بروايته عمّن كانوا من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام فقط، بل يروي، عن الذين أدركوا أبا الحسن الرضا عليه السلام كروايته، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي[٧]، والحسن بن عليّ الوشّاء[٨]، والحسن بن عليّ بن فضّال[٩]، وغيرهم.

ويروي عنه الحسين بن محمّد بن عامر الأشعري، المتوفى بين سنة ٣٠٦ إلى ٣١٢ كما احتمله السيّد البروجردي[١٠]، وأبو علي الأشعري أحمد بن إدريس، المتوفّى سنة ٣٠٦[١١]، وكان من الطبقة السابعة[١٢].

وأمّا أحمد بن النضر: فهو أحمد بن النضر الخزّاز، أبو الحسن الجعفي مولى

---

(١) راجع: مسائل عليّ بن جعفر: ٣١٧ ح ٧٩٧، و٣٢٥ ح ٨١٢، مثله في أمالي الصدوق: ٦٨٨ ح ١٩، والخصال: ٦٤٠ ح ١٧، ومعاني الأخبار: ١٠٣، و٣٢٩ ح ٨١٩، و٣٣٨ ح ٨٣٣.

(٢) الكافي: ١/١٥٧ ح ٣، و١٧٧ ح ٢، و١٧٩ ح ١٣، و٢٠٧ ح ٣.

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٢٦ ح ٥، ٣٨٤ ح ٧.

(٤) المصدر نفسه: ١/٤٩٥ ح ٦.

(٥) المصدر نفسه: ١/٢٣٠ ح ٣، و٣٥٥ ح ١٤.

(٦) المصدر نفسه: ١/٣٢٩ ح ٥.

(٧) الكافي: ٨/٢١٩ ح ٢٧٠.

(٨) الكافي: ١/٣٢ ح ٣، و ٣٤ ح ٢، و٥١ ح ١٥، و٢/٩٣ ح ٢٥.

(٩) الكافي: ٥/٤٣٩ ح ٨.

(١٠) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٥٨.

(١١) رجال النجاشي: ٩٢ رقم ٢٢٨، والفهرست: ٢٦ رقم ٧١، ولسان الميزان: ١/٢٠٢ رقم ٤٢٨.

(١٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٦٣، و٥/٣٠٣، و٦/٣٢٠، و٦٢٩، و٧/١٠٢٥، وقال في عنوان: معلّى بن محمّد البصري؛ «روى، عن عليّ بن أسباط، وعنه علي بن إسماعيل» و١٠٢٦.

كوفي، وقد عنونه النجاشي[١]، والشيخ[٢]، ولم نظفر أيضاً بتاريخ ولادته ولا وفاته، ولم يذكره الشيخ والبرقي في أصحاب أحد الأئمّة عليهم السلام.

قال المحقق الزنجاني: «ومن روايات جمع يظهر بقائه إلى زمن الجواد عليه السلام، وعدّه السيّد البروجردي من الطبقة السادسة[٣].

فعلى ما ذكرنا من تبيين طبقتهما، يظهر عدم محذوريّة رواية معلّى بن محمّد، عن أحمد بن النضر، ويؤيّده أوّلاً رواية من كان في طبقة معلّى بن محمّد، عن أحمد ابن النضر، كرواية محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٤] المتوفّي سنة ٢٦٠، ومحمّد بن عبد الجبار[٥]، الذي كان من أصحاب الجواد والهادي والعسكرى عليهم السلام[٦]، عنه، وثانياً رواية الكليني عن أحمد بن النضر بواسطتين كثيراً[٧]، وثالثاً ورود هذه الرواية في تفسير القمّي[٨]، وتأويل الآيات[٩]، والبحار[١٠]، وفي الجميع معلّى بن محمّد، عن أحمد بن النضر.

ولعلّ ما ذهب إليه السيّد البروجردي في احتمال الإرسال، وسقوط الواسطة

---

(١) رجال النجاشي: ٩٨ رقم ٢٤٤.

(٢) الفهرست: ٣٤ رقم ٩١.

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٥ / ١٩٤، و٦ / ١٧، و٢٠٣، و٧ / ١٠٣.

(٤) راجع: رجال النجاشي: ٢٠١ ر ٥٣٧ في ترجمة صباح بن يحيى المزني، وبصائر الدرجات: ٥١١.

(٥) الكافي: ٢ / ٩٣ ح ٢٣، ٥ / ١١٦ ح ٣، و١٢٢ ح ٢، و١٦١ ح ١، و١٦٨ ح ١.

(٦) رجال الطوسيّ: ٤٠٧ رقم ٢٥، و٤٢٣ رقم ١٧، و٤٣٥ رقم ٥.

(٧) الكافي: ٢ / ٥١ ح ١، و٧٤ ح ٣، و٩٣ ح ٢٣، و١٠٥ ح ٨، و١٦٠ ح ١٠، و... .

(٨) تفسير القمي: ٢ / ١٩٧.

(٩) تأويل الآيات للأسترابادي: ٤٥٨.

(١٠) بحار الأنوار: ١٣ / ١٢ ح ٢٠، و٢٣ / ٣٠٢ ح ٦١.

(الوشّاء) في هذا السند؛ يعود إلى كثرة رواية معلّى بن محمّد، عن الحسن بن عليّ الوشّاء[١]، ولأنّ جميع ما رواه معلّى بن محمّد، عن محمّد بن مروان، كان بواسطتين[٢]، ولم نظفر بروايته عنه بواسطة واحدة، إلّا في هذا الموضع.

تنبيه:

الأوّل: روى الكليني في كتاب الحجّة، باب تسمية من رآه عليه السلام، عن عليّ، عن أبي عبد الله بن صالح، وأحمد بن النضر، عن القنبريّ، رجل من ولد قنبر الكبير، مولى أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: جرى حديث[٣] ... الخبر.

وصرّح المحقّق الأردبيلي والسيّد الخوئي[٤]، باتّحاد أحمد بن النضر هذا مع المعنون، حيث ذكراه في ترجمته، ولكنّه غير تامّ؛ لبعد طبقتهما، كما صرّح به المحقّق التستري[٥]، والزنجاني[٦].

---

(١) راجع: الكافي: ١/٢٥ ح ٢١، و١/٥١ ح ١٥، و...

(٢) المصدر نفسه: ١/٣٧١ ح ٢، و٧/١٨ ح ١١، والتهذيب: ٩/٢٢٠ ح ١٤، وغيبة النعماني: ٢٣٩ ح ٢.

(٣) الكافي: ١/٣٣١ ح ٩.

(٤) جامع الرواة: ١/٧٤، ومعجم رجال الحديث: ٢/٣٤٨ رقم ٩٩٢، وص ٧١٢.

(٥) قال رحمه الله: إنّ «أحمد بن النضر» في باب التسمية، إمّا رجل آخر، فيشكل رواية الكليني، عمّن يروي محمّد بن خالد البرقي عنه، بواسطة واحدة، مع أنّه يروي، عن راويه بواسطتين، وإمّا «النضر» مصحّف «نصر»، ويكون المراد أحمد بن نصر الأوّل [أحمد بن نصر بن سعيد الباهلي، المعروف بابن أبي هراسة، المتوفّى سنة ٣٣٣]، وهو وإن كان مات بعد الكليني بأربع، لكن مرّ ثمّة عن باب ما يلحق الشيعة من تمحيص، غيبة النعماني: أنّ أبا إسحاق النهاوندي حدّثه سنة ٢٦٤، ويمكن أن يراد به الثاني [أحمد بن نصر بن عبد الله بن الفتح، وكان حيّاً سنة ٣٦٥]، أو غيرهما ممّن لم يذكر في الرجال». قاموس الرجال: ١/٦٦٩ رقم ٦١٣.

(٦) الجامع في الرجال: ١/١٩٢.

الثاني: قال السيّد الأبطحي، بعد نقل عبارة النجاشي في ترجمة أحمد بن النضر: «روى، عن أحمد بن النضر جماعة من الأعلام، منهم أحمد بن محمّد بن سعيد، أبو العباس بن عقدة الحافظ الثقة الجليل العظيم، المتوفّى ٣٣٣، وتقتضي كونه من المعمّرين»[١].

وفيه ما لا يخفى؛ لأنّ عبارة النجاشي: «روى عنه أبو العباس ابن عقدة»[٢]، ناظر إلى ولده أبي الحسين أحمد بن عليّ بن عبيد اللّه النضري، لا إلى أحمد بن النضر.

الثالث: قال المحقّق الزنجاني، في ترجمة معلّى بن محمّد: «روى، عن أبي محمّد عليه السلام في إكمال الدين [٤٣٠ ح ٣]»[٣].

ولكنّه غير تامّ أيضاً؛ لأنّ الكليني رواها عن معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد اللّه، عنه عليه السلام[٤]، كما تقدّم.

---

(١) تهذيب المقال: ٣/ ٥١٥ رقم ٢٤٢.

(٢) رجال النجاشي: ٩٨ رقم ٢٤٤.

(٣) الجامع في الرجال: ٢/ ١٠٨٧ (المخطوطة).

(٤) الكافي: ١/ ٣٢٩ ح ٥.

﴿ ١٤٥ ﴾

هل الصحيح: «عليّ بن محمّد»، أو «معلّي بن محمّد»؟

المصدر: الكافي: ١/٤١٤ ح ١١، كتاب الحجّة (٤) باب فيه نكت ... (١٠٨).
السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللَّه رَفَعَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهٰذَا الْبَلَدِ * وَأَنْتَ حِلٌّ بِهٰذَا الْبَلَدِ * وَوٰالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ قَالَ أَمِيرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَمَا وَلَدَ مِنَ ٱلْأَئِمَّةِ عليهم السلام».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي في ترجمة أحمد بن محمّد بن عبد اللّه، بعد ذكر هذا السند: «وفي بعض النسخ «معلّى بن محمّد» بدل «علي بن محمّد»، وهو الصحيح؛ بقرينة سائر الروايات»[١].

وقال أيضاً في ترجمة عليّ بن محمّد: «كذا في هذه الطبعة، ولكن في الطبعة القديمة والمرآة معلّى بن محمّد بدل عليّ بن محمّد، وهو الصحيح الموافق للوافي؛ لكثرة رواية معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد اللّه، ورواية الحسين بن محمّد عنه»[٢].

---

(١) معجم رجال الحديث: ٢/٢٨٦ رقم ٨٧٦.
(٢) معجم رجال الحديث: ١٢/١٢٥ رقم ٨٣٨٣.

التحقيق:

الصحيح ما ذهب إليه السيّد الخوئي في وقوع التصحيف بهذا السند، وأنّ الصواب فيه «معلّى بن محمّد»، وذلك لأمور:

الأوّل: وردت هذه الرواية في البحار، نقلاً عن الكافي في موضعين، في أحدهما: الحسين بن محمّد، عن المعلّى، عن أحمد بن محمّد بن عبد اللّٰه ...[١].

وفي الآخر: (الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبداللّٰه»[٢]، وهو الموافق لما في النسخة الحجرية من الكافي[٣].

الثاني: كثرة رواية معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد اللّٰه[٤]، وانحصار رواية «علي بن محمّد»، عن «أحمد بن محمّد بن عبد اللّٰه» في هذا السند.

الثالث: أنّ المراد من أحمد بن محمّد بن عبد اللّٰه هو: أحمد بن محمّد بن عبداللّٰه بن مروان الأنباري، كما قال به السيّد الخوئي[٥]، وله روايات كثيرة في الكتب الأربعة، والراوي عنه في جميع ذلك «معلّى بن محمّد»، إلّا في ثلاثة موارد:

منها: السند المبحوث عنه.

ومنها: في الكافي كتاب الإيمان والكفر، باب أخوّة المؤمنين (٧٢) ح ٩[٦]، وفيه: «أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن أبي عبد اللّٰه».

---

(١) بحار الأنوار: ٢٣ / ٢٦٩ ح ٢١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٤ / ٢٨٥ ح ١٣.

(٣) الكافي: الطبعة الحجرية: ١ / ١٦٤.

(٤) الكافي: ١ / ٢٠٧ ح ١، و٢٣٠ ح ٣، و٣١٢ ح ٤، و٣٢٩ ح ٥، و... .

(٥) معجم رجال الحديث: ٢ / ٢٨٦ رقم ٨٧٦.

(٦) الكافي: ٢ / ١٦٧ ح ٩.

ومنها: الروضة، الحديث ١٦[١]، وفيه: «الحسين بن محمّد الأشعري، عن أحمد بن محمّد بن عبد الله».

والظاهر وقوع التصحيف فيهما أيضاً، كما صرّح به السيّد الخوئي[٢]، وسيأتي بيانه في محلّه، إن شاء الله.

تنبيه:

لو قيل: إنّ المراد من «عليّ بن محمّد» في السند، هو: عليّ بن محمّد بن سعد؛ بقرينة رواية الحسين بن محمّد ـ وهو الحسين بن محمّد بن عامر الأشعري، من مشايخ الكليني ـ عنه في الموارد المتعدّدة[٣].

قلنا: نعم، وإن كان يروي الحسين بن محمّد عنه، ولكن لم نظفر برواية الحسين ابن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد الله بواسطة عليّ بن محمّد، بل جميع ما رواه عنه كان بواسطة معلّى بن محمّد. كما تقدّم آنفاً.

---

(١) المصدر نفسه: ٨/٥٢ ح ١٦.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢/٢٨٦ رقم ٨٧٦.

(٣) الكافي: ١/ ٣٥ ح ٥، و٢/١٨٧ ح ٦، و٢٠٧ ح ٩، و٢٦٨ ح ١، و٣٧٨ ح ١٢، و٣٧٩ ح ١٦ و... .

﴿ ١٤٦ ﴾

هل الصحيح: «جعفر بن محمّد بن عبد اللّٰه»، أو «جعفر بن محمّد، عن «عبد اللّٰه»؟

المصدر: الكافي: ١/٤١٦ ح ٢٣ كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).

السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ ٱللّٰه، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى ٱلْقُمِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ﴾ كَلِمَاتٍ فِي مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ، وَٱلْحَسَنِ، وَٱلْحُسَيْنِ، وَٱلْأَئِمَّةِ عليهم السلام مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ ﴿فَنَسِيَ﴾ هٰكَذَا وَٱللّٰه نَزَلَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم».

أقوال العلماء:

ذكر السيّد البروجردي هذا السند في مواضع متعدّدة[1]، وفي الجميع: جعفر ابن محمّد، عن عبد اللّٰه، بدل جعفر بن محمّد بن عبيد اللّٰه، ثمّ قال في ترتيب أسانيد الكافي: «يقرب أن يكون الصواب «جعفر بن محمّد بن عبيداللّٰه، عن

---

(١) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١/١٦٤، و٤/٨٩، في عنوان: «جعفر بن محمد»، و٢٠٧ في عنوان: «عبد اللّٰه»، و٣٤٣ في عنوان: «محمد بن عيسى القمّي»، وتجريد أسانيد الكافي: ١/١٥٠ رقم ٨.

محمّد بن عيسى، فيكون فيه تصحيفان[١]، ولكن في بعض النسخ المطبوعة: جعفر ابن محمّد بن عبد اللّه»[٢].

وقال أيضاً في تجريد أسانيد الكافي: «يقرب أن يكون الصواب جعفر بن عبيد اللّه»[٣].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: هذا السند كأنّه معلول، وصوابه جعفر ابن محمّد بن عبيد اللّه»[٤]، وفيه في موضع آخر: «كأنّ صوابه جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه»[٥].

وقال السيّد الخوئي، بعد ذكر السند في ترجمة معلّى بن محمّد: «كذا في المرآة أيضاً على نسخة، وفي نسخة أخرى منها، والطبعة القديمة: جعفر بن محمّد بن عبداللّه، وهو الموجود في الوافي»[٦].

وقال أيضاً في موضع آخر: «كذا في هذه الطبعة، وفي بعض النسخ: جعفر بن محمد بن عبد اللّه»[٧].

وذكر الأردبيلي هذا السند في ترجمة محمّد بن عيسى بن عبد اللّه الأشعري، وفيه: «جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه»[٨]، وكذا المامقاني[٩]، والزنجاني[١٠].

---

(١) أحدهما: تصحيف «بن» بـ«عن»، وثانيهما: تصحيف «عبيد اللّه» بـ«عبد اللّه».

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٦٤.

(٣) تجريد أسانيد الكافي: ١٥٠ رقم ٨.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٠٧.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٣٤٣.

(٦) معجم رجال الحديث: ١٨/٢٥٦ رقم ١٢٥٠٦.

(٧) المصدر نفسه: ٤/١١٤ رقم ٢٢٧١.

(٨) جامع الرواة: ٢/١٦٦.

(٩) تنقيح المقال: ٣/١٦٧ رقم ١١٢١٠.

(١٠) الجامع في الرجال: ٢/٩٣٥، و٩٣٦.

التحقيق:

الظاهر أنّ الصحيح: «جعفر بن محمّد بن عبد اللّه» كما في النسخة الحجريّة[١]، ولورودها في البصائر، وفيه: «معلّى بن محمّد، عن جعفر بن محمّد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عيسى القمّي، عن محمّد بن سليمان ... الخبر»[٢].

ويؤيّده ملاحظة الأسانيد الأُخر:

منها: ما رواه الصفّار في البصائر، وفيه: «حدّثنا موسى بن جعفر، قال: وجدت بخطّ أبي، يعني جعفر بن محمّد بن عبد اللّه، يروي، عن محمّد بن عيسى الأشعري، عن محمّد بن سليمان الديلمي»[٣].

ومنها: ما رواه المفيد في الإختصاص، وفيه: «موسى بن جعفر بن محمّد، عن أبيه جعفر بن محمّد بن عبد اللّه، عن محمّد بن عيسى بن عبد اللّه الأشعري، عن محمّد بن سليمان الديلمي»[٤].

وأمّا ما ذهب إليه السيّد البروجردي والخوئي من صحّة «جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه» كما تقدّم، فلعلّ وجهه أنّ هذين العلمين ذهبا إلى اتّحاده مع جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه، الراوي لكتاب عبد اللّه بن ميمون القدّاح[٥]؛ ولأنّ السيّد

---

(١) الكافي: ١ / ١٦٥ (النسخة الحجرية).

(٢) بصائر الدرجات: ٧١ ح ٤.

(٣) المصدر نفسه: ٦٠ ح ١، و٣٩٣ ح ٥.

(٤) الاختصاص: ٣١٣.

(٥) رجال النجاشي: ٢١٣ رقم ٥٥٧.
الموسوعة الرجاليّة: ٦ / ٢٥٥.

الخوئي ذكر هذا السند في ترجمة جعفر بن محمّد بن عبيداللّه[١]، ثمّ قال باتّحاده مع جعفر بن محمّد الأشعري[٢].

وقال السيّد البروجردي في ترجمة «جعفر بن محمّد الأشعري»، الذي يروي، عن عبد اللّه بن ميمون القداح، «هو جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه الأشعري القمّي»[٣].

ولكنّ الظاهر أنّه غيره، حيث إنّ جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه يروي، عن عبداللّه بن ميمون القداح، الذي كان من الخامسة، أو من صغار الرابعة[٤]، وهذا يروي، عن محمّد بن عيسى القمّي، الذي كان من كبار السابعة[٥]، مضافاً إلى أنّه لم نظفر برواية جعفر بن محمّد الأشعري، عن محمّد بن عيسى القمّي في مورد.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٤/١١٤ رقم ٢٢٧١.

(٢) المصدر نفسه: ٤/١٠٠ رقم ٢٢٣٧. وفيه: «ومن المطمأنّ به أنّ جعفر بن محمّد الأشعري هو: جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه، وذلك فإنّ جعفر بن محمّد الأشعري قد روى عن ابن القداح كثيراً، يبلغ عددها مائة وتسعة موارد، ولم يذكر له رواية عن غيره، إلّا في مورد واحد. وأمّا الرواية عن ابن القداح بواسطة جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه، فهي لا تزيد على أربع روايات، وبما أنّ راوي كتاب عبد اللّه بن ميمون القداح هو: جعفر بن محمّد بن عبيد اللّه، على ما ذكره النجاشي والشيخ، فيبعد جدّاً، أن تكون رواية راوي كتابه عنه أربعة، وتكون رواية غير راوي كتابه عنه تبلغ مائة وتسعة موارد».

(٣) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٨٩.

(٤) المصدر نفسه: ٤/٢٢٤.

(٥) المصدر نفسه: ٤/٣٤٣.

﴿ ١٤٧ ﴾

هل الصحيح: «محمّد بن الفضيل»، أو «محمّد بن الفضل»؟

المصدر: الكافي: ١/٤١٦ ح ٢٤، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).

السند: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْحُسَيْنِ، عَنِ ٱلنَّضْرِ بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَادٍّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ٱلْفَضْلِ، عَنِ ٱلثُّمَالِيِّ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَوْحَى ٱللّٰه إِلَى نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلىٰ صِرٰاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾. قَالَ: إِنَّكَ عَلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ هُوَ ٱلصِّرَاطُ ٱلْمُسْتَقِيمُ».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «وفي نسخة ج: الفضيل، وهذا هو الظاهر، و في مصحّحة الآملي، وبصائر الدرجات[1] محمّد بن الفضيل، وقد عطف محمّد في البصائر على خالد، وهو الظاهر».

وأورد السيّد البروجردي هذا السند في ترتيب أسانيد الكافي وطبقات

---

(١) بصائر الدرجات: ٧١ ح٧، وفيه: «محمد بن الحسين، عن النضر بن سويد، عن خالد بن حمّاد ومحمد بن الفضيل، عن الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام.

رجال الكافي وفيها: «محمّد بن الفضيل[١]».

وذكر الأردبيلي هذا السند في ذيل ترجمة محمّد بن القاسم بن الفضيل[٢].

وذكره السيد الخوئي في ترجمة محمّد بن الفضيل، ثمّ قال: «هو محمّد بن الفضيل ابن كثير الأزدي»[٣].

التحقيق:

الظاهر أنّ الصواب «محمّد بن الفضيل» بدل «محمّد بن الفضل»؛ لأنّ الصفّار رواها في البصائر، وفيه: «... محمّد بن الفضيل، عن الثمالي»[٤]، ويؤيّده أيضاً ما جاء في النسخة الحجريّة من الكافي[٥].

مضافاً إلى أنّه لم نظفر برواية محمّد بن الفضل، عن الثمالي [أبي حمزة الثمالي] إلّا في هذا المورد، بخلاف رواية محمّد بن الفضيل عنه، فقد وردت في موارد كثيرة[٦] جدّاً، وكما تقدّم[٧].

وأمّا تصحيف «و» بـ«عن»، كما استظهره السيّد الزنجاني، فيؤيّده ما في البصائر، وهو «خالد بن حمّاد ومحمّد بن الفضيل»[٨]، و حمّاد فيه مصحف «ماد» كما في الكافي مضافاً إلى امكان روايته النضربن شعيب عن محمد بن الفضيل من

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/٣٩٩، و٤/٣٤٤.

(٢) جامع الرواة: ٢/١٨٣.

(٣) معجم رجال الحديث: ١٧/١٤٤ رقم ١١٥٦١.

(٤) بصائر الدرجات: ٧١ ح ٧، وعنه بحار الأنوار: ٣٥/٣٦٩ ح١٣.

(٥) الكافي: النسخة الحجرية: ١٦٥.

(٦) الكافي: ١/١٣٢ ح٦، و١٧٨ ح٨، و٢٦٢ ح٦، و٤٢٢ ح٥١.

(٧) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١/١٩٣ ح ٤.

(٨) بصائر الدرجات: ٧١ ح ٧، وعنه بحار الأنوار: ٣٥/٣٦٩ ح١٣.

دون محذور كما مرّ سابقاً[١]، ورواية خالد بن ماد، عن الثمالي[٢]، كما هو مقتضى العطف، وتصحيف «و» بـ«عن».

(١) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١ /١٩٣ ح ٤.
(٢) الكافي: ٢ /٦١٢ ح ٤، وعنه الوسائل: ٦ /٢٠٣ ح ٧٧٢٣، و١٣ /٢٨٩ ح ١٧٧٦٨، وبصائر الدرجات: ١٠٤ ح ٣، و١٦٠ ح ٢٩.

هل رواية «محمّد بن عليّ»، عن «عمّار بن مروان» مرسلة أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤١٨ ح ٣١، كتاب الحجّة (٤)باب فيه نكت ... (١٠٨).
السند: أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ مَرْوَانَ، عَنْ مُنَخَّلٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «أَ فَكُلَّمَا جاءَكُمْ (مُحَمَّدٌ) بِما لا تَهْوىٰ أَنْفُسُكُمُ (بِمُوَالَاةِ عَلِيٍّ) فَاسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً (مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ) كَذَّبْتُمْ، وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي، في عنوان: عمّار بن مروان، الذي يروي عنه محمّد بن عليّ: «مرسلة»[١].

وقد ذكر الأردبيلي[٢] هذا السند في ترجمة عمّار بن مروان اليشكري، من دون إشارة إلى الإرسال، وكذا المامقاني[٣]، والسيّد الخوئي[٤]، والزنجاني[٥].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٧٠.
(٢) جامع الرواة: ١/ ٦١٣.
(٣) تنقيح المقال: ٢/ ٣١٨ رقم ٨٥٩٢.
(٤) معجم رجال الحديث: ١٢/ ٢٥٦ رقم ٨٦٤٠، وص ٣٧٣.
(٥) الجامع في الرجال: ٢/ ٤٥٩ (المخطوطة).

التحقيق:

الظاهر أنّه لا يمكن رواية محمّد بن علي، عن عمّار بن مروان من حيث الطبقة؛ لأنّ المراد من محمّد بن علي هو: محمّد بن علي بن إبراهيم الصيرفي القرشي، وكان يلقّب أبا سمينة، وقد عدّه الشيخ والبرقي من أصحاب الرضا عليه السلام[١]، وكان من الطبقة السابعة[٢]، كما تقدّم[٣].

وأمّا عمّار بن مروان، فالظاهر أنّه عمّار بن مروان مولى يشكر، كما صرّح به المحقّق الأردبيلي[٤].

وقال السيّد الخوئي في ترجمة عمّار بن مروان: «إنّ المذكور في الروايات، وهي كثيرة، عمّار بن مروان، بلا تقييد، ولا ينبغي الشكّ في انصرافه إلى من هو المعروف المشهور، وله كتاب، وهو: عمّار بن مروان اليشكري»[٥].

وقد عدّه الشيخ من أصحاب الصادق عليه السلام[٦]، وروى، عن أبي الحسن موسى عليه السلام[٧]، ولم نظفر برواية الرجل، عن أبي جعفر عليه السلام، إلّا في موردين:

أحدهما: ما رواه الكليني في الكافي، كتاب المعيشة، باب السحت، الحديث ١[٨]، ولكن روى الصدوق في المعاني هذه الرواية بعينها، وفيها: «عمّار

---

(١) رجال الطوسي: ٣٨٧ رقم ١١، وفيه: محمّد بن علي القرشي، ورجال البرقي: ٥٤.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٣٣٧، و٣٣٩، و٦/ ١١٤، و٣٠٨، و٦٠٣، و٧/ ٩٤٤ و٩٤٥.

(٣) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١/ ١٧٨ ح ٤.

(٤) جامع الرواة: ١/ ٦١٢.

(٥) معجم رجال الحديث: ١٢/ ٢٥٨ رقم ٨٦٤٣.

(٦) رجال الطوسي: ٢٥١ رقم ٤٤٥، والفهرست: ١١٧ رقم ٥١٤.

(٧) الكافي: ٢/ ١٠٩ ح ٣، ومجمع الرجال: ٤/ ٢٤٣.

(٨) الكافي: ٥/ ١٢٦ ح ١، وعنه التهذيب: ٦/ ٣٦٨ ح ١٨٣. ووسائل الشيعة: ١٧/ ٩٢ ح ٢٢٠٥٧ (ط. آل البيت).

ابن مروان، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام» [بدل أبي جعفر عليه السلام][١].

وثانيهما: ما رواه الصفّار في البصائر[٢]، ولكن روى الكليني هذه الرواية بعينها في الكافي وفيها: عمّار بن مروان، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام[٣]، ولهذا عدّه السيّد البروجردي من الطبقة الخامسة[٤].

فعلى ضوء ما قرّرناه، رواية محمّد بن عليّ الصيرفي، الذي لم يدرك أبا الحسن موسى عليه السلام، عن عمّار بن مروان، الذي لم يدرك أبا الحسن الرضا عليه السلام، كانت مرسلة.

ويؤيّد الإرسال رواية محمّد بن عليّ، عن عمّار، بواسطة محمّد بن سنان في موردين[٥]، وانحصار روايته عنه في هذا المورد.

مضافا إلى أنّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، ومحمد بن مفضّل بن إبراهيم، اللذين كانا في طبقة محمّد بن علي، وعدّهما السيّد البروجردي من الطبقة السابعة[٦]، كانا يرويان كتابه بواسطة محمّد بن سنان[٧] أيضاً. كما في طريق النجاشي والشيخ، ويرويان عنهما في الجوامع الروائيّة[٨].

---

(١) معاني الأخبار: ٢١١ ح ١، وعنه بحار الأنوار: ١٠٣/ ٤٣ ح٦، وتفسير العياشي: ١/ ٣٥٠ ح ١١٥ سورة المائدة.

(٢) بصائر الدرجات: ٢٨٨ ح ١، و٣.

(٣) الكافي: ١/ ٤٣٨ ح ٢.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ٥٣٨ و٢٧٢ وفيه: كأنّه من الخامسة.

(٥) أمالي الصدوق: ٢٤٧ ح ٥ المجلس ٣٤، وطب الأئمة: ٢٣.

(٦) الموسوعة الرجاليّة: ٦/ ٥٨٤، و٦١٨.

(٧) الفهرست: ١١٧ رقم ٥١٤، ورجال النجاشي: ٢٩١ رقم ٧٨٠.

(٨) الكافي: ١/ ٢٢٨ ح ٢، و٤٠١ ح١، و٤/ ٥٤٩ ح ٢، و٢/ ٩٢ ح ١٨، و١٠٩ ح ٢، و١٣٧ ح ١، و٢٢٢ ح ٢، و١/ ٤١٧ ح ٢٥، و٤١٧ ح ٢٦ و٢٧.

﴿ ١٤٩ ﴾

هل الصحيح: «ابن هلال، عن أميّة»، أو «ابن هلال، عن أبيه»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤١٨ ح ٣٣، كتاب الحجّة (٤) باب فيه نكت ...(١٠٨).

السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ هِلالٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ٱلسَّفَاتِجِ، عَنْ أَبِي بَصِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام فِي قَوْلِ ٱللّٰه جَلَّ وَعَزَّ: ﴿الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدانا لِهٰذا وَما كُنّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لا أَنْ هَدانَا اللّٰه﴾، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ ٱلْقِيَامَةِ دُعِيَ بِٱلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم، وَبِأَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ، وَبِٱلْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام، فَيُنْصَبُونَ لِلنَّاسِ، فَإِذَا رَأَتْهُمْ شِيعَتُهُمْ، قَالُوا: ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ، ٱلَّذِي هَدَانَا لِهَذَا، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ، لَوْ لَا أَنْ هَدَانَا ٱللّٰه، يَعْنِي هَدَانَا ٱللّٰه فِي وَلَايَةِ أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْأَئِمَّةِ مِنْ وُلْدِهِ عليهم السلام».

أقوال العلماء:

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «تقدّم ص ٢٠٧[1]، رواية الحسين بن محمّد، عن معلّى بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن عبد اللّٰه، عن

---

(١) الكافي: ١/ ٢٠٧ ح ١.

أحمد بن هلال، عن أميّة بن عليّ، ولا يبعد اتّحاد السند بتمامه مع ماهنا، وكون أبيه تصحيف أميّة، ولم أجد ذكراً لوالد أحمد بن هلال في الأسانيد، وكتب الرجال».

وقد ذكر السيّد البروجردي والسيّد الخوئي[١]، هذا السند، من دون إشارة إلى التصحيف أو الإرسال.

التحقيق:

الظاهر أنّ الصواب في السند «ابن هلال، عن أميّة، عن أبي السفاتج»، والدليل على ذلك أمور:

الأوّل: نقل الإسترابادي في تأويل الآيات هذه الرواية، عن الكافي، وفيه: «الحسين بن محمد، عن معلّى بن محمد، عن أحمد بن هلال، عن أميّة بن عليّ القيسي ...»[٢].

الثاني: لم نقف على رواية أحمد بن هلال [ابن هلال]، عن أبيه في الجوامع الروائيّة، في غير هذا المورد، ولكن روى، عن أميّة بن عليّ في موارد متعدّدة، كما في البصائر[٣]، والكافي[٤]، والتهذيب[٥]، وغيبة الطوسي[٦]، وغيبة النعماني[٧]، وكامل الزيارات[٨].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٦٣، و٤/٤٥٧، ومعجم رجال الحديث: ٢٣/٥٠ رقم ١٥١٨٢.

(٢) تأويل الآيات: ١٨٠ س ٤.

(٣) بصائر الدرجات: ١٦٧ ح ٢٢.

(٤) الكافي: ١/٢٠٧ ح ١، و٤٤٥ ح ١٨.

(٥) التهذيب: ١/٤٦٦ ح ١٧٣، و٥/١٤٠ ح ١٣٦، و...، والخصال: ٤٣٣ ح ١٧.

(٦) غيبة الطوسي: ٢٣٣ ح ٢٠١، وكمال الدين: ٣٣٣ ح ٢.

(٧) غيبة النعماني: ١٨٥ ح ٣٦.

(٨) كامل الزيارات: ٢١٩ ب ٧٩.

الثالث: وقوع أحمد بن هلال في طريق النجاشي إلى كتاب أميّة بـن عـليّ القيسيّ[١].

(١) رجال النجاشي: ١٠٥ رقم ٣٦٣.

﴿ ١٥٠ ﴾

هل الصحيح: «عبد اللّه بن كثير»، أو «عبد الرحمن بن كثير»؟

المصدر: الكافي: ١/٤١٨ ح ٣٤، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).
السند: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أُورَمَةَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ ٱللّٰه بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾؟ قَالَ عليه السلام: ٱلنَّبَأُ ٱلْعَظِيمُ ٱلْوَلَايَةُ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ﴾؟ قَالَ عليه السلام: «وَلَايَةُ أَمِيرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عليه السلام».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي: «هذا وهم، وصوابه عبد الرحمن بن كثير، وهو عمّ عليّ بن حسّان، ويروي عنه عليّ بن حسّان روايات كثيرة»(١).

وقال أيضاً في موضع آخر: «الظاهر أنّه وهم، وصوابه عبد الرحمن بن كثير»(٢).

---

(١) طبقات رجال الكافي: ٤/٢٢٠.
(٢) المصدر نفسه: ٤/٢٤٦.

وقال في ترتيب أسانيد الكافي: «صوابه «عبد الرحمن» كما في سائر الأسناد المتقدّمة»[١].

قال السيّد الخوئي في ذيل هذا السند: «كذا في الطبعة القديمة والمرآة، والطبعة المعرّبة أيضاً، ولكن في حديث رقم ٥٢ من هذا الباب «عبد الرحمن بن كثير بدل «عبد اللّه» وهو الصحيح؛ بقرينة رواية عليّ بن حسان عنه وسائر الروايات»[٢].

التحقيق:

الصواب ما ذهب إليه العلمان (السيّد البروجردي والخوئي) أنّ «عبد الرحمن بن كثير» يكون بدلاً من «عبد اللّه بن كثير» لأمور:

الأوّل: أنّ ذيل الرواية وردت بعينه في الكافي[٣] في الباب نفسه، الحديث ٥٢، وفيها: «عبد الرحمان بن كثير».

الثاني: كثرة رواية «عليّ بن حسّان»، عن «عبد الرحمان بن كثير»[٤].

الثالث: أنّ عليّ بن حسان، كان راوياً لكتاب عبد الرحمان بن كثير، كما في طريق النجاشي والشيخ[٥].

---

(١) ترتيب أسانيد الكافي: ١/١٧٢.

(٢) معجم رجال الحديث: ١٠/٢٨٨ رقم ٧٠٧٢.

(٣) الكافي: ١/٤٢٢ ح ٥٢.

(٤) كما في الكافي: ١/١٨٥ ح ١٤، و١٩٢ ح١، و٢١٠ ح ٢، و٢١٣ ح ٣، و٢١٧ ح ٤، و...

(٥) رجال النجاشي: ٢٣٥ رقم ٦٢١، والفهرست: ١٠٨ رقم ٤٦٣.

﴿ ١٥١ ﴾

هل الصحيح: «الحسن بن سيف»، أو «الحسين بن سيف»؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٢٢ ح ٤٨، كتاب الحجّة (٤) باب فيه نكت ...(١٠٨).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، عَنِ ٱلْحَسَنِ بْنِ سَيْفٍ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُخْتَلِفٍ (فِي أَمْرِ ٱلْوَلَايَةِ) يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾ قَالَ عليه السلام: مَنْ أُفِكَ عَنِ ٱلْوَلَايَةِ، أُفِكَ عَنِ ٱلْجَنَّةِ.

أقوال العلماء:

قال الأردبيلي، بعد ذكر هذا السند وأسانيد أخرى: «الظاهر أنّ الصواب من النسخ المختلفة المذكورة في هذه الترجمة، وترجمة الحسن بن يوسف، وترجمة محمّد ابن سليمان، وترجمة علي بن سيف بن عميرة هو: الحسين بن سيف؛ بقرينة رواية محمّد بن عليّ بن محبوب، عن الحسن بن عليّ الكوفي عنه، وروايته عن أخيه، عن أبيه، عن أبي أسامة، وعدم وجود الحسن بن سيف بن عميرة، والحسين بن يوسف بن عميرة في كتب الرجال»[1].

---

(١) جامع الرواة: ١/ ٢٤٣.

وقال أيضاً في ترجمة «سيف بن عميرة» بعد نقل سند فيه: الحسن بن سيف، عن أبيه: «الظاهر أنّ الحسن سهو، والصواب الحسين؛ بقرينة المواضع المذكورة، وعدم وجود الحسن بن سيف بن عميرة في كتب الرجال»(١).

قال المحدّث النوري بعد ذكر هذا السند: «وفي بعض النسخ عن الحسن، وهو اشتباه فيه، وفي أسانيد كثيرة مثله، كما نبّه عليه نقّاد هذا الفن المولى حاج محمد في جامع الرواة، وعدم وجود الحسن بن سيف في الرواة»(٢).

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «لعلّ الصواب الحسين».

وقد ذكره السيّد الخوئي في ترجمة الحسن بن سيف، ثمّ قال باتّحاده مع الحسن بن سيف بن عميرة(٣).

والمستفاد منه تغاير الحسن بن سيف، والحسين بن سيف، وكونهما أخوين من ولد سيف بن عميرة، كما قال في ترجمة عليّ بن سيف بن عميرة: «روى عنه الحسن أخوه والحسين أخوه»(٤).

وكذا استظهره المحقّق الزنجاني، حيث قال في ترجمة الحسن بن سيف بن عميرة، بعد نقل رواية عن ثواب الأعمال، التي في سندها الحسين بن سيف عن أخيه الحسن: «فإنّه صريح في التغاير، والظاهر كونه أكبر من أخويه الحسين وعليّ»(٥).

---

(١) المصدر نفسه: ١ /٣٩٦.

(٢) خاتمة المستدرك: ٤ /٣٥٥ و٣٥٦، (ط. آل البيت).

(٣) معجم رجال الحديث: ٤ /٣٥٥، و٣٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ١٢ /٥٧ رقم ٨١٩٢.

(٥) الجامع في الرجال: ١ /٥٠٤.

وقال في ترجمة سيف بن عميرة: «روى عنه بنوه الحسن والحسين وعليّ»[١].

وهو الظاهر عن المامقاني أيضاً، حيث قال في ترجمة علي بن سيف بن عميرة: «نقل الجامع رواية أخويه الحسن والحسين ابني سيف عنه»[٢].

التحقيق:

الظاهر صحّة «الحسين» بدل «الحسن» وهو الحسين بن سيف بن عميرة، أخو عليّ بن سيف بن عميرة، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: قول النجاشي في ترجمة الحسين بن سيف بن عميرة، بأنّ له كتاباً يرويه، عن أخيه عليّ بن سيف[٣].

وقال أيضاً في ترجمة علي بن سيف بن عميرة: «هو أكبر من أخيه الحسين»[٤].

الثاني: طريق الصدوق إلى سيف بن عميرة، حيث قال في مشيخة الفقيه: «وما كان فيه عن سيف بن عميرة، فقد رويته، عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن عليّ بن سيف، عن أخيه الحسين [بن سيف] عن أبيه سيف بن عميرة»[٥].

الثالث: أنّ الحسين بن سيف بن عميرة، كان مذكوراً في الكتب الرجاليّة[٦]،

---

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٥٧ (المخطوطة).

(٢) تنقيح المقال: ٢/ ٢٩٣ رقم ٨٣١٨.

(٣) رجال النجاشي: ٥٦ رقم ١٣٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢٧٨ رقم ٧٢٩.

(٥) من لا يحضره الفقيه: ٤/ ٤٩١ ـ ٥٠٠.

(٦) رجال النجاشي: ٥٦ رقم ١٣٠، والفهرست: ٥٥ رقم ١٩٨، ومنتهى المقال: ٣/ ٤٣ رقم ٨٧٩، ونقد الرجال: ٢/ ٩٣ رقم ١٤٥٦.

وأمّا الحسن بن سيف بن عميرة، فلا وجود له فيها.

فعلى هذا، ليس لعليّ بن سيف إلّا أخ واحد، وهو المسمّى بالحسين، الذي يروي عن أخيه عليّ، كما عرفت عن النجاشي والصدوق، وصرّح به المحقّق التستري أيضاً ، حيث قال، في ترجمة عليّ بن سيف بن عميرة: «ليس له إلّا أخ واحد، وهو الحسين، وإنّما حرّف «الحسين» بـ«الحسن»[١].

وما ورد في بعض الأسانيد[٢] بعنوان: الحسن بن سيف، إنّما هو تصحيف الحسين بن سيف.

وأمّا ما ورد في بعض نسخ ثواب الأعمال[٣] من رواية الحسين بن سيف، عن أخيه الحسن، عن أخيه عليّ، عن أبيه، فالظاهر زيادة «عن أخيه الحسن»، لأنّ الصدوق روى الخبر بعينه في التوحيد[٤] وفيه: «الحسين بن سيف، عن أخيه عليّ، عن أبيه ... الخبر».

---

(١) قاموس الرجال: ٧/ ٤٨٢ رقم ٥١٦٨.

(٢) الكافي: ١/ ٤٤٤ ح ١٦، و٢/ ٦٢٢ ح ١١، والتهذيب: ٤/ ٣٣٢ ح ١١٠، و٨/ ١٤١ ح ٨٧.

(٣) ثواب الأعمال: ٢ و٤ باب ثواب من قال لا اله إلّا اللّه.

(٤) التوحيد: ٢٠ ح ٨ و٢١ ح ١٣.

﴿ ١٥٢ ﴾

هل تصحّ رواية «عبد العظيم»، عن «يحيى بن سالم»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٢٣ ح ٥٧، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).

السند: أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ، عَنْ عَبْدِ ٱلْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ ٱللّٰه، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وٰاعِيَةٌ﴾ قَالَ رَسُولُ ٱللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم: هِيَ أُذُنُكَ يَا عَلِيُّ!».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية عبد العظيم، عن يحيى بن سالم، كأنّها مرسلة»[١]، وهكذا في تجريد أسانيد الكافي، وطبقات رجال الكافي[٢].

وذكره الأردبيلي[٣]، والسيّد الخوئي[٤]، والزنجاني[٥]، من دون إشارة إلى الإرسال.

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ١٥٣.

(٢) تجريد أسانيد الكافي: ١٢٥ رقم ١١، والموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٠٥.

(٣) جامع الرواة: ١/ ٤٦١، و٢/ ٣٢٩.

(٤) معجم رجال الحديث: ٢٠/ ٥٢ رقم ١٣٥٠٦.

(٥) الجامع في الرجال: ٢/ ١٢٤٦ (المخطوطة).

التحقيق:

الحكم بإرسال رواية عبد العظيم، عن يحيى بن سالم، وعدمه، يحتاج إلى تعيين طبقتهما فنقول:

أمّا عبد العظيم بن عبد الله الحسني:

فقد عدّه الشيخ في رجاله تارةً: في أصحاب الهادي عليه السلام، وأخرى: في أصحاب العسكري عليه السلام[١]، ولكن رجال السيّد التفرشي[٢]، والقهبائي[٣]، والميرزا[٤]، وأبي علي الحائري[٥]، وطه نجف[٦]، والأردبيلي[٧]، والعلياري[٨]، والزنجاني[٩]، كلّها متّفقة على عدّه من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام.

وأمّا عدّه الشيخ من أصحاب العسكري عليه السلام، فلم يثبت، كما أشار إليه السيّد الخوئي والمحقّق الزنجاني[١٠].

---

(١) رجال الطوسي: ٤١٧ ر١، و٤٣٣ ر٢٠.

(٢) نقد الرجال: ٣/ ٧٠ رقم ٢٩٤٤.

(٣) مجمع الرجال: ٤/ ٩٧.

(٤) منهج المقال: ١٩٦.

(٥) منتهى المقال: ٤/ ١٤١ رقم ١٦٤٣.

(٦) إتقان المقال: ٧٩.

(٧) جامع الرواة: ١/ ٤٦٠.

(٨) بهجة الآمال: ٥/ ١٧٧.

(٩) الجامع في الرجال: ٢/ ١٤١ (المخطوطة).

(١٠) معجم رجال الحديث: ١٠/ ٤٧ رقم ٦٥٨٠، والجامع في الرجال: ٢/ ١٤٠(المخطوطة).

ويؤيّد عدم إدراكه العسكري عليه السلام ما رواه الصدوق في ثواب الأعمال[١]، وابن قولويه في كامل الزيارات[٢]: «عن محمّد بن يحيى، عمّن دخل على أبي الحسن عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام، من أهل الري، قال: دخلت على أبي الحسن العسكري عليه السلام، فقال: أين كنت؟

قلت: زرت الحسين عليه السلام، قال: أما إنّك لو زرت قبر عبد العظيم عندكم، لكنت كمن زار الحسين عليه السلام» هذا.

وأما إدراكه للرضا عليه السلام، ففيه أيضاً إشكال.

ففي الاختصاص: «وروى عن عبد العظيم، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: يا عبد العظيم! أبلغ عنّي أوليائي السلام ...»[٣].

قال السيّد الخوئي، بعد نقل هذه الرواية: «مقتضى هذه الرواية إدراك عبد العظيم الرضا عليه السلام، إلّا أنّه لا اعتماد عليها، ولا أقلّ من جهة الإرسال»[٤].

وقال المحقّق التستري: «الظاهر كون «الرضا» عليه السلام فيه من زيادات النسّاخ»[٥].

وقال الزنجاني، بعد ذكر هذه الرواية عن الاختصاص: «ولكن روايته [عبد العظيم] عن الرضا عليه السلام بعيد»[٦].

---

(١) ثواب الأعمال: ١٢٦، ثواب زيارة قبر عبد العظيم الحسني.

(٢) كامل الزيارات: ٣٢٤ ح ١.

(٣) الاختصاص: ٢٤٧.

(٤) معجم رجال الحديث: ١٠/٤٩.

(٥) قاموس الرجال: ٦/١٩٣ رقم ٤١٣٦.

(٦) الجامع في الرجال: ٢/٤٩٢ (المخطوطة).

وقال أيضاً في موضع آخر: «ولم نظفر بلقائه للرضا عليه السلام»[١].

ثمّ إنّ الشهيد قال في تعليقته: «هذا هو عبد العظيم المدفون في مسجد الشجرة في الري، وقبره يزار، وقد نصّ على زيارته الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، قال: من زار قبره، وجبت له الجنّة، روى ذلك بعض النسّابين»[٢].

وهنا قال المحقّق المامقاني، بعد نقل عبارة الشهيد هذه: «وهو اشتباه غريب، ضرورة أنّ عبد العظيم لم يكن متوفّياً في زمانه عليه السلام، حتّى ينصّ على زيارته، وظنّي أنّ الراوي روى تنصيص أبي الحسن عليه السلام على زيارته مريداً بأبي الحسن الثالث عليه السلام وهو الهادي عليه السلام، فزعمه الرضا عليه السلام»[٣].

وقال المحقّق التستري: «بل الظاهر أنّه رأى رواية عن الرضا عليه السلام في وجوب الجنّة لزائر فاطمة بنت موسى بن جعفر عليهما السلام في قم، فخلط، وإلّا فالرواية بوجوب الجنّة، إنّما هي في فاطمة عن الرضا عليه السلام»[٤].

وقال المحقّق الزنجاني: «فالظاهر أنّ الإشتباه من بعض النسّابة، مضافاً إلى عدم وجود هذا الخبر فيما بأيدينا من الكتب»[٥].

وقال السيّد الخوئي: «المتحصّل من كلمات أصحابنا أنّ عبد العظيم لم يدرك الرضا عليه السلام، فضلاً عن أن يكون متوفّياً في حياته، فما ذكره بعض النسّابين وهم جزماً، فهذه المرسلات غير قابلة للتصديق»[٦].

---

(١) المصدر نفسه: ٢ /٤٩٢.

(٢) تعليقة الشهيد: ٣١.

(٣) تنقيح المقال: ٢ /١٥٧ رقم ٦٦٤٦.

(٤) قاموس الرجال: ٦ /١٩٣ رقم ٤١٣٦.

(٥) الجامع في الرجال: ٢ /١٤٠.

(٦) معجم رجال الحديث: ١٠ /٤٩ رقم ٦٥٨٠.

وأمّا مكاتبة عبد العظيم هذا، إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام، كما في بعض الأخبار[١]، فلا اعتبار لها؛ لكونها من موضوعات بني أميّة وأشياعهم[٢].

فتلخّص ممّا ذكرنا من كلمات الرجاليّين: عدم ثبوت إدراكه للرضا عليه السلام، مضافاً إلى أنّ جميع رواياته عن الرضا عليه السلام، كانت مع الواسطة[٣]، إلّا في الموارد، التي ذكرناها، وقد عرفت حالها.

فعلى ذلك، كان عبد العظيم من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، وكان في طبقة من توفّي حدود سنة ٢٤٥، وعدّ من الطبقة السابعة[٤].

وأمّا يحيى بن سالم:

فلم نقف على تاريخ ولادته، ولا وفاته، وكان مجهولاً من حيث الطبقة، وله رواية واحدة في الكتب الأربعة، وهي الرواية المبحوث عنها. ولم نجد رواية عبد العظيم عنه في موضع، لا مع الواسطة، ولا بلا واسطة، كما أنّ روايته، عن أبي

---

(١) راجع: الحجّة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب: ١٦، وعنه البحار: ٣٥/١١١ ح٤١، وفيه: «وأخبرني عبد الحميد بن عبد الله، عن عمر بن الحسين بن عبد الله بن محمد، عن محمد بن علي بن بابويه بإسناد له: أنّ عبد العظيم بن عبد الله العلوي كان مريضاً، فكتب إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام: عرّفني يابن رسول الله عن الخبر المروي أنّ أبا طالب في ضحضاح من نار يغلي منه دماغه.

فكتب إليه الرضا عليه السلام: «بسم الله الرحمن الرحيم. أمّا بعد، فإنّك إن شككت في إيمان أبي طالب، كان مصيرك إلى النار».

(٢) بحار الأنوار: ٣٥/١١٢ ح ٤٤.

(٣) أمالي الصدوق: ٤٩٤ ح ١، المجلس الرابع والستون، و٤٩٥ ح ٥، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ٢/٢٤ ح٢ و٣، و١٧٥ ح٢.

(٤) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٠٥.

عبد الله عليه السلام منحصرة بهذا المورد.

ولم نجد له ترجمة في الكتب الرجاليّة، إلّا ما في رجال النجاشي بعنوان: «يحيى ابن سالم الفرّاء».

نعم صرّح الأردبيلي[١] باتّحاد من في الخبر مع ما في رجال النجاشي، حيث ذكر عنوان النجاشي، ثمّ أورد في ذيله هذه الرواية، وهو ما احتمله السيّد الخوئي[٢]، إلّا أنّه لم يثبت لنا ذلك، بل الظاهر أنّه غيره، حيث إنّ الراوي لكتاب يحيى بن سالم الفرّاء في طريق النجاشي[٣]، هو: محمّد بن الحسين الخثعمي، الذي ولد سنة ٢٢١ ومات سنة ٣١٥[٤]، فكيف يمكن روايته عمّن روى، عن الصادق عليه السلام؟!

اللّهمّ إلّا أن يقال بوقوع السقط في طريق النجاشي، كما تنبّه عليه السيّد البروجردي بقوله في طبقات رجال النجاشي، بعد ذكر طريق النجاشي إلى كتاب يحيى بن سالم: «لم يذكر تتمّة السند، ولم يوصله إلى يحيى بن سالم صاحب الترجمة، ولعلّ مراده أنّ محمّد بن الحسين الخثعمي روى، عن يحيى ابن سالم، والقطع بهذا مشكل»[٥].

وقال أيضاً في موضع آخر: «لم يذكر المصنف من روى عنه محمّد بن الحسين الخثعمي، ولم يتّصل سنده هذا إلى يحيى بن سالم الفرّاء صاحب الترجمة، والطريق، ناقص لا علم لي بالطبقة»[٦].

---

(١) جامع الرواة: ٢ / ٣٢٩.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢٠ / ٥٢ رقم ١٣٥٠٦.

(٣) رجال النجاشي: ٤٤٥ رقم ١٢٠١.

(٤) تاريخ بغداد: ٢ / ٢٣٥ رقم ٦٩٠.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٦ / ٦٤٥.

(٦) المصدر نفسه: ٦ / ٥٨٤.

وقال المحقّق التستري في ترجمة يحيى بن سالم الفرّاء، بعد ذكر طريق النجاشي إلى كتابه: «ثمّ آخر النجاشي فيه سقط، كما لا يخفى»[١].

نقول: يظهر من التتبّع في أسانيد روايات محمّد بن الحسين الخثعمي أنّه يروي، عن يحيى بن سالم بواسطة إسماعيل بن إسحاق بن راشد[٢]، وعلى هذا، فالظاهر وقوع السقط في طريق النجاشي.

وحيث إنّ يحيى بن سالم في الكتب الرجاليّة منحصر بما ذكره النجاشي في رجاله بعنوان: يحيى بن سالم الفرّاء، وأنّه كان صاحب كتاب، فالظاهر اتّحاد من في الخبر معه.

وعلى هذا، فالظاهر عدم محذوريّة رواية عبد العظيم عنه؛ بقرينة رواية من كان في طبقته عنه كعباد بن يعقوب[٣]، الذي توفّي سنة خمسين ومائتين[٤]، ورواية إسحاق بن محمّد بن مروان الكوفي الغزّال، الذي توفّي سنة ثماني عشرة وثلاثمائة[٥]، بواسطة أبيه عنه[٦]، ورواية محمّد بن الحسين الخثعمي، الذي توفّي سنة خمس وعشرة وثلاثمائة بواسطة واحدة عنه[٧].

---

(١) قاموس الرجال: ١١ / ٥٤.

(٢) دلائل الامامة: ٤٤٢ ح ٤١٤، واليقين: ١٣٢، و١٧٦، و٣٦٢، و٣٦٧.

(٣) دلائل الإمامة: ٤٨١ ح ٤٧٤.

(٤) تهذيب الكمال: ١٤ / ١٧٩ رقم ٣١٠٤.

(٥) تاريخ بغداد: ٦ / ٣٩٤ رقم ٣٤٣٨.

(٦) دلائل الإمامة: ٤٤٥ ح ٤١٩.

(٧) المصدر نفسه: ٤٤٢ ح ٤١٤، واليقين: ١٣٢ و ١٧٦.

﴿ ١٥٣ ﴾

هل تكون رواية «عبد العظيم»، عن «بكّار» مرسلة، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٢٤ ح ٦٠، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).

السند: أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ رحمه الله، عَنْ عَبْدِ ٱلْعَظِيمِ، عَنْ بَكَّارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام، قَالَ: «هَكَذَا نَزَلَتْ هَذِهِ ٱلآيَةُ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ [فِي عَلِيٍّ] لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ﴾».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «الإرسال في هذا السند ظاهر، فإنّ جابراً مِن كبار الرابعة، ومات في سنة [ثمان وعشرين ومائة] فلا يروي عنه عبد العظيم، الذي هو من السابعة، بواسطة واحدة»[١].

وقال أيضاً في طبقات رجال الكافي: «روايته عن بكّار كأنّها مرسلة»[٢].

وذكر الأردبيلي[٣]، والمحقّق التستري[٤]، هذا السند في ترجمة بكّار بن كردم،

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٥٣، وكذا تجريد أسانيد الكافي: ١٢٤ رقم ١.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٠٥.

(٣) جامع الرواة: ١/١٢٦.

(٤) قاموس الرجال: ٢/٣٦٠ رقم ١١٦٩.

وذكره السيّد الخوئي في ترجمة بكّار بن أبي بكر، من دون إشارة إلى الإرسال[١].

وقال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «مرّ الخبر بسند آخر، عن يونس عن [بن خ ل] بكّار، عن أبيه، عن جابر[٢]، والمظنون أنّ الصواب عن بكّار، وكذا سقوط عن أبيه، بعد بكّار».

وقال أيضاً في ذيل سند رواية الكافي كتاب الحجة، باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية الحديث ٢٨[٣]: «لم أجد العنوان [يونس بن بكّار] في موضع، ولا يبعد وقوع التصحيف في الكتاب، وأنّ صوابه يونس، عن بكّار، كما في الوافي[٤]، ويونس هو: يونس بن عبد الرحمن، وروى عنه أبو طالب عبد الله ابن الصلت القمّي في مواضع، وروى يونس بن عبد الرحمن، عن بكّار بن أبي بكر في كتاب الرجعة المطبوع بعنوان: مختصر البصائر: ص ٩٥، و... ويأتي الخبر بالرقم ٦٠، عن أحمد بن مهران، عن عبد العظيم، عن جابر بواسطة واحدة مظنّة السقط».

التحقيق:

في السند بحثان:

الأوّل: وقوع التصحيف والسقط في السند، وعدمه.

الثاني: صحّة رواية عبد العظيم، عن جابر، بواسطة واحدة، وعدمها.

---

(١) معجم رجال الحديث: ٣/٣٣٤ رقم ١٨١٤.

(٢) الكافي: ١/٤١٧ ح ٢٨، وفي المطبوع يونس بن بكّار.

(٣) الكافي: ١/٤١٧ ح ٢٨.

(٤) الوافي: ٣/٩٢٠ ح ١٥٩٣.

أمّا البحث الأوّل:

فقد عرفت عن السيّد الزنجاني وقوع التصحيف والسقط في السند، وأنّ الصحيح هو: «عبد العظيم، عن يونس، عن بكّار، عن أبيه، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام»، ولكنّه لم نجد دليلاً على ذلك؛ إلّا ورود هذه الرواية في الباب نفسه بسند آخر، وفيه: «يونس بن بكّار، عن أبيه، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام»[١]، وحيث إنّ يونس بن بكّار، لم يوجد في الكتب الرجاليّة ولا الروائيّة، استظهر ـ دام ظلّه ـ تصحيف «عن»، بـ«بن»، وأنّ الصحيح: «يونس، عن بكّار» والمراد من يونس هو: يونس بن عبد الرحمن، والمراد من بكّار هو: بكّار بن أبي بكر الحضرمي، كما تقدّم في ذلك السند.

ويلاحظ عليه: بأنّه لم نقف على رواية عبد العظيم، عن يونس في موضع، وإن كانت الطبقة لا تأبى روايته عنه؛ لأنّ عبد العظيم عدّ من السابعة[٢]، ويونس بن عبد الرحمن من السادسة[٣]. هذا على القول بوقوع التصحيف والسقط في السند.

وأما على القول بعدمه، والأخذ بظاهر السند، فلم نجد قرينة على أنّ المراد من بكّار هذا هو: بكّار بن كَردَم، كما تقدّم عن الأردبيلي، أو بكّار بن أبي بكر، كما سبق عن السيّد الخوئي، حيث إنّ رواية عبد العظيم عن بكّار منحصرة بهذا الموضع، وكذلك رواية بكّار، عن جابر، فالرجل كان مجهولاً.

وأمّا البحث الثاني: ففيه جهتان من الكلام:

الجهة الأولى: إرسال رواية عبد العظيم، عن بكّار.

الجهة الثانية: إرسال رواية بكّار، عن جابر.

---

(١) الكافي: ١ / ٤١٧ ح ٢٨.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٢٠٥.

(٣) المصدر نفسه: ٤ / ٤٠٣.

فلو قلنا بإرسال رواية عبد العظيم، عن بكّار، فرواية بكّار، عن جابر كانت مسندة، كما أنّه لو قلنا بإرسال رواية بكّار، عن جابر، فرواية عبد العظيم عن بكّار، كانت مسندة، وفي كلام السيّد البروجردي تهافت من هذه الجهة، حيث قال في موضع بإرسال رواية عبد العظيم عن بكّار[١]، ومقتضاه عدم إرسال رواية بكّار عن جابر، مع عدّه بكّاراً هذا من الطبقة السادسة في موضع آخر من المصدر نفسه[٢]، ومقتضاه أيضاً عدم إرسال رواية عبد العظيم، الذي كان من السابعة عنه، بل تكون رواية بكّار، عن جابر، الذي عدّ من الرابعة[٣]، مرسلة، كما لا يخفى.

والذي يقتضيه النظر الدقيق أنّه لمّا كان بكّار مجهولاً، فلا نعلم أن المحذوف هل هو قبل بكّار أو بعده، ولأجل ذلك قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية عبد العظيم، عن جابر بواسطة واحدة، مرسلة»، من دون إشارة إلى إرسال رواية عبد العظيم، عن بكّار، أو رواية بكّار، عن جابر.

فينبغي أن نبحث، هل تكون رواية عبد العظيم، عن جابر، بواسطة واحدة مرسلة، أم لا؟

نقول: الظاهر هو الإرسال؛ لأنّ رواية عبد العظيم ـ الذي كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، ولم يدرك أبا الحسن الرضا عليه السلام، وكان في طبقة من توفّي حدود سنة خمس وأربعين ومائتين، سنة استشهاد الإمام الهادي عليه السلام، أو قبله، وكان من السابعة كما تقدّم سابقاً[٤] ـ عن جابر، الذي توفّي سنة ثمان وعشرين

(١) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ٤/٨٠.

(٣) المصدر نفسه: ٤/٨٥.

(٤) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١/٤٢٣ ح ٥٧.

ومائة[١]، وكان من الرابعة[٢]، بواسطة واحدة كانت مرسلة.

توضيح ذلك: أنّ بين سنة وفاة جابر (١٢٨)، وأوائل إمامة أبي جعفر الثاني عليه السلام (٢٠٣) خمساً وسبعين سنةً، فلو فرضنا أنّ الواسطة، التي تقع بين عبد العظيم وجابر كانت واحدةً (وهي بكّار كما في الخبر)، فلابدّ أن يكون تاريخ ولادتها قبل وفاة جابر بعشرين سنة، حتّى يمكن تحمّل الرواية، فيكون ـ عندئذ ـ عمرها خمساً وتسعين سنة، أي معمّرة، وحيث إنّ بكّاراً، الذي لم يكن من المعمّرين، ولم تثبت طبقته، فرواية عبد العظيم بواسطته عن جابر، لابدّ من أن تكون مرسلةً.

وعلى هذا، فرواية عبد العظيم، عن جابر لا يمكن إلّا بواسطتين، أو بواسطة واحدة على أن تكون من المعمّرين، وإن قلنا باتّحاده مع بكّار بن كردم، أو بكّار ابن أبي بكر؛ لكونهما من أصحاب الصادق عليه السلام[٣]، ويستفاد من أسانيد رواياتهما، إدراكهما عصر أبي الحسن الكاظم عليه السلام[٤]، ولم يثبت بقاؤهما إلى عصر أبي الحسن الرضا عليه السلام؛ فكيف يمكن رواية عبد العظيم، الذي لم يدرك أبا الحسن الرضا عليه السلام، عنهما؟

---

(١) رجال النجاشي: ١٢٨ رقم ٣٣٢.
رجال الطوسي: ١١١ رقم ٦ (قر).
تاريخ الإسلام: ٨ / ٦٠.
التاريخ الكبير: ٢ / ٢١٠ رقم ٢٢٢٣.
الطبقات لابن خياط: ٢٧٦ رقم ١٢٢١، وفيه: مات سنه ١٢٨ أو ١٢٧.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ / ٨٥.

(٣) رجال الطوسي: ١٦٠ رقم ٩٢، ورجال البرقي: ٤٠، ورجال الطوسي: ١٥٨ رقم ٤٩.

(٤) لرواية ابن أبي عمير عنهما: الكافي: ٥ / ٣٢١ ح ٧، والتهذيب: ٩ / ٣٣٥ ح ١٠. ومحمد بن سنان، عن بكّار بن كردم: مشيخة الفقيه: ٥٢٦.

﴿ ١٥٤ ﴾

هل يمكن رواية «عبد العظيم»، عن «ابن أذينة»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٢٤ ح ٦١، كتاب الحجّة(٤)باب فيه نكت ... (١٠٨).
السند: أَحْمَدُ، عَنْ عَبْدِ ٱلْعَظِيمِ، عَنِ ابْنِ أُذَيْنَةَ، عَنْ مَالِكٍ ٱلْجُهَنِيِّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هٰذَا ٱلْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ قَالَ: مَنْ بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ، يُنْذِرُ بِٱلْقُرْآنِ، كَمَا يُنْذِرُ بِهِ رَسُولُ ٱللّٰه صلى الله عليه وآله وسلم».

أقوال العلماء:

قال السيد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية عبد العظيم، عن ابن أُذينة، كأنّها مرسلة»(١).

وقال المحقّق الزنجاني، بعد ذكر هذا السند: «ولا يخفى ما فيه من الإرسال، أو السقط؛ لأنّ عبد العظيم من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، ولم نظفر بلقائه للرضا عليه السلام، فضلاً عن لقائه لابن أُذينة»(٢).

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/١٥٣، وكذا في تجريد أسانيد الكافي: ١٢٥ رقم ١١، والموسوعة الرجاليّة: ٤/ ٢٠٥، و٤٥٠.
(٢) الجامع في الرجال: ٢/٤٩٢.

وقد ذكره الأردبيلي والسيّد الخوئي، من دون إشارة إلى الإرسال[١].

التحقيق:

الظاهر عدم إمكان رواية عبد العظيم، عن ابن أذينة، لأمور:

الأوّل: بعد طبقتهما: حيث إنّ عبد العظيم كان من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، وكان من الطبقة السابعة، كما تقدّم[٢].

وأمّا ابن أُذينة: فهو عمر بن محمد بن عبد الرحمان بن أُذينة[٣]، وكان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٤]، وقال عنه السيّد البروجردي في طبقات رجال الكافي: «كأنّه من الخامسة»[٥]، ولم نظفر بتاريخ ولادته ولاوفاته، ولكن يستفاد ممّا رواه في دعائم الإسلام، عن عمر بن أُذينة، حيث قال: «دخلت يوماً على عبد الرحمن بن أبي ليلى بالكوفة، وهو قاضٍ... وكنت حديث السنّ ...»[٦]، أنّ ولادته كانت حدود سنة سبعين؛ لأنّ ابن أبي ليلى كان قاضياً في زمن الحجّاج[٧]، وقتل سنة ٨٣[٨].

---

(١) جامع الرواة: ١/٦٣١، ومعجم رجال الحديث: ٢٢/٣٦٠.

(٢) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١/٤٢٣ ح ٥٧.

(٣) رجال النجاشي: ٢٨٣ رقم ٧٥٢، وفي رجال الكشي [٣٣٥ رقم ٦١٢] ويقال: اسمه محمد بن عمر بن أُذينة، غلب عليه اسم أبيه.

(٤) رجال الطوسي: ٢٥٣ رقم ٤٨٢، و٣٥٣ رقم ٧.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٢٧٩.

(٦) دعائم الإسلام: ١/٩٢.

(٧) تاريخ الإسلام: ٦/١٢٨.

(٨) تاريخ بغداد: ١٠/٢٠١ ـ ٢٠٢.

وقال الكشّي أنّه «هرب من المهدي، ومات باليمن»[١]، ويستفاد منه بأنّه كان في حدود سنة ١٤٩ ـ إلى ـ ١٦٩، لأنّ المهدي مات سنة ١٦٩ وطالت إمارته عشرين سنة[٢].

وبهذه القرائن يحصل الظنّ الغالب بعدم إدراكه للرضا عليه السلام؛ ولذا رواية من كان من أصحاب أبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي عليهما السلام، عمّن كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، كانت مرسلة جزماً.

الثاني: رواية من كان في طبقة عبد العظيم، عن ابن أذينة، كانت مع الواسطة، كيعقوب بن يزيد[٣]، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب[٤]، والحسين بن سعيد[٥]، وإبراهيم بن هاشم[٦]، الذين كانوا من الطبقة السابعة[٧].

الثالث: أنّ عبد العظيم، يروي في موضع آخر، عن مالك الجهني بثلاث

---

(١) رجال الكشّي: ٣٣٥ ر٦١٢.

(٢) تاريخ الإسلام: ١٠/٤٤٥.

(٣) علل الشرايع: ١/١٠٧ ح ١، باب (٨٠)، وبصائر الدرجات: ٢٩ ح ١، و٣٤ ح ٣، و٣٧ ح ٦، و٣٨ ح ٨، و٤٥ ح ٨، و٨٢ ح ٣، و٢٩٢ ح ١، و٢٩٣ ح ٤، و٣٦٦ ح ٣، وغيبة النعماني: ٢٧٣ ح ٥١، وكمال الدين: ٤١٣ ح ١٥، والإختصاص: ٧٠.

(٤) علل الشرايع: ٢/٢٦٠ ح ١، و٢٨٤ ح ١، والتوحيد: ٣٣٠، وبصائر الدرجات: ٢٧ ح ٦، و٣٥ ح ٥، و١٩٨ ح ٣، و٢٩٢ ح ١، و٣٠٧ ح ١٧، و٤٢٧ ح ١، والخصال: ٦٤٤ ح ٢٥.

(٥) أمالي الصدوق: ٦٧١ ح ١، وعلل الشرايع: ١/٣٣٠ ح ٣، و٢/٢٦ ح ٢، و١٦١ ح ٢، وثواب الأعمال: ٩٦ ح ١١، (فضل شهر رمضان).

(٦) معاني الأخبار: ١٢، و١٦، والتوحيد: ٣١٣ ح ١، و٣٣٠ ح ٩، و٣٦٥ ح ٢، و٣٦٨ ح ٦، وغيبة النعماني: ٩٥ ح ٢٧، وعلل الشرايع: ١/٣٤٤ ح ٣، و٢/١٦٩ ح ٤، وكمال الدين: ٤١٣ ح ١٥، وبصائر الدرجات: ٢٩٣ ح ٢.

(٧) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٦، و١٢٣ و٣١٩، و٣٩٧.

وسائط[١]، مع أنّه يروي عنه في هذا السند بواسطة واحدة، وبما أنّه لا محذور من رواية ابن أُذينة، عن مالك الجهني من حيث الطبقة؛ لكون الأوّل من الخامسة كما سبق، والثاني من الرابعة[٢]، فالإرسال يقع من جهة رواية عبد العظيم عن ابن أُذينة.

(١) الكافي: ١ /١٤٧ ح ٥.
(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣٠٢.

هل يمكن رواية «عبد العظيم»، عن «هشام بن الحكم»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/ ٤٢٤ ح ٦٣، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت ... (١٠٨).
السند: «أَحْمَدُ، عَنْ عَبْدِ ٱلْعَظِيمِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ ٱلْحَكَمِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ ٱللّٰه عليه السلام: قَالَ: «هَذَا صِرَاطُ عَلِيٍّ مُسْتَقِيمٌ».

أقوال العلماء:

قال السيّد البروجردي في ترتيب أسانيد الكافي: «رواية عبد العظيم عن هشام، كأنّها مرسلة»[1].

قال السيّد الشبيري الزنجاني في تعليقته على هذا السند: «لم أجد رواية عبد العظيم، عن هشام بن الحكم، في غير هذا الموضع، والراوون عنه ـ على ما وجدت ـ كلّهم من تلامذة هشام، أو في طبقتهم، ولا يبعد سقوط الواسطة في البين».

وذكره الأردبيلي والسيّد الخوئي، من دون إشارة إلى الإرسال[2].

---

(١) الموسوعة الرجاليّة: ١/ ١٥٣، و٤/ ٢٠٥، و٣٨٥.

(٢) جامع الرواة: ٢/ ٣١٤، ومعجم رجال الحديث: ١٩/ ٤١١.

التحقيق:

الظاهر إرسال رواية عبد العظيم، عن هشام بن الحكم، وسقوط الواسطة في البين؛ لأمرين:

الأوّل: بعد الطبقة؛ لأنّ عبد العظيم من أصحاب الجواد والهادي عليهما السلام، وقد مات في أواخر حياة الإمام الهادي عليه السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، وكان من الطبقة السابعة، كما تقدّم[١].

وأمّا هشام بن الحكم، فقد كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام[٢]، وبقي بعد أبي الحسن عليه السلام[٣]، ومات في سنة ١٧٩[٤]، أو ١٩٩[٥]، أو قبل سنة ١٩٣[٦]، أو بعد نكبة البرامكة، أو في خلافة المأمون[٧]، على اختلاف في عام وفاته، وكان من الطبقة الخامسة[٨].

ولذا رواية من كان من أصحاب أبي جعفر الجواد وأبي الحسن الهادي عليهما السلام، ولم يدرك الرضا عليه السلام، عمّن كان من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام، ولم يدرك

---

(١) راجع: ذيل سند رواية الكافي: ١/٤٢٣ ح ٥٧.

(٢) رجال الطوسي: ٣٢٩ رقم ١٨، و٣٦٢ رقم ١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٣٠ رقم ١٨.

(٤) رجال الكشّي: ٢٥٦ ح ٤٧٥.

(٥) رجال النجاشي: ٤٣٣ رقم ١١٦٤.

(٦) قال السيّد الخوئي، بعد نقل رواية الكشّي [٢٦٦ ح ٤٨٠]: ومن الظاهر أنّ هارون مات سنة ثلاث وتسعين، وبمقتضى هذه الرواية أنّ هشاماً مات قبل ذلك، واللّه العالم بحقيقة الحال. معجم رجال الحديث: ١٩/٢٩٤.

(٧) الفهرست لابن النديم: ٢٢٣، و٢٢٤.

(٨) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٨٥، و٦/١٣٤، و٦٤١.

أبا جعفر الجواد عليه السلام، كانت مرسلة جزماً.

الثاني: رواية من كان في طبقة عبد العظيم عنه، كانت مع الواسطة مثل محمد ابن عيسى[١]، وأيّوب بن نوح[٢]، وإبراهيم بن هاشم[٣]، ويعقوب بن يزيد[٤]، الذين كانوا كلّهم من الطبقة السابعة[٥].

(١) توحيد الصدوق: ١٣٨ ح ١٣، و٣١٢ ح ٢، وبصائر الدرجات: ٣٥ ح ١.
(٢) علل الشرايع: ٢/٩٢ ح ١، و٢/٢٤٣ ح ٢.
(٣) أمالي الصدوق: ٢١٠ ح ١، و٢٧٧ و٣٥١ ح ٥، و٦٣٢ ح ٥، وعلل الشرايع: ١/٦٨ ح ٣، و٨٩ ح ١، و١٤٦ ح ٣، ومعاني الأخبار: ٨، ٢٠، و١٣٣.
(٤) علل الشرايع: ٢/٣٩٠ ح ١، والإختصاص: ١٩٦، وبصائر الدرجات: ٢٦٥ ح ٤.
(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٤/٣٦ و ٧٦ و ٣٤٣ و ٣٩٨.

﴿ ١٥٦ ﴾

هل تصحّ رواية «محمّد بن يحيى»، عن «ابن محبوب»، أم لا؟

المصدر: الكافي: ١/٤٢٦ ح ٧٢، كتاب الحجّة (٤)، باب فيه نكت و... (١٠٨).

السند: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ، عَنْ جَمِيلِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾[1] قَالَ: عَنَى بِالْكِتَابِ التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَأَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ فَإِنَّمَا عَنَى بِذَلِكَ عِلْمَ أَوْصِيَاءِ الْأَنْبِيَاءِ عليهم السلام.

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في هذه الطبعة، ولكن في سائر النسخ: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، وهو الصحيح الموافق للوافي؛ لعدم إمكان رواية محمد بن يحيى، عن ابن محبوب»[2].

---

(١) سورة الأحقاف: ٤.

(٢) المعجم: ١٨/١٩ رقم ١١٩٧٧.

التحقيق:

الظاهر سقوط «أحمد بن محمّد» بين محمّد بن يحيى، وابن محبوب، ويدلّ عليه أمور:

الأوّل: ورود هذا السند بعينه في موردين آخرين من الكافي: أحدهما في كتاب النكاح، باب نادر بعد باب الرجل يدلس نفسه، الحديث ١[١]، وثانيهما كتاب الديات، باب الرجل يضرب فيذهب سمعه وبصره، الحديث ١[٢]، **وفيهما:** «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب».

مضافاً إلى أنّ المجلسي[٣]، وشرف الدين الحسيني[٤]، ذكرا هذه الرواية ـ المبحوث عنها ـ عن الكليني، **وفيهما:** «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن ابن محبوب».

الثاني: كثرة رواية محمّد بن يحيى، عن ابن محبوب، بواسطة أحمد بن محمّد في الكتب الأربعة وغيرها[٥]، وعدم روايته عنه بلا واسطة، إلّا في هذا المورد.

الثالث: عدم إمكان رواية محمّد بن يحيى، عن ابن محبوب من جهة الطبقة؛ لأنّ ابن محبوب مات سنة ٢٢٤[٦]، وكان من الطبقة السادسة[٧]، ومحمد بن

---

(١) الكافي: ٥/٤١٢ ح ١.
(٢) الكافي: ٧/٣٢٥ ح ١.
(٣) بحار الأنوار: ٢٤/٢١٢ ح ٤.
(٤) تأويل الآيات: ٥٦١ ح ٤.
(٥) كما في الكافي: ١/٣٥ ح ٢، و٨٨ ح ١، و١٧٦ ح ٣ و١٨٠ ح ٣.
(٦) رجال الكشّي: ٥٨٤ رقم ١٠٩٤.
(٧) الموسوعة الرجاليّة: ٤/١١٤.

يحيى مات بعد سنة ثلاثمائة[١]، وكان من الطبقة الثامنة[٢]؛ ولذا كان أكثر شيوخ ابن يحيى من تلاميذ ابن محبوب كأحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد البرقي، وسهل ابن زياد[٣].

(١) معجم رجال الحديث: ١٢ /٤٨ رقم ٨١٨١.

(٢) الموسوعة الرجاليّة: ٤ /٣٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ٤ /٣٥٣، و٣٥٤.

﴿ ١٥٧ ﴾

هل الصحيح: «أحمد بن محمّد عن ابن أبي نصر»، أو «أحمد بن محمّد بن أبي نصر»؟

المصدر: الكافي: ١/٤٢٩ ح ٨٣، كتاب الحجّة (٤) باب فيه نكت من ...(١٠٨)

السند: عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ٱلْحَذَّاءِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام عَنِ ٱلِاسْتِطَاعَةِ، وَقَوْلِ ٱلنَّاسِ، فَقَالَ: «وَتَلَا هَذِهِ ٱلآيَةَ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾[1]، يَا أَبَا عُبَيْدَةَ ٱلنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي إِصَابَةِ ٱلْقَوْلِ، وَكُلُّهُم هَالِكٌ.

قَالَ: قُلْتُ: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾، قَالَ: هُمْ شِيعَتُنَا وَلِرَحْمَتِهِ خَلَقَهُمْ ... الخبر».

أقوال العلماء:

قال السيّد الخوئي، بعد ذكر هذا السند: «كذا في الطبعتين الحديثتين ـ بعد هذه الطبعة أيضاً ـ ولكن في الطبعة القديمة والوافي، ونسخة من المرآة: «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن ابن أبي نصر»، وهو الصحيح»[2].

---

(١) هود: /١١٨.

(٢) معجم رجال الحديث: ٢/٢٤١ رقم ٨٠٠.

وقال أيضاً في موضع آخر: «قد روى محمّد بن يعقوب، والشيخ في الكافي والتهذيب، عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر في عدّة موارد، وقد وقع التحريف في جميع ذلك، فإنّ العدّة إنّما تروي بواسطة أحمد بن محمّد بن خالد، أو أحمد بن محمّد بن عيسى، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر»، ثمّ ذكر موارد[١].

وقد أشار السيّد البروجردي أيضاً إلى وقوع التحريف في الأسانيد، التي تروي فيها العدّة، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، أو ابن أبي نصر، وحكم بصحة أحمد بن محمّد، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر[٢].

التحقيق:

لقد وردت رواية العدّة، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، في مواضع متعدّدة:

منها: في السند المبحوث عنه.

ومنها: في الكافي: كتاب الإيمان والكفر، باب فضل فقراء المسلمين، الحديث ١٥[٣].

ومنها: في الكافي، كتاب الجنائز، باب من يموت في السفينة، الحديث ٤[٤].

ومنها: في التهذيب، كتاب الحجّ، باب الكفارة عن خطإ المحرم، الحديث ١٥[٥].

ومنها: في التهذيب، كتاب النكاح، باب الولادة والنفاس والعقيقة (٤٠)، الحديث ٤٩[٦].

---

(١) المصدر نفسه: ٢ / ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٢) راجع: الموسوعة الرجاليّة: ١ / ٢٠٥.

(٣) الكافي: ٢ / ٢٦٣ ح ١٥.

(٤) المصدر نفسه: ٣ / ٢١٤ ح ٤.

(٥) التهذيب: ٥ / ٣٢١ ح ١٥.

(٦) التهذيب: ٧ / ٤٤٦ ح ٤٩.

والظاهر وقوع التصحيف والتحريف في جميع هذه الموارد، كما تقدّم عن السيّد البروجردي والخوئي، ويدلّ عليه أمران:

الأوّل: إنّ المتعارف في الأسانيد، أنّ «العدّة» تروي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، تارةً: بواسطة أحمد بن محمد بن خالد[١]، وأخرى: بواسطة أحمد بن محمّد بن عيسى[٢]، وثالثةً: بواسطة أحمد بن محمّد بغير وصف[٣].

الثاني: عدم إمكان رواية الكليني بواسطة واحدة، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، لبعد الطبقة، حيث إنّ الكليني توفّي سنة ٣٢٩[٤]، وكان من الطبقة التاسعة[٥]، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر توفّي سنة ٢٢١[٦]، وكان من الطبقة السابعة[٧].

وعلى هذا، فالظاهر صحّة أحمد بن محمّد، عن ابن أبي نصر، والمراد منه أحمد ابن محمّد بن خالد، أو أحمد بن محمّد بن عيسى؛ بقرينة سائر الروايات كما عرفت.

---

(١) راجع: الكافي: ٨٨/١ ح ٢، و٩٧ ح٦، و١٤٣ ح ٢، و٥٥/٢ ح ٣، و٥٨ ح٦، و١٤٩ ح ٥، و٢٠٣ ح ١٣، و٣٠٨ ح ٥، و٥٥٢ ح ٩، و٣٣٨/٥ ح ٢.

(٢) الكافي: ٤٠٣/١ ح ١، و٤٥٩ ح ٤، و٥٠٢/٣ ح ١٩، و٤٠٥/٤ ح٧، و١١٨/٥ ح ١، و٣٨/٦ ح٦، و٢٩/٧ ح ١.

(٣) الكافي: ١٧٦/١ ح ١، و٣٠/٣ ح٦، و٦٩/٤ ح ٢، و٢٥٥/٤ ح ١٠، و٣٠٨ ح ٣، ٨٩/٥ ح ١، و٣٠٩/٦ ح ٢.

(٤) رجال النجاشي: ٣٧٧ رقم ١٠٢٦.

(٥) الموسوعة الرجاليّة: ٣١٨/٦.

(٦) رجال النجاشي: ٧٥ رقم ١٨٠.

(٧) الموسوعة الرجاليّة: ١٩٢/٦.